



مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٤٤) ربيع الثاني ١٤٤٦ هـ - سبتمبر ٢٠٢٥ م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. سمر الخمليستي

د. رفيعة عطية

تيرين ماهر

د. نورا علي معروف

محمد طاهر زين

د. جارتس عادل

د. سمر الباجوري

د. ممن بلا محمد مصباح

د. أحمد مختار لوح

د. مصطفى أبوبكر مصطفى

د. مصطفى موسى محمد علي مضوي

متابعات إفريقية

العدد (٤٤)

المحتويات

الهيئة الاستشارية العلمية

- أ.د. كبا عمران - غينيا
أ.د. كوني بمان - ساحل العاج
أ.د. محمد يحيى باباه - موريتانيا
أ.د. بومدين بوزيد - الجزائر
أ.د. كمال جاه الله - السودان
أ.د. عمر عبد الفتاح - مصر
د. فهد الشريف - المملكة العربية السعودية
د. كزافيي لوفين - بلجيكا | Dr. Xavier Luffin - Belgium
د. زكرياء درامي - السنغال
د. وداد نائبي - بنين
د. فطومة أحمد - كينيا
د. خديجة الراجي - المغرب
د. أندريا بريغاليا - إيطاليا | Dr. Andrea Brigaglia - Italy

ضوابط ومعايير النشر

- أن تكون المادة ضمن الاهتمامات العلمية للمجلة
أن تستوفي المادة الشروط العلمية
ألا تكون المادة قد نشرت مسبقا كليا أو جزئيا إلكترونيا أو ورقيا
أن تكون المعطيات العلمية المعتمدة والتوثيق حديثا
ترتيب المصادر والمراجع ألفبائيا في نهاية النص
أن تكون الرسوم البيانية والخرائط من وضع ورسم كاتب المادة
يمنع إعادة نشر أي مادة من المواد المنشورة بالمجلة دون إذن مسبق
تخضع المواد المنشورة بالمجلة لتحكيم سري

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة ومحكمة يضمها تقرير فصلي يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تتناول السلسلة الملفات والقضايا الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكَّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

الدراسات:

- ١- التعليم العربي في النيجر (١٢٤٠م - ١٩٨٧م)
د. ممن بلا محمد مصباح، محاضر بجامعة محمود كعت الأهلية، نيامي ١٠
- ٢- أدب الرحلات في الذاكرة السنغالية رحلات الحج إلى مكة المكرمة أنموذجا
د. أحمد مختار لوح، كلية العلوم الدينية والإنسانية والحضارات، جامعة الشيخ أحمد بمبا، طوبى ٢٤
- ٣- المخطوطات الإسلامية العربية والأعجمية في مملكة كانم: مدخل تاريخي
د. مصطفى أبوبكر مصطفى، عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات الإسلامية، جامعة ولاية يوبي، يوبي ٤٦

التقارير:

- ١- الاستراتيجية الإثيوبية تجاه البحر الأحمر وتداعياتها على منطقة القرن الإفريقي
د. مصطفى موسى محمد علي مضوي، أستاذ مشارك في العلاقات الدولية، الرياض ٦٠
- ٢- إثيوبيا وإريتريا: تحالف مأزوم وصدام متجدد في القرن الإفريقي
د. نورا علي معروف، باحثة بالشأن الإفريقي، القاهرة ٧٨
- ٣- الوساطة التشادية في جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠٢٥)
محمد طاهر زين، صحفي وباحث تشادي، رئيس تحرير موقع رفيق إنفو، نجامينا ٩١
- ٤- خصخصة الأمن في الساحل الإفريقي: (فاغنر) الروسية و(سادات) التركية أنموذجا
د. جارش عادل، أستاذ محاضر في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر ١١١
- ٥- المعادن الحيوية وسلاسل الإمداد العالمية: إفريقيا في قلب التحول الجيواقتصادي
د. سمر الباجوري، أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة ١٢٣
- ٦- (المغرب - الساحل - الأطلسي): رهان استراتيجي رابح أم تحالف عالي المخاطر؟
د. سمر الخمليشي، المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، الأورو متوسطية والابيرو أمريكية، جامعة محمد الخامس، الرباط ١٣٤

عروض الكتب:

- ١- إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور
د. رفيعة عطية، المعهد العالي للحضارة الإسلامية، جامعة الزيتونة، تونس ١٤٤
- ٢- الاستراتيجية البحرية الإثيوبية: بين أمن البحر الأحمر وتنافس الموانئ في القرن الأفريقي
شيرين ماهر، مترجمة وباحثة في الشأن الإفريقي، القاهرة ١٥٦

د. محمد السبيطلي

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردم: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

يتضمن العدد الذي نضعه بين يدي القارئ نخبة من الأوراق التي تتناول موضوعات: جيوسياسية، وثقافية، وتاريخية، واقتصادية... وبذلك يكون هذا العدد قد مثل التوجه الشمولي للقضايا الإفريقية، والعلاقات الحضارية بين القارة الإفريقية والعالم العربي.

تشغل اهتمام المحللين والمتابعين وأقلامهم في المدة الأخيرة التصريحات الجريئة التي تتوالى على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، حول ضرورة وأهمية حصول إثيوبيا على منفذ بحري، بعد أن تحولت بلاده إلى دولة حبيسة، في إثر حصول إريتريا على استقلالها، مما أفقد أديس أبابا كل الموانئ التي كانت تسيطر عليها سابقا. هذه التصريحات، وهذا السعي الإثيوبي الحثيث، للحصول على بعض الموانئ البحرية، يثير غضب وقلق الدول الساحلية المجاورة لها، مثل: إريتريا، وجيبوتي، والصومال، بل يثير أحيانا بعضا من التوتر الإقليمي، وخصوصا مع إريتريا والصومال، باعتبار أن عيون إثيوبيا تتجه نحو موانئ إريتيرية، وأخرى صومالية. في حين تخشى جيبوتي من فقدان أهميتها التجارية لأديس أبابا، باعتبار أن ميناء جيبوتي هو الوحيد المعتمد من قبل إثيوبيا، في غياب بدائل أخرى، ولذلك تبدو المنطقة في بعض لحظات التوتر، وكأنها على شفا حرب جديدة.

وقد تخطت الأوراق الإقليمية من جديد في منطقة البحر الأحمر، والقرن الإفريقي، وتدفع نحو نسج تحالفات، وتحالفات مضادة، تختلط فيها المصالح المتضاربة، حول تقاسم مياه النيل - بعد إتمام بناء سد النهضة الإثيوبي - وموازين القوى في مداخل البحر الأحمر، وعلى سواحله، نظرا لوجود أزمات جيوسياسية وأمنية في المنطقة، وتنافس دولي على القارة الإفريقية، تتبعت المسارات المستحدثة للمسألة الأمنية، والتوجهات التي تبنتها بعض دول الساحل، لضمان استقرارها، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، عبر التعاون مع شركات أمنية دولية.

في الملف الاقتصادي، ونظرا لما تزخر به القارة الإفريقية من المعادن الحيوية، مما منحها أهمية فائقة ضمن سلاسل الإمداد العالمية لهذه المعادن، خُصّصت ورقة للوقوف على مظاهر وسمات التنافس العالمي على هذه المعادن في القارة الإفريقية. كما تطرّق أيضا للمشروع المغربي الذي يربط العديد من دول الساحل والصحراء بالفضاء الاقتصادي الحيوي للمحيط الأطلسي عبر الفضاء المغربي.

من الملفات التي تناولتها أوراق هذا العدد من «متابعات إفريقية»، ملف المخطوطات العربية في شمالي نيجيريا، من حيث أهميتها، وتاريخها، وتوزعها الجغرافي، وما يهددها. وفي السياق نفسه كان - أيضا - تناول البعد الروحي والاجتماعي للحج في الذاكرة الإفريقية، عبر متابعة الرحلات الحجية السنغالية، وقراءة أدب الرحلات الدينية إلى البقاع المقدسة. وفي هذا الاهتمام بالجانب الثقافي للتاريخ الإفريقي، تنتزل الورقة المخصصة للتعليم العربي في النيجر، عبر مراحلها المختلفة في القرون المتأخرة، وأثر الاستعمار الفرنسي في المؤسسات التربوية الأهلية المحلية.

كما يتضمن العدد مجموعة من عروض الكتب، التي تتسق موضوعيا مع الملفات المطروحة في قسم الدراسات، وقسم المقالات.

دراسات

التعليم العربي في النيجر (١٢٤٠ - ١٩٨٧م)

د. ممن بلا محمد مصباح، محاضر بجامعة محمود كعت الأهلية، نيامي.

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وفضّل العلم، ورفع ذويه درجات، والصلاة والسلام على المصطفى الأمين محمد بن عبدالله سيّد الأنام ومعلمهم، وأفصح من نطق بالضاد، الذي أوتي جوامع الكلم، واختصرت له الحكمة اختصارًا، وعلى آله وصحبه ومن سلك سبيلهم ونهج منهجهم إلى يوم الدين.

إنّ تاريخ التعليم العربي يعدّ من أبرز مظاهر التطور الحضاري، الذي شهدته النيجر منذ عام ١٢٤٠م، حيث يستمدّ مقومات نجاحه من الأصول التي قام عليها في بداياته، وإنّ معرفة البدايات تقود - بلا شك - إلى وضع خطط للمستقبل.

لقد قطع التعليم العربي في النيجر مراحل مهمة، وكان هذا التعليم في الكتاتيب، التي تعدّ اللبنة الأولى، وركيزته الأساس - سواء التي كانت تابعة للأئمة أو للأفراد - ولا تزال تلعب دورًا رائدًا في كثير من مناطق البلاد، مثل: مدرسة ممن جيبو بقرية ساي، التي كانت رائدة للتعليم العربي قبل مجيء الاستعمار الفرنسي، ثم حدث مع مرور الوقت تطور نوعي وكمي على يد الغيورين على اللغة العربية، الذين أنشؤوا فصولًا ومدارس في مختلف المدن والأحياء والقرى، وأسّسوا جمعيات محلية للإشراف عليها.^(١) وكان التعليم التقليدي هو السائد في أرجاء النيجر، وفي عموم العالم الإسلامي، منذ مدة من الزمن، وهو ما عرف بالتعليم عن طريق الكتاتيب، ثم حلقات المساجد، وكان هذا النوع من التعليم يحتل موقعًا خاصًا ومميزًا، ومكانة مرموقة عند العامة والخاصة في النيجر.^(٢)

غير أن الاستعمار الفرنسي عندما تمكن من السيطرة على النيجر، عمل بكل قواه من أجل وقف تطور التعليم العربي، وحاول فرض نمط جديد من التعليم، متجاهلاً أي نوع من الحضارة للأهالي، بل عدّهم همجين غير متحضرين، جاء إليهم من أجل إرساء رسالة حضارية، وبذل ما أمكنه من جهد في سبيل تزييف الحقائق التاريخية، زاعمًا بأنهم لم يعرفوا التعليم قبله، ووظف كل إمكاناته لترسيخ هذه الادعاءات، التي لم تبني على أسس سليمة، بل كانت علاقاته مع أهل النيجر دموية في معظم الأوقات.^(٣)

حدود الدراسة

إنّ ممّا لا شكّ فيه، أن حصرَ الموضوع المدروس وتحديدَه هو من المسائل المنهجية، التي تفيد في إعطاء نتائج أكثر دقّة وصلاحيّة، وتشتمل حدود الورقة على بعدين رئيسين، وهما:

١- البعد الزمني

- أ- يكون الحد الزمني للورقة من العام ١٢٤٠م، الفترة التي قامت فيها دولة مالي الإسلامية، وهي من الإمبراطوريات التي شملت جزءًا من النيجر، التي مدّت سلطانها الفكري والسياسي والثقافي على الأراضي الواقعة بين المحيط الأطلنطي غربًا، ونهر النيجر شرقًا.^(٤)
- ب- الجامعة الإسلامية بالنيجر: وهي مؤسسة للتعليم العالي، تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، أنشئت عام ١٩٨٧م لاستقبال أبناء غرب إفريقيا، الذين يدرسون اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ويقع المقر الرئيس للجامعة في منطقة ساي، التي تبعد عن مدينة نيامي العاصمة بنحو ٥٠ كيلومترًا، ولها فرع في مدينة نيامي، ويسمى: كلية البنات للغة العربية والدراسات الإسلامية، وفيه قسم للعلمي أيضًا.^(٥)

٢- البعد الموضوعي

فهو دراسة تاريخ التعليم العربي في النيجر، في هيئة بحث أكاديمي، يؤطر المشكلات، ويبحث لها عن الحلول المناسبة.

هيكلة البحث

- اقتضت ظروف الورقة وطبيعة الموضوع، أن أجعله محتويًا على مقدمة ومبحثين:
- المبحث الأول: مراحل التعليم العربي في النيجر.
- المبحث الثاني: مراكز التعليم العربي في النيجر.

١- المبحث الأول - مراحل التعليم العربي في النيجر

مرّ التعليم العربي في النيجر بثلاث مراحل، ولكل مرحلة منها سماتها، ومن أهم هذه المراحل:

• أولاً - مرحلة ما قبل الاستعمار

وكان التعليم في هذه المرحلة تقليديًا، ويقوم على:

أ- الكتاتيب أو المدارس القرآنية

إنَّ تأصيل فكرة الكتاتيب وموقعها في المنظومة التربوية الإسلامية يؤكّد ارتباطها بأسس الإسلام ومبادئه، التي تعطي التعليم أهمية كبيرة؛ لأن هناك ما يثبت نشأة فكرة الكتاتيب منذ الأيام الأولى من نزول الوحي على الرسول ﷺ، وتعد دار الأرقم ابن أبي الأرقم في رأي بعضهم «أول مؤسسة تربوية؛ فقد كان المعلم الأعظم يجمع القلة القليلة التي آمنت به سرا في هذه الدار، ويستخلص نفوسها، ويعلمها آيات القرآن التي يتنزل بها الروح الأمين على قلبه».^(٦)

ومن أجل إقبال الناس على هذا التعليم، فقد انتشر في القرى والأحياء، وفي جميع أنحاء البلاد، ويستقبل في هذه المدارس الأطفال، لتدريسهم قراءة القرآن الكريم والكتابة، وكان النيجريون يذهبون بأبنائهم في سن مبكرة إلى المعلم، وكلما حفظ الطفل حزباً من القرآن، أعطى المعلم أجراً مقابل ذلك، وهكذا حتى يختم القرآن. وفي بعض الأحياء، يأتي الطفل من مكان بعيد، فيترك عند المعلم. وكان من عادة التلاميذ التجول في القرية أو المدينة في غير أوقات الدراسة، يجمعون الصدقات - يعيشون بها - التي تقدم إلى المعلم، كما يساعدون معلمهم أحياناً في بعض الأعمال كالزراعة، وقد يحدث أن يرحل الأطفال مع المعلم من قرية أو مدينة إلى أخرى.^(٧)

ومن حيث التقسيم الفني للكتاتيب النيجرية، فهي لا تختلف عن بقيتها في بلدان العالم الإسلامي، إذ إنها تشمل مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولية أو التمهيدية؛ وتسمى في النيجر باللغة المحلية مدرسة الألواح (Makarantar allo)، والمرحلة التكميلية أو التخصصية؛ ويطلق عليها مدرسة الكتب (Makarantar Zawre).

ب - الحلقات العلمية أو المرحلة التكميلية

وهي المرحلة العليا للكتاتيب، ويلتحق بها الطلاب وكبار السن بعد التخرج في الكتاتيب، لدراسة العلوم الشرعية واللغوية، وقد حظي علماءها بمكانة مرموقة في المجتمع، وبخاصة عند الملوك والسلطين، أمثال الحاج: أسكيا محمد، الذي عرف بحبه للعلم وطلابه، والعلماء والفقهاء، كما أنه كان ينفق على العلماء، ويغدق المال على طلابه طول حياته.^(٨)

وهي مرحلة التخصص في الفنون العلمية المختلفة، وختم جميع أمهات الكتب، أو معظمها مع شروحها، هذا ويتعين على الطالب في هذه المرحلة، أن يعرف كل جزئية صغيرة أو كبيرة من مجاله العلمي معرفة صحيحة، حفظاً وفهماً. كما يجب أن يكون متضلعا في جميع العلوم التي سبق أن تناولها من المتون والشروح، ويظهر ذلك من خلال تكرار الختمات للكتب المختلفة، ومدى إلمامه بخصوصيات ودقائق مسائل الفن الذي أقبل عليه، وتخصص فيه. وتعدّ هذه المرحلة أرقى

المراحل العلمية وأصعبها، ويلتحق بها الطلبة الذين بدت عليهم النجاسة، وسرعة الفهم والإدراك، والحماسة والاجتهاد في نهاية المرحلة السابقة. وكان الطلاب في هذه المرحلة ينتقلون من كتاب إلى كتاب، ومن مسجد إلى مسجد، ومن بلد إلى بلد آخر؛ لطلب العلم والتعمق فيه، وخاصة في مجال تخصصهم.^(٩)

ومن هنا يمكن أن نسمي هذه المرحلة التعليمية العالية، بالمفهوم العصري «المرحلة الجامعية»؛ حيث «تتميز الدراسة فيها بالعمق، والخوض في القضايا التفصيلية، والشروح الدقيقة، ولها أساتذتها المختصون، وتمتد الدراسة فيها لأكثر من عشر سنوات، وربما قضى بعض الطلاب نصف عمره في هذه المرحلة، وبعد إكماله الدراسة يمنح الطالب إجازة من شيخه، بعد اجتيازه امتحانات صعبة، يشارك فيها لفيف من الأساتذة الكبار في المنطقة».^(١٠)

وهذه الإجازات العلمية التي كانت تمنح للطلبة في السودان الغربي، والشمال الإفريقي، نجدها تنقسم إلى ثلاث درجات، وعلى النحو الآتي:^(١١)

- ١- إجازة السماع: وهي تعني أن الطالب يتبع المادة التي ألقاها الأستاذ، وحفظها حفظاً جيداً.
- ٢- إجازة العرض: تعني أن الطالب يسرد النصوص على أستاذه، مع استذكارها ومعرفة شروحها معرفة واسعة.

٣- الإجازة الكاملة: التي تشمل فنوناً وعلومًا متباينة، وهي أن يصل الطالب إلى المرحلة التي يستطيع فيها ذكر الأسانيد، وإرجاعها إلى مصدرها الأول، وذكر الفروق في الروايات، بعد الإلمام بفن معين من الفنون.

وهذا النوع من المؤسسات التعليمية، كان الوسيلة الأولى في نقل الثقافة الإسلامية العربية إلى بلدان العالم الإسلامي، وفي وقت قريب، فمثلاً: لم تعرف أكثر البلدان الإفريقية من التعليم إلا هذا النوع؛ فالمدارس القرآنية (الكتاتيب) التي أنجبت حملة مشعل الثقافة العربية إلى إفريقيا، ما تزال تعطي ثمارها، وتحفظ بمكانتها في القرى والأرياف الإفريقية، وقد ازدهرت وانتشرت هذه الكتاتيب العلمية في أرجاء جمهورية النيجر، وبخاصة في مدينة زندر، التي كانت ولا تزال تفاخر بمدارسها القرآنية. وقد خرّجت هذه المدارس علماء أجلاء للنيجر، عملوا على نشر الإسلام في أنحاء البلاد، كما أن نتاجاتهم الأدبية واللغوية، أسهمت في نشر اللغة العربية إسهاماً ملحوظاً في إفريقيا.^(١٢)

• ثانياً - مرحلة فترة الاستعمار

تميّزت هذه المرحلة بالتدخل الأجنبي الغربي الفرنسي في شؤون المسلمين في النيجر، بغية استئصالهم، وإغراق هويتهم الإسلامية.^(١٣)

والجدير بالذكر، أن الاستعمار الفرنسي عندما سيطر على النيجر، وجد أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، ووجد المدارس الإسلامية منتشرة في القرى والمدن، وإنك لا تكاد تجد قرية تنعدم فيها مدرسة عربية إسلامية، ناهيك عن المدن الكبرى، وقد ترى وأنت سائر في الطرق، مجموعة من الأطفال يجلسون أمام منزل، أو في زاوية، ومعهم معلم أو شيخ يكتب لهم، ويقرأ عليهم آيات في ألواح.^(١٤)

وقد سلك الاستعمار الفرنسي عند رؤيته لهذه المشاهد عدة طرق، لتقليص المدارس الإسلامية في النيجر، وكان أول قرار اتخذه إزاء هذه المؤسسات التعليمية، على اختلاف مراحلها، منع افتتاح مدرسة عربية إسلامية إلا بعد الحصول على ما سماه «إذن مسبق من سلطات الاستعمار»، وأن يمتحن الشيخ الذي يريد افتتاح المدرسة أمام اللجنة المكونة من عملائهم، الذين يعملون لهم، من الأفارقة الخونة الباحثين عن قوت يومهم، وأن هذه اللجنة المكونة للتحقيق في أمور الشيوخ، لا يعرفون من الإسلام إلا اسمه، وظنهم في ذلك، هو تحسين التعليم العربي الإسلامي.^(١٥)

وفي الواقع، كان الهدف الذي يرمون إليه، هو القضاء على اللغة العربية، واستبدال الفرنسية بها؛ فوضعوا العراقيين أمام الطلاب الذين يسافرون إلى الدول العربية، لطلب العلم، ومنعوا استيراد الكتب العربية من الدول العربية والإسلامية، كما أنهم -أيضاً- وضعوا العراقيين أمام الشيوخ، للحيلولة دون قيامهم بممارسة مهمة التعليم، ففتحوا لكل شيخ عالم ملفاً استخبارات، لمتابعة نشاطاته العلمية، ومعرفة عدد طلابه، وهل يزيد العدد أو ينقص؟ وما سبب ذلك؟ وقد أثرت هذه العملية الإجرامية البوليسية سلباً في سير وسلامة التعليم العربي. فصرح مسؤول استعماري اسمه: بول مارت^(١٦) Paul Marty في بعض كتاباته بقوله: «عدد المدارس والطلاب قد انخفض جدا مع استمرار الاستعمار».^(١٧)

ومع هذه الظروف التي أشرنا إليها، فمن الطبيعي ألا يحدث تطور إيجابي بالنسبة للتعليم العربي، في هذه الحقبة من الزمن، فتعدّ فترة الاستعمار فترة ركود وتخلف.

• ثالثاً - مرحلة ما بعد الاستعمار

بعد حصول النيجر على استقلالها السياسي عام ١٩٦٠م،^(١٨) تغيّر وضع التعليم العربي في البلاد؛ فقد شهد تطوراً كبيراً، بعد فترة ركود وتخلف تحت ضغط الإدارة الاستعمارية، التي تعدّه أكبر عقبة أمام تحقيق أهدافها الاستعمارية، ومنذ تولى شعب النيجر زمام الأمور في البلاد، شرع المسؤولون الجدد في التفكير لتغيير نظام التعليم الموروث، الذي وضعه المستعمرون لتحقيق مآربهم الخاصة.^(١٩) وكان موقف أغلبية الشعب من التعليم الموروث عن الاستعمار موقف عدا ورفض، ولذا رفضوا

إرسال أبنائهم إلى المدارس، التي كان التعليم فيها باللغة الفرنسية، واستمروا في إرسال الأبناء إلى المدارس القرآنية التقليدية، واستجابة لهذه الرغبة الملحة، أعاد المسؤولون النظر في التعليم العربي في البلاد، بغية جعله تعليمًا عصريًا، يسهم بدوره في تنمية البلاد سياسيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا.^(٢٠) ولتحقيق هذا الهدف الوطني النبيل، وتحسين وضعية التعليم العربي في البلاد، فقد قامت الحكومة بمجهودات كثيرة في هذا المجال، وفيما يلي استعراض لبعض تلك المجهودات:

أ- إدخال مادة اللغة العربية والتربية الإسلامية في التعليم الرسمي

بعد استقلال البلاد وعودة الأمور إلى نصابها، أعادت السلطات النظر في نظام التعليم العربي في المدارس التقليدية بوجه خاص، وكان إصلاح النظام التعليمي يقضي بإصلاحه في مدرسة «ساي»، التي هي النواة الأولى للمدارس العربية النظامية في النيجر؛ إذ كانت المدرسة العربية النظامية الأولى والوحيدة على مستوى الجمهورية وقتئذٍ، وقد أنشأتها الإدارة الفرنسية لحاجة في نفسها، قبيل مغادرتها البلاد، وذلك عام ١٩٥٧ م.^(٢١)

ب- توسيع تجربة التعليم العربي لتشمل عددًا من المناطق

ونظرًا للمقاومة الشديدة من الآباء، لإرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية، وبخاصة أمام هذا الإقبال الشديد الذي يلقاه التعليم العربي من الشعب النيجري، فقد وسعت التجربة لتشمل كلًّا من منطقة: زندر (Zinder)، ومرادي (Maradi)، وطاوا (Tahoua)، وأغاديس (Agadez)، ودوسو (Dosso)، وديفا (Diffa)، تحت إدارة التعليم الابتدائي في عام ١٩٦٤ م، وفي عام ١٩٧٤ م، فتحت الحكومة النيجرية بالتعاون مع ليبيا، أول معهد عربي فرنسي Franco - arabe وهو المعروف بالمعهد الإعدادي الخامس CEG بمدينة نيامي، والذي خرّج عددًا كبيرًا من العلماء، والدكاترة، وضباط الجيش، في النيجر بخاصة، وفي غربي إفريقيا بعامة.^(٢٢) وفي عام ١٩٨٧ م، فتحت الجامعة الإسلامية بالنيجر لاستقبال أبناء غرب إفريقيا، الذين يدرسون اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وهي جامعة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.^(٢٣)

٢- المبحث الثاني - مراكز التعليم العربي الإسلامي في النيجر

لقد اشتهرت مراكز إسلامية في جمهورية النيجر إبان فترة الاستعمار، وقبلها وبعدها، بكونها مراكز للعلم، ويتوافد عليها طلاب العلم من كل أنحاء البلاد. وقد أدت دورًا مهمًا في حفظ الإسلام واللغة العربية في فترة الاستعمار، وبعض هذه المراكز، ما زالت تؤدي دورها، وبعضها لم تؤد دورها لظهور المدارس النظامية الحديثة، ومن أبرزها:

• مركز ساي: Centre de Say

ويعدّ ساي من المراكز العلمية الكبرى في النيجر، قبل الاستعمار، وفي أثنائه، وبعد الاستقلال، واعترافاً بفضلته وريادته في التعليم الإسلامي، فقد أسّس فيها المدرسة العربية النظامية الأولى في النيجر في عام ١٩٥٧م. وتقع مدينة ساي على ضفة نهر النيجر اليسرى، وعلى بعد ٥٥ كيلومتراً جنوب نيامي العاصمة، وقد أسّسها عالم من علماء الفلاني، الذي هاجر من مالي في القرن التاسع عشر الميلادي، ويدعى: ممن جبو^(٢٤) Maman djobo، وتضاربت الروايات الشفوية والكتابية حول تاريخ تأسيس الشيخ ممن جبو للمدينة، وتقدر بعض المصادر، أنه وصل إلى ضفة نهر النيجر التي أسس فيها المدينة عام ١٨١٢م.^(٢٥)

بينما يذهب بعضهم إلى أنه استقر بها في عام ١٨٠٠م.^(٢٦) وتقول بعض المصادر الغربية: إنه غادر غاو Gao في مالي عام ١٨١٥م للحج، حتى وصل إلى دار فور في السودان الشرقي، ثم رجع للجهاد إلى دولة سنغاي.^(٢٧) بينما تذهب بعض الروايات، إلى أنه استقر في ساي بعد مغادرة جزيرة نيني Neini مقابل نيامي، التي مكث فيها سبع سنوات، ثم واصل رحلته التي بدأها من ماسينا في مالي، بعد سوء تفاهمه مع سكان الجزيرة، إلى أن استقر في ساي عام ١٨٢٥م.^(٢٨)

• مركز زندر: Centre de Zinder

وزندر هي العاصمة الثانية لجمهورية النيجر، وتبعد عن العاصمة نحو ٩٠٠ كيلومتراً شرقاً، ويعود تاريخ تأسيسها إلى مستهل القرن التاسع عشر الميلادي؛ فقد أصبحت عاصمة لسلطنة دامغارم Damagaram عام ١٨٠٩م، في عهد سلطانها سليمان طن تنيمون Souleyman Dan Tanimoune مؤسس السلطنة، وقد كانت البلاد قبله تابعة لمملكة برنو، ولكنه استطاع أن يستقل بدمغارم، وأسس جيشاً قوياً، جهّزه بالبنادق والمدافع، وأحاط العاصمة زندر بسور متين، بلغ عشرة أمتار علواً، وما بين ١٢ و ١٤ متراً سمكاً، واستطاع أن يخضع المناطق المجاورة، أو الدول المجاورة إلى دولته، مثل: مونيو Monio، ودورا Daura، وكانتش Kanchte.^(٢٩)

وفي عهد تنيمون باكي جاتي Bakijatou ١٨٥١ - ١٨٨٤م، اجتهد في تطبيق الشريعة الإسلامية، ونشر اللغة العربية، وذلك بمعاونة الشيخ سليمان بن إبراهيم غوبري؛ فبدأ بمحاربة التقاليد الجاهلية المنتشرة في الدولة، ثم بنى مسجداً كبيراً للمدينة في عام ١٨٥٦م، وقد صارت المدينة في عهده مركزاً مهماً لتدريس الإسلام واللغة العربية، وبلغ عدد المدارس القرآنية الرسمية نحو خمسين مدرسة، وعشرين حلقة علمية في مدينة زندر فقط.^(٣٠)

• مراكز الشمال: Centre Du Nord

المقصود بالشمال منطقة آير Air، وأزاود Azawad، ويدخل فيها مدينة أغاديس Agadez، وطاوا Tahoua، والأنحاء المجاورة، وأصبحت مدينة أغاديس مركزاً إسلامياً في القرن السادس عشر الميلادي، وذلك بفضل استقرار السلطة فيها، والقضاء على تغيدا^(٣١) Tignedda عام ١٥٦١م، التي كانت مركزاً إسلامياً مهماً قبل مجيء ابن بطوطة إليها عام ١٣٥٣م، لقد انتصر سلطان آير الغديل Algadil على تغيدا، وتغلب عليها، فانتشر علماؤها في آير، واستقر طائفة منهم في مدينة أغاديس، مثل: شمس الدين النجيب، الذي أسس حلقة علمية فيها، وبدأ ينشر العلم، وتوافد عليه طلاب العلم، وأصبحت مدينة أغاديس تضم في نهاية القرن السادس عشر نحو خمسين مسجداً للصلاة والتعليم، وكذلك المناطق المحيطة بها.^(٣٢)

ومن مراكز شمال النيجر مركز أزواغ Azawag، وهي تلك المنطقة الواقعة في شمال منطقة طاوا Tahoua وتشمل محافظتي: أبلك Abalak، وتنتبران chin-Tabaraden، وقد عرفت المنطقة نهضة إسلامية كبيرة خلال القرون الوسطى، وقامت فيها حركات الجهاد في سبيل نشر السنة وإخماد البدعة، مثل: حركة الشيخ حداد، والشيخ محمد الجيلاني.^(٣٣) كما أنجبت المنطقة فطاحل أسسوا مراكز للعلم، وتوافد عليهم طلاب العلم، مثل: الشيخ محمد الصحو بن محمد الطاهر،^(٣٤) والشيخ القاسم بن عمر الداغمي،^(٣٥) والشيخ علامة محمد أغ شفيح،^(٣٦) والشيخ عثمان سمبو الفلاني،^(٣٧) الذي استقر في أزواغ بعد عودته من الحج.^(٣٨) وكذلك وجدت مراكز علمية متنقلة في شمال النيجر، لدى قبائل كلسوك Kol-soku الطوارقية، المشهورة باشتغالها بالعلم، والبراعة في الخط العربي، وكذلك اشتهرت قبائل كنته^(٣٩) العربية بالعلم والعلماء والشعراء، ومن أشهر علمائها في فترة الاستعمار، العلامة الشيخ: محمد باي بن الشيخ عمر بن الشيخ سيدي محمد المختار الكبير.^(٤٠)

• مركز ثيوتا: Centre De Kiota

ويقع هذا المركز في شرق العاصمة نيامي، ويبعد عنها نحو ١٣٠ كيلومتراً في منطقة دوسو Dosso، وهو من أحدث المراكز؛ حيث لم يبدأ يشتهر كمركز للعلم، إلا بعد عام ١٩٥١م، لما استقر بالمدينة الشيخ أبوبكر هاشم.^(٤١) ولقد تأسست قرية ثيوتا Kiota في أواسط القرن السادس عشر الميلادي، على يد زعيم من زعماء قبيلة زرما، وهو زام حالي كواد Zama-Hali koade.^(٤٢) وبعد استقراره أسس مدينة جديدة اسمها: تمكلا Tamkala عام ١٨٣١م، ولكنها لم تسترجع الدور الذي قامت به مدينة برني Birni في نشر العلم والدين في المنطقة، وإنما عاد ذلك إلى مدينة

ساي في عهد ممن جوبو، كما سبق ذكره في مركز الأول، ولم يكن في المنطقة مركز علمي مشهور بعد ذلك، إلا في القرن الماضي - العشرين - حيث كانت قرية وندباغو Windibagou مركزاً علمياً في عهد عالمها الشيخ سومي Soumai، الذي عاد إلى قريته بعد طلبه للعلم في صكتو وغيرها، واستقر بها لنشر العلم الشرعي واللغوي، وقد درس عليه مؤسس مركز ثيوتا الشيخ أبو بكر هاشم، و انخفضت شهرة المركز بعد تأسيس مركز ثيوتا، ووفاة مؤسسها الشيخ سومي عام ١٩٨٧م بعد عمر طويل، رحمه الله تعالى.^(٤٣)

وقد أنجبت ثيوتا علماء وشعراء كباراً، مثل: الشيخ زكريا رباني،^(٤٤) والشاعر عثمان بن أبي بكر وندباغو،^(٤٥) وغيرهما كثير. وما زالت المدينة تؤدي دورها العلمي في النيجر خاصة، وغربي إفريقيا عامة، وبالأخص لأتباع الطريقة التجانية.

• الجامعة الإسلامية بالنيجر Université Islamique Au Niger

الجامعة الإسلامية بالنيجر مؤسسة للتعليم العالي، تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، فهي جهاز تعليمي، تربوي، أكاديمي، إسلامي، أنشئ في غربي القارة الإفريقية، لتحقيق جزء مهم من الأهداف السامية، التي من أجلها قامت منظمة التعاون الإسلامي، ومنها التضامن بين الدول الإسلامية، ونشر الوعي الثقافي والديني، وتنمية الموارد البشرية، والنهوض بمستواها العلمي والمعرفي والتكنولوجي.^(٤٦)

وترجع فكرة إنشاء هذا الصرح العلمي المنير، الذي شيد من جانب هذه المنظمة، التي شهدت ازدهار الحضارة الإسلامية، وانتشارها، وتثبيتها، إلى قرار ملوك ورؤساء الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في مؤتمر القمة الذي عقد بمدينة لاهور باكستان عام ١٩٧٤م، بإنشاء جامعتين إسلاميتين بإفريقيا، إحداها بشرق إفريقيا للدول الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية، والأخرى بغرب إفريقيا للدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية.^(٤٧)

وهذه الجامعة تعنى بتدريس الثقافة الإسلامية، ولغة القرآن الكريم، وتعدّ حصناً منيعاً، وقلعة صامدة، ورافداً من روافد الثقافة العربية الإسلامية في غربي إفريقيا خصوصاً، والقارة الإفريقية عموماً، حيث يؤمها طلبة العلم من كل حذب، ومن جميع أرجاء المنطقة تقريباً، ليشربوا من معين الشريعة الصافي، وينهلوا من علومها المختلفة، ثم يعودوا إلى قومهم منذرين.^(٤٨)

ويقع المقر الرئيس للجامعة في منطقة ساي، التي تبعد عن مدينة نيامي العاصمة بنحو ٥٠ كيلومتراً، ولها فرع في مدينة نيامي، يسمى: كلية البنات للغة العربية والدراسات الإسلامية، وفيه قسم للعلمي أيضاً.

الخاتمة

بعد هذه الجولة العلمية المتمثلة في تحليل ودراسة موضوع هذه الورقة: التعليم العربي في النيجر من ١٢٤٠-١٩٨٧م، يمكن أن تستخلص منه القضايا، وبما أنه من المتعذر رصد وحصر كل تلك القضايا بكمياتها وجزئياتها، فإنني أكتفي بإيراد أهم النتائج:

- ١- لقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم العربي في النيجر حقق نجاحًا باهرًا منذ عام ١٢٤٠م، وأنه بطبيعته، وسماته، ومراحل، ومراكزه، وبحكم التواصل والتأثير، كانت الصورة قريبة مما هو في مراكز المغاربة، بالشمال الإفريقي.
- ٢- وأكدت الدراسة أن التعليم العربي قد تعرّض لاهتزاز كبير بعد دخول المستعمر الغازي الغاشم إلى النيجر، وخاصة حينما حاول فرض نمط جديد من التعليم.
- ٣- وتوصلت الدراسة إلى أن دخول الإسلام في النيجر وانتشاره كان متزامنًا مع التعليم العربي.
- ٤- وتوصلت الدراسة إلى أن مستقبل التعليم العربي في جمهورية النيجر مستقبل مهّد وغير مضمون، انطلاقًا من واقع مفعم بمشكلات متنوعة، وتحديات معقدة؛ فهو مستقبل مضطرب، إلا أن هناك مؤشرات طيبة تدعو إلى التفاؤل بمستقبل واعد للتعليم العربي، وتتمثل باهتمام المملكة العربية السعودية؛ فقد بنت عددًا من الفصول، مع تكوين عدد كبير من المدرسين والدعاة في جامعاتها.

• التوصيات والمقترحات

يسرني تحت هذه الورقة، أن أقدم للإخوة المسؤولين في قطاع التعليم العربي في النيجر وللباحثين، التوصيات والمقترحات الآتية:

- ١- أن تولي الحكومة النيجرية اهتمامًا خاصًا بالتعليم العربي، عن طريق طلب الدعم من الدول العربية والإسلامية، والمؤسسات الإسلامية الدولية، لا سيّما المملكة العربية السعودية، التي لها دور كبير في دعم التعليم العربي، فقد بنت عدّة مدارس، مع تكوين عدد كبير من المدرسين والدعاة في جامعاتها العريقة.
- ٢- إعادة تنظيم المدارس القرآنية والحلقات العلمية، وجعلها متطورة ومعتنى بها، على قدر المساواة بالمدارس الفرنسية، وتنفق عليها الحكومة من ميزانيتها، ويشرف عليها موظفوها، وينال خريجوها الحقوق والامتيازات نفسها، التي يحصل عليها زملاؤهم في التعليم العام، كل حسب مؤهله وشهادته الدراسية، وتعطى للجميع فرص العمل في الوظائف العمومية، دون تفریق.

٣- تشجيع طلبة الدراسات العليا على البحث في دراسات إفريقية، لكونهم أقرب إلى الحقائق الاجتماعية، ومن ثمّ يمكنهم من إبراز شخصيات مغمورة، ومحو الزيغ الذي أصيبت به الثقافة الإفريقية الإسلامية، وتمكين العرب والمسلمين كذلك، من التعرف على هذه الثقافة بصورة مباشرة، دون الاعتماد على المصادر الأجنبية فقط.

وختاماً أرجو أن تكون هذه الورقة وافية بالمقصود، وأن تكون نافعة ومفيدة لكل من يسعى ويؤمل، لإنجاح التعليم العربي في النيجر، وأسأل الله أن يتقبل الجهد ويثيب عليه، وأن يتجاوز عن الخطأ والتقصير، راجين أن يجعلنا الله ممن يقول فيهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَ الصَّدَقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾. (سورة الأحقاف، آية: ١٦).

الهوامش والإحالات

- (١) علي سلمان محمد، «التعليم التقليدي في غرب إفريقيا»، مجلة الفيصل، ع ٢٠١ (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤١٤م)، ٤٣.
- (٢) محمد، «التعليم التقليدي في غرب إفريقيا»، ٤٣.
- (٣) محمد، «التعليم التقليدي في غرب إفريقيا»، ٤٤.
- (٤) أبو بكر إسماعيل ميقا، الثقافة الإسلامية والتعليم في السودان الغربي، (الرياض: مكتبة التوبة، ١٩٩٧م)، ١٦.
- (٥) د. عبد الرحمن ميغا، «الجامعات الإسلامية وجهودها في التنمية والحضارة»، حوليات جامعة الإسلامية بالنيجر (ساي: الجامعة الإسلامية بالنيجر، ٢٠٠٥م)، ١٨.
- (٦) عبد الغني عبود، التربية الإسلامية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٧م)، ١١٠-١١١.
- (٧) القاسم البيهقي، أوضاع المدارس القرآنية في النيجر (الرباط: البو كيلى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م)، ١٧٧-١٧٨.
- (٨) محمد رزق الله، تاريخ التعليم في غرب إفريقيا (القاهرة: دار النشر والتوزيع، ٢٠٠٢م)، ٤-١٣.
- (٩) عبد الفتاح سعيد سيبي، «اللغة العربية في مدينة تمبكتو بمالي والمنظور المستقبلي من خلال التاريخ والواقع»، (رسالة ماجستير، كلية الدعوة الإسلامية، ٢٠٠٥م)، ص ١٩٦.
- (١٠) محمد عمري، الثقافة العربية الإسلامية وأثرها في مجتمع السودان الغربي، (القاهرة: دار المطابع، ١٩٩٧م)، ٢٢٢.
- (١١) عمري، الثقافة العربية الإسلامية وأثرها في مجتمع السودان الغربي، ٢٣٠.
- (١٢) علي يعقوب، «اللغة وآدابها في النيجر في عهد الاستعمار»، (رسالة دكتوراه: جامعة عثمان طن فوديو، ٢٠٠٥م).
- (١٣) د. يوسف منكيلا، «التعليم العربي في النيجر نشأة وتطورات»، مجلة الوردان للنشر والتوزيع، (د. م. د. ن، ٢٠٠٨م)، ١٣.
- (١٤) منكيلا، «التعليم العربي في النيجر نشأة وتطورات»، ١٣.
- (١٥) منكيلا، «التعليم العربي في النيجر نشأة وتطورات»، ١٤.
- (١٦) مستشرق فرنسي منصر، ولد عام: ١٨٥٥م، أشرف على مجلة العالم الإسلامي الفرنسية، اهتم بدول الشمال الإفريقي وإفريقيا السوداء الإسلامية، توفي عام: ١٩٢٩م، ينظر: عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤م)، ٥١٧.
- (١٧) بول مارتى، الإسلام والقبائل في مستعمرة النيجر، ط ٢ (باريس: د. ن، ١٩٢٣م)، ٩٤.
- (١٨) عام استقلال النيجر: في ٢٣ يوليو ١٩٥٦م، اتخذت السلطات الفرنسية قرارًا بإعادة النظر في هيكل مستعمرات ما وراء البحار الخاضعة للحكم الفرنسي، تبعه إعادة تنظيم البرلمان الفرنسي في أوائل ١٩٥٦م، ومن ثم إصدار قرار بمنح ممثلي الأقاليم الخاضعة تحت الحكم الفرنسي حقوقًا متساوية لأعضاء البرلمان الفرنسي، ومن ثم مشاركة في تشريع القوانين المخصصة بشؤون أقاليم ما وراء البحار، الأمر الذي ساعد العديد من الدول الواقعة تحت السيادة الفرنسية على التمتع بشيء من الحكم الذاتي، والقدرة على تكوين نواة لحكومات وطنية تدبر شؤون البلاد، وكان للنيجر حظ في ذلك، فقد تمتعت بالحكم الذاتي تحت الوصاية الفرنسية، حتى نالت النيجر استقلالها التام في أغسطس عام ١٩٦٠م، ومنذ اليوم الأول للاستقلال، حتى أربعة عشر عامًا، خضعت النيجر لحكم مدني أحادي الحزب، تحت رئاسة «هاماني جوري» Hamani djori، والذي استمر في حكم البلاد حتى عام ١٩٧٤م. ينظر:
- Devora Aissa, Mission de service Publique (Press Lass United state, 2000), 17.
- (١٩) منكيلا، «التعليم العربي في النيجر نشأة وتطورات»، ١٦.
- (٢٠) يوسف ميغا، وضعية التعليم العربي في مدارس النيجر، (د.م: مكتبة الأنوار، ٢٠١٤م)، ٥٥.
- (٢١) ميغا، وضعية التعليم العربي في مدارس النيجر، ٥٦.
- (٢٢) ميغا، وضعية التعليم العربي في مدارس النيجر، ٤٣.
- (٢٣) ميغا، «الجامعات الإسلامية وجهودها في التنمية والحضارة»، ص ١٨.
- (٢٤) أصله من ماسينا التي تقع حاليًا في مالي، ويقدر أنه وصل إلى ضفة النهر سنة ١٨١٠م، قبل أن يستقر في ساي حوالي ١٨١٢م، كما أن تأثيره

قد امتد إلى المنطقة الشرقية من مالي في الوقت الحاضر، وجزء من بوركينافاسو، وكان ممن جبو المقابل المحلي والسلمي لعثمان طن فوديو في المنطقة، وقد جلب إليه دوره بصفته مستشاراً روحياً، ساهم تعليم ممن جبو في نشر الإسلام في بلاد زرمسا وساي، وسهل التبادل الاقتصادي حين جعل مدينة ساي ممراً للقوافل، وأنه لم يترك لأتباعه أي مؤلفات، ولكن تأثيره كان واضحاً، ولا تزال ذكره حاضرة في أهل مدينة ساي، ولم يصل إلينا تاريخ وفاته.

ينظر: عبدالله ميغا، الحضارة الإسلامية في النيجر، (ساي، منشورات الجامعة الإسلامية بالنيجر، ٢٠٠١م)، ١٢٢.

(٢٥) ميغا، الحضارة الإسلامية في النيجر، ١٢١.

(٢٦) النيجر اليوم، منشورات مجموعة من الباحثين النيجريين باللغة الفرنسية، ٢٠٠١م، ١٤٨.

(٢٧) وهذا منقول عن مؤلف غربي اسمه F.H.LEN وهذا يدينهم في ربط الحركات الإصلاحية في السودان الغربي بالحج، مثلما أشاعوا عن الشيخ عثمان بن فوديو، وينكر أحفاد الشيخ عثمان بن فوديو الرواية كل إنكار.

ينظر: حسن مولاي، منهجية المدارس القرآنية في إفريقيا جنوب الصحراء (ساي نموذجاً)، (باريس، دن، ١٩٩٤م)، ٢٤.

(٢٨) محمد الشنقيطي، منهجية مدارس القرآنية في إفريقيا جنوب الصحراء (ساي نموذجاً)، (ساي، منشورات الجامعة الإسلامية بالنيجر، ٢٠٠٣م)، ٣٥.

(٢٩) ميغا، الحضارة الإسلامية في النيجر، ٩٦.

(30) Paul Marty, *L'islam et Les Tribus Dans la colonie du Niger* (Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1930-1931), 417.

(٣١) ليس لدينا إلا معلومات قليلة عن بداية «تغيدا» في التاريخ، الذي لم يصبح معروفاً معرفة جيدة إلا في القرن الرابع عشر، وذلك بفضل الرحالة المغربي ابن بطوطة الذي أقام بها بعد إقامته في الطاء، وتمبكت، وكاوكا بمالي، ويشير اسم تغيدا في الوقت ذاته، إلى إقليم وثلاث وحدات حضارية، أما الإقليم فهو يتعلق بـ«مملكة ماسوفا» أو «إنوسيفا» الذي كان يمتد في القرن الرابع عشر على البلاد كلها من بورغوث Broghot إلى تغيدا يشة Tiggeddad وأدريسنا Adar bisinat، وأما الوحدات الحضارية المعينة فيعتقد أن الأمر كان يتعلق بـ«أزليك» Azalik وبانغوبيري Banguberi، ففي هذه المراكز وما يحيط بها من إقليم Gelete كان يقيم السكان الحضريون لمملكة تغيدا.

ينظر: ميغا، الحضارة الإسلامية في النيجر، ٣٦.

(٣٢) ميغا، الحضارة الإسلامية في النيجر، ٦٨.

(٣٣) هو من كبار علماء منطقة (أزواغ) في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولم نقف على تاريخ وفاته على وجه التحديد لكنه يقال إنه عاش سنوات بعد الاستيلاء الفرنسي على المنطقة منذ بداية القرن العشرين، وهو القائل من بحر الكامل:

وازه من الدنيا فإن نعيمها *** أضاغت أحلام وظل زائل

وابع السيادة بالعلوم فما استوى *** في المجد ذو علم ومن هو جاهل.

ينظر: محمد الجبلاني، ديوان مخطوط بمركز المخطوطات العربية والعجمية بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية جامعة نيامي- النيجر ويحمل رقم ٩٥١٢٨.

(٣٤) هو محمد الصحو بن محمد الطاهر الأغلاي الطارقي، ولد حوالي ١٩٠٥م، وتوفي سنة ١٩٥٤م، وقبره معروف قرب مدينة إنغال، وهو من منطقة أزواغ التي هي شمال محافظة طائوا، وتتكون اليوم من ولايتي: أبليغ وشنت براضن، وهذه المنطقة معروفة منذ القديم بأنها من مراكز الإسلام وثقافته وعلومه بمناطق الساحل والصحراء.

ينظر: شيخو أحمد سعيد غلادنت، حركة اللغة العربية وآدابها، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م)، ٧٨.

(٣٥) هو الحافظ الخطيب القاسم ابن عمر الداغمي رحمه الله، ولد بأغدس فنسب إليها، تلقى العلم من أبيه وغيره من أشهر العلماء بأغدس، واشتهر بين أقرانه بحدّة الذهن وسرعة الفهم، وقد أحاط بكثير من علوم الأحاديث في عصره، وبرع في الفقه وأيام الطوارق وأنسابها، تولى ديوان الإنشاء في عهد بني قادر، وله مؤلفات، أشهرها تاريخ أمير، وهو كتاب ضخم، تناول في هذا الكتاب بالدقة موضوعات مهمة، ومن مؤلفاته أيضاً كتاب في معرفة قبائل الطوارق والجرمنت، وله كذلك القصائد في المديح وفي فن الرسائل، ترك عدداً من الرسائل والوصايا، علماً بأن أغلب ما تركه هو موجود في قسم المخطوطات العربية والعجمية بنيامي بالنيجر.

ينظر: مصباح الظلام في وفيات أعيان علماء القرن الثالث عشر إلى الرابع عشر الهجري بأغدس، مخطوط تحت رقم ٥٨، (نيامي، قسم المخطوطات العربية والعجمية جامعة نيامي، النيجر)، ٢١.

(٣٦) هو الإمام أحمد أغ شفيح الأغدسي، ولد بأغدس، وتعلم على أشهر علمائها، وبخاصة على أبيه الشيخ الأشرف إمام مسجد أغدس، الذي درس عليه طرفاً من علوم اللغة والأدب، رحل إلى مدينة كنو بنيجيريا، وكذلك إلى مدينة كشنا حيث لازم قاضيه في تلك الفترة، وتعلم عنه الكتابة والعلوم العربية والإسلامية، ولما برع في الكتابة وعن فضله، أراد أمير كنو أن يتخذ وزيراً، فامتنع هو وانتقل إلى أغدس، وتولى منصب أبيه، أي: الإمامة، فاتخذ السلطان عبدالكريم طغاما وزيراً له، واستشهد في وقعة كائوسن - رحمه الله تعالى - وذلك سنة ١٩١٦م، وله ديوان شعر لم يتمكن الباحث من الحصول عليه.

ينظر: مصباح الظلام في وفيات أعيان علماء القرن الثالث عشر إلى الرابع عشر الهجري بأغدس، مخطوط تحت رقم ٥٨، (نيامي، قسم المخطوطات

العربية والعجمية جامعة نيامي، النيجر)، ٩، ولم نقف على تاريخ ميلاده بالتحديد.

(٣٧) إن المعلومات التي وصلت بخصوص هذه الشخصية، هي أنه قد أتى من مالي أو السنغال، واستقر في منطقة أزواد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي بعد أداء فريضة الحج، فأعجب بعلماء منطقة أزواد عند مروره بها، لما رأى من حرص علمائها الشديد على إقامة السنة، ومحاربة العادات السيئة في المنطقة، وبذلك قرر أن يعيش في هذه المنطقة للمساهمة في نشر الإسلام وإحياء السنة، وكان الشيخ عثمان متضلعا في العلوم الإسلامية واللغوية، واهتم بالتعاليم في الكتابات والزوايا الدينية الإسلامية، فتوافد عليه الطلاب من مناطق كثيرة ينهلون من علمه الغزير وأخلاقه الطيبة، وعندما سيطر الفرنسيون على الأراضي النيجرية للغزو والاستعمار، خاض الإمام المجاهد الحرب ضدهم فسقط شهيداً وذلك في معركة سنة ١٩٠٦م. ينظر: غلادنت، حركة اللغة العربية وآدابها، ٩٨.

(٣٨) محمد أغ شفيق، العلاقة العربية بين مناطق الشمال الإفريقي وجنوب الصحراء الكبرى وغرب إفريقيا في مجال الثقافة العربية الإسلامية، ٣، (النيجر: حويلات الجامعة الإسلامية بالنيجر، ١٩٩٦م)، ٦٢.

(٣٩) تأسست عشيرة «كنته» في القرن الثامن عشر الميلادي، وهي من أصل بربري عربي، واحدة من مراكزها في أزواد Azawad الواقعة شمال تمبكت، وكان زعيمهم سيدي مختار الكنتي (١٨١١-١٧٢٨) قد تغلغل مع جماعة من الطوارق المحاربين، واستطاع بسط نفوذه على منحي النيجر ومدينة تمبكت، وامتدت سلطته كزعيم لجماعة القادرية الصوفية، التي انتشرت لأول مرة بصورة فعلية بين المجتمعات الإسلامية في إقليم غرب إفريقيا. ينظر: موجز إثارة المعارف الإسلامية (الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، ١٩٩٨م)، ٨٩٩٩.

(٤٠) شفيق، العلاقة العربية بين مناطق الشمال الإفريقي وجنوب الصحراء الكبرى وغرب إفريقيا في مجال الثقافة العربية الإسلامية، ٦٢.

(٤١) ولد مؤسس مركز ثيوتا العلمي الشيخ أبوبكر هاشم عام ١٩١٤م في قرية ثيوتا، وتلقى العلم على علماء قريته ثم رحل لطلب العلم وعمره ١٧ سنة، حيث درس على الشيخ سومي في ونباغو - كما ذكرناه سابقاً - ثم واصل رحلته العلمية إلى شمال نيجيريا، فدرس على علماء غندو Gandou وزاريا Zaria وواصل رحلته إلى مكة المكرمة عن طريق البر، وبعد رجوعه ذهب إلى الشيخ نياس - شيخ الطريقة التجانية في السنغال - وأقام عنده نحو خمسة أشهر يتعلم عليه، وتزوج بابنته أم الخير، وبعد عودته من كولنج Kowlak استقر في قريته ثيوتا التي أصبحت مركزاً علمياً كبيراً وبخاصة للتجانين، حيث يتوافد عليها طلاب العلم للدراسة على يدي الشيخ وتلقى الطريقة التجانية وعلى الشيوخ المنتشرين في المدينة.

(٤٢) ميغا، الحضارة الإسلامية في النيجر، ٨١.

(٤٣) ميغا، الحضارة الإسلامية في النيجر، ٨٣.

(٤٤) - هو محمد الرباني زكريا من مواليد عام ١٩٦٦م بمدينة كيوتا مياكي، وهو ابن شقيق الشيخ أبي بكر هاشم الجوتي، علماً بأنه من أسرة متعلمة فقد كان أجداده من الجهتين علماء وفقهاء، وكذلك بعض أحواله وأعمامه، قضى محمد رباني زكريا طفولته في مدينة كيوتا، مسقط رأسه حيث التحق بـ (مدرسة الشيخ أبي بكر هاشم القرآنية) بكيوتا مياكي عام ١٩٧٢م، فتخرج فيها عام ١٩٧٧م بالشهادة الابتدائية، وفي العام نفسه التحق بمعهد الشيخ الحاج عبد الله نياس (كولنج - السنغال) فتخرج فيها عام ١٩٨٥م بالشهادة الإعدادية، وفي العام نفسه أيضاً، التحق بثانوية وادي المخازن، مدينة القصر الكبير (المغرب) فتخرج فيها ببيكالوريا آداب وذلك في عام ١٩٨٧م، وفيه التحق بكلية الآداب بجامعة سيدي محمد بن عبد الله (فاس - المغرب)، فتخرج فيها بالإجازة العالية في الآداب (شعبة الفلسفة) وذلك عام ١٩٩١م، ثم سَجَل في الكلية نفسها وفي العام نفسه، فتحصل في عام ١٩٩٢م على دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع الحضري، وفي عام ١٩٩٧م ناقش دكتوراه السلك الثالث في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس (المملكة المغربية). ينظر: يوسف إبراهيم، الأدب العربي النيجري ومؤثرات الاستعمار الفرنسي في مجرى تطوره (١٩٥٣-٢٠٠٥م)، (إندراف: النيجر، ٢٠٠٧م)، ١٤٢.

(٤٥) هو الشيخ مودوب روغي عثمان بن أبي بكر، ولد عام ١٩٢٢م بقرية روغي الواقعة جنوب محافظة برني غوري (Birni Gaouré)، بدأ فيها دراساته الأولية حتى حفظ القرآن الكريم حفظاً تاماً، ثم رحل إلى مدينة صكتو طلباً للعلم، فدرس على علمائها، وبقي فيها فترة طويلة تعلم خلالها شتى العلوم الشرعية واللغوية، وحين رجع إلى النيجر قام بالتدريس والوعظ والإرشاد والتأليف؛ فبدأ بتنظيم حلقات علمية في قريته ومسقط رأسه (روغي)، وكان ينفذ عليه الطلاب من كل جهة لينهلوا منه العلوم الشرعية واللغوية والأدب، وكان الشيخ عثمان شاعراً فحلاً، وقد نظم قصائد كثيرة بعضها في المناسبات، ولكن للأسف الشديد فإن معظم قصائده فقدت، إثر حادثة حريق في قريته بعد وفاته التي كانت يوم ٣/٣/١٩٨٣م في روغي، رحمه الله تعالى، وهو القائل من بحر الكامل: سبحان من خلق الخلائق للفناء*** رب البرية غافر منان. يعطي ويمنع من يشاء بفضلته*** وبعد له لا يهتدي بعيان.

ينظر: ديوانه مخطوط بمركز المخطوطات العربية والعجمية (نيامي: معهد الأبحاث في العلوم الإنسانية في جامعة نيامي - النيجر، د.ت)، رقم A ٩٥١٣، ١٧-١٨.

(٤٦) محمد جميل خياط، الجامعات الإسلامية دراسة مسح تحليلية، (القاهرة: منشورات رابطة الجامعات الإسلامية، ١٩٩٤م)، ٥.

(٤٧) عبدالله الأشعل، أصول التنظيم الإسلامي الدولي، ط ٢، (القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٦م)، ٣٠.

(٤٨) {وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} (سورة التوبة، آية: ١٢٢).

أدب الرحلات في الذاكرة السنغالية

رحلات الحج إلى مكة المكرمة أنموذجا

د. أحمد مختار لوح، كلية العلوم الدينية والإنسانية والحضارات، جامعة الشيخ أحمد بمبا، طوبى.

على الرغم من دخول الإسلام المبكر إلى السنغال وجاراتها، ولجوء حركة المرابطين الإصلاحية إلى موقع إستراتيجي في بلاد السودان الغربي، على ضفاف نهر السنغال، منذ القرن الخامس الهجري، لتكوين النواة الأولى من رواد المعرفة، والدعوة، والمقاومة، فإن الوثائق والدراسات التاريخية لم تؤكد حتى الآن انطلاق رحلات حج من المنطقة إلى الديار المقدسة، قبل رحلة سلطان مملكة مالي العظيمة، الحاج / مانسا موسى في سنة ١٣٢٤م، وما رافقها من أبهة وهيبة وبذخ، ونالت إعجاب المؤرخين والأدباء شرقاً وغرباً، تلتها رحلة حج ملك سونغاي الحاج / أسكيا محمد توري في سنة ١٤٩٧م، وهي رحلة لا تقل شأنًا وعظمة عن سالفاتها، حسب شهادات العلماء والمؤرخين.

وما يقال عن حقبة ما قبل حج الملك (مانسا) ينطبق بوجه أوضح على مرحلة ما بعد تلك الحقبة، التي شهدت ضمورًا وشحًا في المعلومات، التي تتحف القارئ بجزء مهم من رحلات حج علماء المنطقة وأعيانها، وحياتهم في بلاد الحرمين، وأثر ذلك كله في إعادة تشكيل البنية الدينية، والثقافية، والاجتماعية، لمواطني غرب إفريقيا، بفعل الثقافة الناجمة عن الاحتكاك مع مسلمي بلاد المشرق والمغرب.

وبالعودة إلى ما عثرنا عليه من وثائق ودراسات، تصنف ضمن أدب الرحلات، الذي عني بتوثيق رحلات عدد من حجاج السنغال، وضبط وقائعها وأحداثها، فإننا نتوصل إلى أن أقدم ما وصل إلينا من تلك الأدبيات، هي رحلة الحاج / عمر الفوتي تال في سنة ١٢٤٢هـ، وهي رحلات تأتي بعد قرون من رحلة الحاج أسكيا، غير أن ما يميزها عن سالفها، هو عناية أصحابها بتسجيل وقائعها، وإفادة القراء بكل صغيرة وكبيرة عنها، مما يجعلها شبيهة بمذكرات تاريخية، تقبع اليوم في مختلف المكتبات العالمية، وسنتناولها من خلال عدد من المباحث، وذلك على النحو الآتي:

الرحلة: وسائل السفر، محطات العبور.

المشاعر والمناسك.

العودة إلى الديار بعد أداء المناسك.

المبحث الأول - البعد الروحي والاجتماعي للحج في الذاكرة الإفريقية

كان الحج - وما زال - أداة محورية للترقي الروحي والاجتماعي في ذاكرة الشعوب الإفريقية؛ ولذا كانت الرحلة إليه تمثل «رحلة العمر»، ويُعدُّ لها ماديًا ومعنويًا إعدادًا يفوق أي وصف، يقول الحاج إبراهيم نياس عن رحلة حجه في سنة ١٣٥٥هـ: «ففي انتصاف رمضان، قوي عزمي على السفر إلى الحرمين الشريفين، لأداء فريضة الحج... فأول ما صنعت استئذان والدتي، ومشاورة خاصة إخوتي وأهل مودتي، وكتبت وصيتي، والإشهاد عليها، وقضاء ديوني، وتحصيل نفقة تكفي العيال من بعدي، وتحصيل زاد مبلغ، ودفع ما أمكن من الصدقات، واستئذان أرباب الدولة، ودفع ما علي من حقوق دولتهم، وصليت ركعتين يوم الخميس التاسع من شوال بالتاريخ صدره»^(١).

وفي نص آخر مخطوط، يقول الشيخ جبرن عبد الرحمان سل: «وقد تزودت إلى الحج من ثمن مزروعاتي في عامين فقط. لقد من الله علي في هذا العام، عام ألف وثلاثمائة واثنين وسبعين، أن أتأهب للحج، وودعت أهلي يوم الاثنين أول يوم من رمضان...»^(٢).

ويستخلص من هذين النصين، ما اشتهر لدى مسلمي السنغال قديمًا، من التشدد في تطبيق شرط الاستطاعة، لمن يقدم على الحج؛ حيث لم تكن الرغبة في نيل ذلك الترقى الروحي والاجتماعي المشار إليه في المقدمة، تصرفهم عن التصرف في حدود ما تسمح به إمكانياتهم، مع الحرص الشديد على أداء حقوق العباد كاملة، من ديون ومستحقات مالية، فضلًا عن توفير ما تيسر من قوت العيال طوال فترة الغياب، وكتابة وصايا والإشهاد عليها، واستصدار رخصة سفر من السلطات الاستعمارية، التي كانت لها الغلبة على البلاد والعباد، منذ انهيار الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى في المنطقة، وانطلاق حركة الكشف الجغرافية من القرن السادس والسابع عشر الميلاديين.

ويبدو أن هذا التحكم الاستعماري على مقاليد الحج تطوّر مع مرور الأيام، إلى المشاركة الفعلية في تيسير سبل قوافل الحجاج، وتنظيم أساليب السفر. وقد ورد في رحلة حج الشيخ محمد الفاضل امباكي: «ويبقى الحج، ولا بد فيه من الاستطاعة البدنية، والزاد المبلغ، مرة واحدة في العمر، وكان أداء هذه الفريضة عسيرًا من قبل، لكن أصبح الآن يسيرًا بمساعدة الحكومة الفرنسية لنا؛ لأن الذين كانوا يؤدون فريضة الحج من قبل، كانوا ينطلقون من هنا في شهر رمضان، ثم يصلون إلى مكة المكرمة في شهر رمضان الموالي، لأنهم يحجون مشيًا على الأقدام، وأما الآن، فأصبح الأمر مختلفًا تمامًا عما كان من قبل؛ إذ يمكن الذهاب إلى الديار المقدسة والرجوع في غضون يومين»^(٣).

ويبدو من خلال بعض الدراسات، أن السلطات الاستعمارية الفرنسية أقدمت لاحقًا على إرسال وفود من مسلمي البلد إلى الديار المقدسة، عملاً بوصية بعض علماء مدينة سانت لويس المقربين إليها، وهو الفقيه

والمترجم (أبو المقداد سيك)، كرد فعل ضد حركة الحاج عمر الجهادية، والتفاف كثير من مسلمي البلاد، وخصوصاً في الجانب الشمالي لنهر السنغال، حولها، وهو ما أقلق الاستعمار الفرنسي في عهد الحاكم (فيدهرب)،^(٤) الذي كان يبحث عن جميع السبل والوسائل العسكرية والمدنية، الكفيلة بإجهاض الحركة العمرية، وشل نفوذها، «وقد عزا أبو المقداد التفاف المسلمين حول الحاج عمر، بسبب قيامه بأداء فريضة الحج إلى مكة، ممّا أكسبه هيبة كبيرة من الأفارقة، كذلك لحفظه القرآن الكريم، وإمامه التام باللغة العربية. وقد وضع أبو المقداد، بأن الوسيلة الوحيدة التي تمكن فرنسا من القضاء على الحاج عمر، هي إتاحة الفرصة أمام عدد كبير من مسلمي السنغال لأداء فريضة الحج... وبذلك يزداد عدد من يؤدي هذه الفريضة، ولا تصبح قاصرة على عدد محدود، وبذلك تزول هيبة الحاج عمر وشهرته، التي اكتسبها من حجه إلى مكة».^(٥) والصحيح أن الحاج عمر الفتوي استنتج فكرة محاولة توحيد مسلمي غرب إفريقيا، وخصوصاً الفلانيين منهم، من اطلاعه على كتاب في التاريخ، يعالج ظروف نشأة الإسلام، غداة انطلاق البعثة المحمدية، كما عبّر عن ذلك، حيث قارن بين واقع الفلانيين في عهده، وواقع العرب أيام الجاهلية، فاكتشف قواسم مشتركة بينهما من حيث وحدة اللغة، والدين، والتاريخ، لكن تفرقهم الانتماءات العشائرية والقبلية الضيقة. وهكذا انبثقت عنده فكرة توحيد الأمة الفلانية.^(٦)

وقد سعى الاستعمار الفرنسي للعمل بتلك الوصية؛ ففي سنة ١٨٩٣م جهز الاستعمار الفرنسي قافلة حج من السنغال، ضمّت كلّاً من الإمام (إبراهيم وان) من فوتا، والشيخ المترجم أبي المقداد سيك. وفي رسالة صدرت بتاريخ ٢٥ مارس من السنة نفسها، وجهها حاكم السنغال إلى سكرتير الدولة المساعد المكلف بالمستعمرات، ورد فيها: «يشرّفني أن أفيدكم علماً، أنه بموافقة الحاكم العام، سيتوجه ألام فوتا إبراهيم وان إلى مكة المكرمة، برفقة أحد مترجمينا الممتازين بو المقداد بن بو المقداد... ابنه، مترجمنا الحالي، يحمل اسم الأب نفسه، تولى بنجاح جملة من المهام التي كلف بها في بلاد المور، وإن حجه إلى مكة، سيزيد رصيده لدى قبائل الصحراء، وهذا الرصيد لا شك أنه سيكون في صالحنا. أما إبراهيم ألام، زعيم فوتا، فقد كان دوماً حليفاً لنا، حتى في أشد الأيام التي وقف فيها معنا، ضد صهره أحمد شيخو».^(٧)

وقد اتخذت السلطات الاستعمارية الفرنسية في سنة ١٨٩٦م قراراً، بمنع إصدار أي ترخيص رسمي للحج، بسبب انتشار بعض الأوبئة في الشرق، كالكوليرا، والطاعون، وغيرهما من الأوبئة، التي فتكت بالآلاف من الحجاج، لانعدام وسائل الوقاية والتطعيم، وقد استمر هذا الحظر إلى سنة ١٨٩٧م، مع صدور قانون جديد ينظم السفر وفق الشروط الآتية:

١- الحصول على خريطة طريق صادرة من حاكم الدائرة.

٢- التمتع باللياقة الصحية.

٣- الحصول على موارد مالية قادرة على تغطية تكاليف الحج.^(٨)

ومن أشهر من حج في هذه الفترة، الشيخ المحدث ألفا هاشم تال، ابن أخ الحاج عمر من فوتا تورو، في سنة ١٩٠٤م، والحاج عبد سيسي، والحاج مبند سيسي، والحاج كارانغ بوسو، من دائرة كولخ، وآخرون من دائرة ماتم وما حولها، مع غياب أي حاج من دائرة بول وانجامبور، لأسباب تعزى إلى قلة يد أهلها، مقارنة بتلك المناطق التي كانت أراضيها الزراعية أكثر خصوبة ووفرة.^(٩)

وإلى جانب ذلك، فقد كان موقف الاستعمار الفرنسي من رحلات الحج مشوباً بالغموض والضبابية؛ خوفاً من تأثر الحاج بالتيارات الإصلاحية الدينية والسياسية، التي كانت تجتاح العالم العربي والإسلامي، والتي كانت - في الغالب - تغذيها الرغبة في التحرر من الهيمنة الأجنبية، وإحياء الشعور الإسلامي؛ ولذا شُدد الخناق على عدد من العلماء والمشايخ، الذين كان يتوجس خيفة منهم، ويتضح ذلك بوجه جلي في الخطاب الذي أرسله العلامة الشيخ امباكي بوسو إلى الحاكم الفرنسي (برفيه)، يذكره فيه أن الشيخ أحمد بمبا امباكي، قد توفي دون إنجاز ثلاث أمنيات كانت تشغل باله، وتستحوذ بقوة اهتمامه، وهي: الحج، والمسجد، والجامعة، فيقول: «فالأولى الحج، الذي يعده المسلمون من فروض أعيانهم، كالصلوات الخمس، وصيام رمضان لا يسقطه عن مسلم؛ حيث كان من أقطار الأرض، إلا عدم الاستطاعة، وهو قد أعد له زاداً بالغاً، في صحة بدن، وأمن طريق، وإنما سكت عن طلبه لأنه بعد أن أذن له في سكنى (جوريل) ساعتئذ، وقالوا له: إن أذنت لهذا بالخروج، فما ينشأ في خروجه من الحركة، وما يتولد منها، يعود عليك وباله... فعرف أن من هذا حاله، يعد طلبه الخروج للحج عبثاً، فسكت عنه، لكنه قضيت له تلك الحاجة أيضاً بعد. فقد طلب بعض أولاده ذلك، وأذن له فيه؛ فحج واعتمر وزار، ورجع سالماً غانماً، تقبل الله منا ومنه ومن المسلمين».^(١٠)

هذا ولشدة تعلق السنغاليين الروحي بالحج، وأملهم الكبير في أداء هذه الشعيرة قبل التفرغ لغيرها، يقول الحاج محمد المنتقى أحمد تال عن جده الشيخ عمر: «فانتشر أمر الشيخ في العاصمة، فعرفوا مكانه حينئذ، وأكرموا غاية الإكرام، فاتفق أن قد مات عندهم ميت، فطلبوا من الشيخ أن يصلي عليه تيمناً به، فصلى عليه - رضي الله عنه - ثم طلب منه ابن مقدار أن يدعو له الله ليحج بيت الله الحرام، فأجابه الشيخ - رضي الله عنه - بأنك ستحج إن شاء الله تعالى... ثم قال للشيخ: ليس لي ولد، فادع الله لي أن يهب لي ولداً، وقال له الشيخ - رضي الله عنه: ستجد إن شاء الله أبناء نبلاء ماجدين، وسيحجون كلهم إن شاء الله».^(١١)

وقد عبّر الشيخ أحمد بمبا عن تلك العوائق، التي حرمتها من أداء شعيرة الحج، وزيارة المصطفى - عليه الصلاة والسلام - حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية، ونفي أكثر من مرة خارج بلاده، بدعوى الدعاية لمقاومة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي، سيما وأنه المتيم والعاشق الكبير لجناب النبي محمد صلى الله

عليه وسلم، وقد سعى لتعويض ذلك في حياته؛ فجهز أكثر من شخص لأداء شعيرة الحج، وبشّر آخرين بمصاحبته في تلك الرحلة، إلا أن نفيه الأول إلى الغابون ١٨٩٥-١٩٠٢م، حال دون تحقيق ذلك، كما يروي التاريخ قصة الشيخ محمد الأمين صو، الذي أرسله الشيخ إلى الحج، ونظم قصيدة أهداها إليه، لقراءتها عند الروضة الشريفة:

إِلَيْكَ يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ سَلَامٌ	حَدِيمِكَ الَّذِي كَفَيْتَهُ الْمَلَامُ
صَلَّى عَلَيْكَ أَبَدًا مَعَ سَلَامٍ	فِي الْآلِ وَالْأَصْحَابِ رَبُّنَا السَّلَامُ
حُزْتُ مَقَامًا دُونَهُ كُلُّ مَقَامٍ	يَا نُورَ كُلِّ عَابِدٍ صَامٍ وَقَامٍ
أَنْتَ الَّذِي أَخْرَجَنَا مِنَ الظَّلَامِ	بِكَ إِنُّورٍ مَنْ حَبَاكَ بِالْكَلامِ
بَشَّرَكَ الْجَمِيلُ يَا خَيْرَ إِمَامٍ	بِمَا نَوَيْتُ فِيكَ سَعْيًا ذَا تَمَامٍ
أَنْتَ النَّبِيُّ وَالرَّسُولُ وَالْهُمَامُ	بِكَ انْقِيَادُ الصَّالِحِينَ بِالزَّمَامِ
لَكَ لَدَى رَبِّ الْوَرَى كُلُّ مَرَامٍ	لَكَ بِهِ يَا سَيِّدِي أَسْنَى احْتِرَامٍ
جَادَ لَنَا بَاقٍ تَعَالَى عَنْ مَنَامٍ	بِكَ فَأَنْتَ سَيِّدِي خَيْرُ الْأَنَامِ
نَوَيْتُ شَطْرَهُ عَلَيْكَ كُلَّ عَامٍ	وَكُلَّ شَهْرٍ وَالْكِتَابُ لِي دِعَامٍ
نَوَيْتُ شُكْرَهُ عَلَيْكَ بِقِلَامٍ	وَعَظِيمَهَا يَا ذَا جَوَامِعِ الْكَلَامِ
هَدَيْتِي خُذْ كَرَمًا بِلَا انْصِرَامٍ	يَا قَائِدًا لِي مِنْ إِلَهِكَ الْمَرَامِ ^(١٢)

وقد أدى هذا الشيخ مناسك الحج بواسطة السفن التجارية، التي كانت تمر عبر ميناء مرسيليا بفرنسا، غير أنه أصيب بوعكة صحية في طريق العودة، فتوفي في تلك المدينة الفرنسية الساحلية، ودفن هناك كغيره من مواطني دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وعلى الرغم مما فرض على الشيخ أحمد بمبا من ظروف الإقامة الجبرية القاسية، فلم تزل رغبته في الحج قائمة بقوة؛ ففي سنة ١٩١٠م، أيام إقامته الجبرية الأولى في قرية جيين جلوف، بدائرة لوغا، تلقى الحاكم الفرنسي لدائرة لوغا طلباً من الشيخ أحمد بمبا، للحصول على رخصة الذهاب إلى الحج، برفقة ثلاثة من مريديه، وهم: مومار جوب، ومدينا لوح، وعبد خولي، إلا أنَّ هذا الطلب قوبل بالرفض القاطع من طرف العقيد حاكم مستعمرة السنغال، برسالة تحمل رقم (٧٩٧) الصادرة بتاريخ ١٨ / أكتوبر عام ١٩١٠م، للأسباب الآتية:

- ١- إنَّ السماح للشيخ بأداء شعيرة الحج قد يؤدي إلى حدوث اضطراب وبلبلة داخل البلاد.
- ٢- وفي حال السماح له بالحج؛ فإنَّ شعبيته ستزداد بقوة في أوساط الناس، وهو أمر يتنافى مع التوجهات السياسية الفرنسية تجاه المسلمين.^(١٣)
- هذه العراقيل التي وضعتها الإدارة الاستعمارية، هي التي عبّر عنها الشيخ بالعوائق، في قصيدة رائية خصّها لمدرّس المصطفى، صلى الله عليه وسلم:

وَهُوَ الَّذِي عَيَّقَ جِسْمِي عَنْ زِيَارَتِهِ لَكِنَّ قَلْبِي لَهُ كَالْجِسْمِ زَوَّارٌ^(١٤)

وبعد انتقال الشيخ إلى جوار ربه في سنة ١٩٢٧م، شكّل وفداً لإتمام تلك المهمة، ضمّ كلّاً من نجله الشيخ محمد الفاضل امباكي،^(١٥) وأخيه الشيخ سيدي المختار امباكي،^(١٦) ونجله سيرن تاكو امباكي،^(١٧) والشيخ العلامة سرين امباكي بوسو،^(١٨) ونجله الشيخ مولاي بوسو،^(١٩) وسرين إبراهيم جاه،^(٢٠) وسرين ميور فال،^(٢١) رحمهم الله جميعاً، وسجل الشيخ محمد الفاضل امباكي كل ما يتعلق بالرحلة، بدءاً من دكار، وقال من الوافر:

قَصَدْتُ زِيَارَةَ النَّذْبِ الْكَرِيمِ بِلَا زَادٍ عَنِ الشَّيْخِ الْخَدِيمِ
وَحَضَرْتُ الْمُغْرَقَاتِ فَسَالَمَنِي بِوَائِقِهَا وَغَبْتُ عَنِ النَّدِيمِ
وَحَمَلُ الزَّادِ أَقْبَحُ كُلِّ شَيْءٍ إِذَا كَانَ الْقُدُومُ عَلَى الْكَرِيمِ.^(٢٢)

ويبدو أن السلطات الاستعمارية، بدأت منذ ذلك التاريخ، تتساهل مع طلبات الحصول على الترخيص، وتوالى وفود الحجاج، وخصوصاً في الأوساط الدينية، كما انتشرت لاحقاً ظاهرة مكافأة المتميزين بتذاكر سفر إلى الحج، ويسجل التاريخ أن الشيخ محمد الفاضل امباكي، كان له السبق المعلى في هذا الميدان؛ حيث تذكر دائرة أحفاده، أنه «أحجّ رضي الله عنه ثلثة من المسلمين إلى بيت الله الحرام، عن طريق البحر، أو عن طريق الجو. وكان يكافئ أيضاً كل من نسخ المصحف الشريف مرتين من أبنائه، بتذكرة الحج إلى مكة المكرمة».

وفي سنة ١٩٦٣م قد أحجّ -رضي الله عنه- وفداً يتألف من بعض أبنائه، كالشيخ محمد المصطفى، والشيخ محمد الأمين بار... والشيخ محمد خبان، حفظه الله تعالى، وسرين بوسو سفور.... والشيخ محمد المحمود نيانغ، سكرتيراً باللغة العربية، والسيد دام درامي، سكرتيراً باللغة الفرنسية، والدكتور فال بوصفه طبيباً لهم.^(٢٣)

المبحث الثاني - الرحلة: الوسائل، المحطات

من أهم ما يميز أدب الرحلات إلى الحج، عنايته البالغة بتحديد نوع الرحلة، ومواصفاتها، وضبط تاريخ الانطلاق، ومحطات العبور، ومختلف الأحداث التي ارتبطت بذلك العبور، إلى غاية الوصول إلى المحطة النهائية. وقد كانت وسائل السفر إلى مكة المكرمة قديماً تقليدية جداً، تعتمد على المشي على الأقدام، أو على ركوب الخيل والجمال، حيث تحكي كتب التاريخ الموكب البهيج، الذي كانت تتكون منه قافلة الملك (مانسا موسى)، والمدة الزمنية الطويلة التي قضاها عدد من الحجاج على الطريق، ومن الطرق البرية الرئيسية، التي اعتاد حجاج إفريقيا الغربية سلوكها:

١- مَالِي - نِيَامِي - دُوسُو - زِنْدَرْ - كَانُو - زَارِيَا - مِيدُوغُورِي - أَنْجَامِينَا - مَاسُوبُورَا - مُوسُورِي - الْفَاشِرْ - النَّاهُودْ - الْعَبِيدْ - سِنَارْ - الْقَضَارْفْ - كَسَلَا - السَّوَاكِنَةُ.

وهذا الطريق كان أكثر الطرق استخداماً رغم طوله، لما فيه من خصوبة، ووفرة، وعلف، تكفي المسافر والرحلة عناء التزود بالغذاء والعلف، غير أنه كان مصدر تهديد حقيقي لأمن المسافر وسلامته. ويلاحظ أن أكثر محطات هذا الطريق موجود في دولة السودان حالياً، مما يفسر لنا اليوم سر وجود ملايين من مواطني تلك الدولة العربية من ذوي الأصول الفلانية والهوساوية، كما أن وجود تلك القبائل ذات الجذور الغرب إفريقية، سهل لهؤلاء الحجاج إمكانية العبور والإقامة هناك.

٢- من موريتانيا - المغرب - الجزائر - ليبيا - مصر، ويبدو أن هذا الطريق هو المفضل لدى الأعيان والعلماء، الذين كانت رغبتهم في التزود بالعلم والمعرفة، تفوق أحياناً رغبتهم في مجرد أداء المناسك والشعائر؛ إذ إنه كان فرصة لزيارة المدن العلمية الراقية، مثل: فاس، والقيروان، وتلمسان، يقول الحاج عمر الفتوي في ترجمة قصيدته المسماة: تذكرة الغافلين عن قبح اختلاف المؤمنين: «إن سبب نظمنا هذا النظم المبارك - إن شاء الله تعالى - أننا خرجنا من أوطاننا، قاصدين حج بيت الله الحرام، وزيارة الرسول - عليه الصلاة والسلام - عازمين على سلوك طريق فاس، لأنه طريقنا، وأقرب لنا إلى بلوغ مرادنا من غيره، وما يسر الله لنا ذلك الطريق لعوائق حصلت لنا فيه، وأدخلنا الله طريق السودان، مع شدة كراهتنا ذلك، لكون أكثر أهل ذلك الطريق كفاراً».^(٢٤)

ومع مرور الأيام، وبالتحديد في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي؛ أخذت وسائل السفر إلى الحج تتغير كمّاً ونوعاً، تبعاً لوقوع معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء، تحت رحمة السلطات الاستعمارية الغربية، كوقوع دول شمال إفريقيا العربية تحت الانتداب الفرنسي أو الإنجليزي أو الإيطالي؛ فضلاً عن ربط إفريقيا بحرياً، بالمراكز التجارية الكبرى في الغرب؛ ممّا أدى إلى توفر سفن تجارية، أسندت إليها مهام الملاحة التجارية. ولهذا نجد في أدبيات رحلات الحج السنغالية وصفاً دقيقاً لتلك السفن، التي كانت تقل حجاج بيت الله

الحرام، من ميناء دكار، إلى ميناء جدة، مروراً بمرسيليا والإسكندرية، يقول الشيخ الحاج محمد الفاضل امباكي في وصف رحلة حجه: «في هذا اليوم السابع من شهر النصارى، الموافق للرابع عشر من رمضان عام ١٣٤٦هـ، في الساعة العاشرة والنصف، نريد حج بيت الله الحرام، وزيارة النبي عليه السلام... في سفينة يقال لها: آمرتدي Amartadi». (٢٥)

وفي وصف مماثل، نجد الشيخ العلامة المفسر الكبير الحاج / أحمد دم السوكوني، (٢٦) يذكر في مقدمة رحلته: «فهذه رسالة ضمننتها ترتيب سفرنا المبارك، إلى حج بيت الله الحرام، وزيارة نبيه عليه الصلاة والسلام، تعليمًا لمن أراد السفر إلى تلك البلاد، وتدريبًا له على نيل المراد... فأقول: أنا أحمد بن محمد الأمين بار دم، أعلم بأنني خرجت من داري يوم خمسة عشر من شعبان عام (١٣٤١هـ)، ومكثت في (دكار) ٣ أيام، واشترت منها بعض الألبسة أيضًا بما يقارب ٧٥ (فرنكات). وركبت منها إلى مرسيليا Marseille بابورا اسمه: (أرميني) يوم ٣ من رمضان، والأجرة (٣٧٥) ف... ومكثت في مرسيليا يومًا واحدًا»، (٢٧) والبابور باللهجة المصرية، يطلق على الناقلة التي تنقل عددًا كبيرًا من الناس، كالحافلات العامة، والبواخر، ف: (أرميني) الوارد في النص، هو اسم لبخرة تجارية، ركبها الحاج محمد من ميناء دكار إلى ميناء مرسيليا بفرنسا، ومنها إلى مدينة الإسكندرية بمصر، قبل وصولها إلى جدة.

وما يقال عن الشيخين المتقدمين، ينطبق على الرحلة الحجازية، التي خصصها الشيخ الحاج / إبراهيم نياس، لوصف الناقلة التي أقلته من بلاده إلى مدينة جدة، لأداء المناسك، حيث يستهل تلك الرسالة الماتعة المليئة بالفوائد والفرائد، بوصف سفينة اسمها (كنادا) بقوله: «وفي يوم الأربعاء انتصاف شوال الموافق ثلاثين من دجنبر (ديسمبر المسيحي)، دخلنا في البخرة المسماة بـ(كنادا) وقت الزوال، وقرأنا هناك الآي المتقدمة». (٢٨) ومع تطور وسائل السفر لاحقًا، واستحداث المطارات في دولنا الإفريقية، صارت رحلات الحج أيسر وأمتع، بحيث تقل الطائرات حاجنا من مطار دكار إلى مطار جدة مباشرة؛ ففي القصيدة التي خصصها الشيخ أحمد الصغير لوح لرحلة حجّه، نجده يذكر انطلاقة مباشرة من دكار إلى مطار جدة بالطائرة، فيقول:

الْحَمْدُ لِلَّهِ دِيمٌ وَطَنًا فَكَعْبَتْهُ نَأْنُ (زَمْزَمِ) دَوْ (صَفَا) أَكْ مَرْوُ يَا اللَّهُ
فَأَيَّرَ بُورُ دَكَارَ لَا نَاوِي دِلْ جِدَّهُ دِيمُ مَدِينَةِ دِيمُ (مَكَّة) لِي كِيمَانِ يَا اللَّهُ (٢٩)

وتأتي أهمية تحديد الرحلة في رحلات حجاج السنغال، لمعرفة الحالة العامة للحاج، ونمط تفكيره وتصوره للعالم من حوله، على النحو الآتي:

١- كانت فرصة للتعرف على الشعوب، والاطلاع على التجارب، والاحتكاك مع الثقافات والحضارات؛ فقد استغرقت رحلة الحاج محمد الأمين درامي حوالي ثلاثين سنة، قضى جلها في المشرق وبلاد الحجاز

خصوصاً؛ ممّا أكسبه اطلّاعاً واسعاً، ونما فيه الشعور بمقاومة الاستعمار الفرنسي، وتخليص الشعوب الإفريقية من رواسبه وتوافهه،^(٣٠) كما استغرقت رحلة الحاج عمر خمس عشرة سنة، زار خلالها مملكة ماسينا الإسلامية في مالي، وحلّ ضيفاً على أميرها الصالح / أحمد لوبو باري في مدينة (حمد الله) العامرة، كما زار على الطريق نفسه مملكة سوكوتو الإسلامية، في عهد سلطانها المثقف الأمير / أحمد بللو بن عثمان فوديو، وشارك فعلياً في تثبيت أركان تلك التجربة السياسية النابضة بالأحداث والوقائع، وصاهر تلك الأسرة العلمية الراقية، فضلاً عن زيارة منطقة فزان (جنوب ليبيا) حالياً، حيث توفي أخوه (علي بن سعيد) ودفن هناك.^(٣١)

ونجد في رحلة الشيخ محمد الفاضل امباكي، برفقة عمه الشيخ سيدي المختار، وخاله الشيخ امباكي بوسو، وصفاً دقيقاً لتفاصيل الرحلة ومحطاتها، وكل الحوادث المرتبطة بها، مؤرخة وموثقة، مثل محطة جزيرة (لاسبلماس) الإسبانية، ومدينة الدار البيضاء والصلاة في جامعها الكبير المسمى بمولاي الحسن، ومرورهم بمضيق جبل طارق قرب مدينة طنجة المغربية، مع سرد قصة هذا المضيق، وتبعيته المطلقة لبريطانيا إلى يومنا هذا، رغم وقوعه داخل أراضي بلدين كبيرين: المغرب وإسبانيا، حتى وصول الباخرة إلى ميناء مرسليليا، وجهته الرسمية الأولى، وانطلاقها منها إلى مدينة الإسكندرية. مع الحرص الشديد على تتبع آثار الصالحين، واستنطاق التاريخ؛ لما انطبع على قلوب السنغاليين من حب الأنبياء والصالحين، وتتبع آثارهم، والتعرف الدقيق على مراقدهم ومظان قبورهم؛ ويتجلى ذلك في الإقامة شبه الطويلة بأرض الكنانة، وزيارة ما فيها من ضرائح ومزارات.^(٣٢)

ومن الدلائل الواضحة على أن الراحلة كانت تمثل إلى جانب مهمة نقل الحجاج وسيلة مهمة للسياحة وتتبع الآثار القديمة، حرص هذا الوفد على زيارة طور سيناء المذكور في القرآن الكريم، وما ارتبط به من قصة فرعون - موسى، حيث يقول الشيخ محمد الفاضل امباكي في خاتمة أحداث مصر «١٢ أبريل ١٩٢٨م: وعند طلوع الشمس من هذا اليوم، وصلنا الطور! فيا عجباً يا عجباً من جبل! إذا رأيته تفرح بسبب تسميته في القرآن، طود شامخ، وحواليه بيوت ظاهرة، وعنده قبر للكيلاني رضي الله عنه، وعابنا الموضع الذي فيه ألقى المتكبر فرعون بشاطئ البحر الأحمر».^(٣٣)

أمّا الشيخ / إبراهيم نياس، فقد استغل فرصة مرور الباخرة بالمغرب، لزيارة المدن والمعالم التاريخية، مثل: الدار البيضاء، ومدينة طنجة، ولقاء المشايخ والأعيان هناك، وخصوصاً مقدمي الطريقة التجانية، الذين بالغوا بالاحتراف به، وتوثيق الصلات الروحية بهم، عبر تبادل الإجازات والأسانيد المتعلقة بالطريقة، لكن أهم زيارة خلفت انطباعاً قوياً في شخصيته، هي زيارة مدينة فاس، وضريح الشيخ أحمد التجاني.^(٣٤)

٢- بالإضافة إلى البعد السياحي والاستكشافي، كانت محطات المرور والعبور فرصة تاريخية لزيارة العلماء والجوامع الكبرى، مثل: القرويين، والأزهر، ويبدو أن جل حجاج السنغال من العلماء والأعيان، دأبوا قديماً على زيارة الجامع الأزهر في طريق ذهابهم إلى الحج، أو عودتهم منه، للاستزادة والإفادة من علمائه ومجالسه ومكتباته، يقول الشاعر الموريتاني أحمد بن شيخنا سيدي الحافظ العلوي في الدرر والمغفر عن زيارة الحاج عمر الفوتي التاريخية إلى الأزهر، ومناظرة علمائه، ومباحثة دقائق العلم وفرائده معهم:

وَالْعِلْمُ مِنْ جَمِيعِهِ تَضَلَّعَا شَرِيعَةً حَقِيقَةً كُلًّا مَعَا
تَخَلَّقَا تَحَقَّقَا مَعْقُولُهُ قَدْ حَازَهُ وَهَكَذَا مَنُوقُولُهُ
فِي أَوَّلٍ وَوَسَطٍ وَآخِرٍ وَشَأْنُ عِلْمِهِ بِمَضَرٍ قَدْ دُرِيَ
إِذْ جَمَعُوا مِنْ عُلَمَاءِ الْقَاهِرَةِ لِشَيْخِنَا أَهْلِ الْعُلُومِ الْبَاهِرَةِ
عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ سَائِلُ وَأَخَرُ إِلَى الْحَدِيثِ مَائِلُ
وَالْفِقْهِ وَالنَّحْوِ وَعِلْمِ الْمُنْطِقِ مَنْ فِي الْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ يَزْتَقِي
يَسْأَلُهُ عَنْهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَمْ يَسْأَلْهُ سَائِلٌ هُنَاكَ
إِلَّا أَجَابَهُ بِأَحْسَنِ جَوَابٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْظُرَ شَيْئاً فِي كِتَابٍ^(٣٥)

هذه الأبيات الصادرة من هذا العالم الشنقيطي خير دليل على المكانة العلمية المرموقة التي حازها الحاج عمر في أحد أهم ميادين العلم المحترمة، وشاهد آخر على التأهيل العلمي الرصين، الذي حظي به هؤلاء العلماء الأفارقة، قبل احتكاكهم بمراكز التعليم العالي والبحث في المشرق؛ مما بوأ بعضهم كراسي الإقراء والوعظ والإفتاء هناك، كما سيأتي في المبحث التالي.

ومثل الحاج عمر في المهمة العالية في الاستكشاف والاستزادة (الحاج مالك سه)،^(٣٦) الذي وصف حفيده الشيخ أحمد التجاني سه مقاصد رحلته إلى الحج، حين كانت تراوده بين الفينة والأخرى فكرة التصدي للتدريس، بعد أن أحس في نفسه أنه جمع من العلوم والمعارف، ما يؤهله لمزاولة تلك الرسالة الخالدة «وأنه يرغب رغبة أكيدة في أداء فريضة الحج، وزيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة، والتجول كثيرا في البلاد الشرقية، ليطمئن هناك بالثقافة العربية الإسلامية، وليحيي سنة التعارف التي ذكرها الله جل جلاله في كتابه العزيز ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].^(٣٧)

إذن، حدّد - هنا - الشيخ أحمد التجاني، مقاصد رحلة جده الروحية والثقافية والاجتماعية، وهي مقاصد نبيلة، سخر الحاج مالك كل طاقاته المادية والمعنوية من أجلها، فحرص على الشروع في برنامج الزيارة العلمية والاستكشافية، فور انتهائه من أداء المناسك، «ثم قفل عائداً بعد الحج عن طريق مصر، ونزل القاهرة، حيث زار الجامع الأزهر، والتقى بالعلماء، وحضر مجلس التدريس، وحلقات القراءة للقرآن الكريم». (٣٨)

وفي رحاب هذا الجامع العريق، جرى له مثلما جرى مع الشيخ الحاج عمر الفوتي، لكن بصيغة الامتحان، أو اختبار القدرات، في مسائل علمية عويصة أو مشكلة، كما يحكي الشيخ أحمد التجاني توري: «وهكذا أجرى العلماء مع الحاج مالك محادثات دينية، ذات صبغة امتحانية، أدركوا خلالها أن الرجل أسود الجسم، لكنه أبيض العلم، ومن بين هؤلاء العلماء / عبدالعزيز مفتي الديار المصرية في مدينة الإسكندرية، وكان يريد أن يبقى الحاج مالك في مصر مستوطناً، ليشاركه في تحمل أعباء منصبه ذلك». (٣٩)

ومن الحواضر العلمية والدينية التي حرص الحجاج السنغاليون على زيارتها مدينة القدس، ومسجدها الأقصى، قبل وقوع تلك البلاد تحت براثن الصهاينة الغاصبين، يحكي الشيخ محمد المنتقى، أن الحاج عمر الفوتي، أقدم بعد إتمام مناسك الحج على زيارة بيت المقدس «ثم جاوز رضي الله عنه إلى بيت المقدس ليزور ذلك البيت المعظم، وما احتوى عليه من قبور الأنبياء والرسل وآثارهم، عليهم أذكى الصلاة وأنمى السلام، وسار إليه مع أخيه الأبرّ، وصنوه الأغرّ، علي بن سعيد، إلى أن وصلا ذلك البيت، وزار الأماكن المحترمة كلها، من قبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقبور الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فلما زار تلك الأماكن المستجابة الدعاء، رأيا فيها بعض العجائب والغرائب، حتى المواضع التي أهلك فيها قوم لوط، ومدة مكثهما في سبعة أشهر». (٤٠)

ولم تكن تلك مجرد سياحة روحية، واستكشاف معالم تاريخية، بل جسدت منعطفاً خطراً في مسيرته العلمية؛ فقد اجتمع مع العلماء والمفتين، وتصدى للإجابة عن عويصات المسائل الفقهية التي طرحت عليه، استناداً إلى اجتهادات المذاهب الأربعة، يقول صاحب الدرر والمغفر:

وَأَهْلُ بَيْتِ مَقْدِسٍ قَدْ عَلِمُوا حِينَ بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ قَدِمُوا
كَمْ عَالِمٍ لِعِلْمِهِ مِنْهُ سَلَبَ وَكَمْ عَلَى الْمَسْلُوبِ رَدَّ مَا ذَهَبَ
وَكَمْ وَكَمْ بِرِيٍّ مِنْ جُنُونٍ بِشَيْخِنَا بِرُؤْيَا الْعُيُونِ
وَكَمْ وَكَمْ مِنْ وَاحِدٍ دَخَلَهُ وَلَايَةً وَأَخْرَجَ عَزْلَهُ. (٤١)

المبحث الثالث - المناسك والمشاعر، والعودة إلى الديار

بعد تجاوز مناطق العبور ومحطاته الرئيسية؛ تأتي المرحلة الأخيرة متوجة بالوصول إلى بلاد الحرمين لأداء المناسك، والملاحظ أن معظم حجاج السنغال في تلك الفترة كانت تحط بهم الراحلة في الموانئ، حيث يستقبلهم المطوفون والمضيفون، الذين تكرر ورود أسمائهم في أدبيات الحجاج، ومن أهم تلك الموانئ والمدن:

١- جدة: عاصمة تهامة قديماً، كانت محطة رئيسة للمسافرين عبر البحر الأحمر من مضيق السويس،

يقول الشيخ إبراهيم نياس: «وعند غروب الشمس وصلنا إلى السويس، وعند انتصاف الليل ليلة الخميس جرت بنا قاصدة شكر جدة، وعشية الجمعة، ونحن معشر التجانيين في أثناء ذكر الهيلة، صوتت بنا السفينة معلنة بالوصول إلى (رابغ الجحفة) ليحرم من قصده مكة المكرمة - زادها الله شرفاً وتكريماً - فأحرم من الحجاج ثلاثة نفر، والباقون قاصدون مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم»^(٤٢) والملاحظ هنا، أن معظم السنغاليين قديماً وحديثاً؛ اعتادوا زيارة المدينة المنورة، والصلاة في الروضة الشريفة، قبل الدخول إلى مناسك الحج، حتى لو اضطروا إلى سلوك طريق جدة - المدينة البري الطويل؛ لمكانة المصطفى -عليه الصلاة والسلام- العظيمة في نفوسهم، ولما ارتبط في أذهان العامة منهم، أن أنبل ما يحققه الحاج في حياته، هو زيارة الروضة، والسلام على ساكنها، لكننا نجد في أدبيات الرحلة تطبيقات مخالفة، تبدو أكثر واقعية وتوفيراً للوقت والجهد والمال، وهي الإحرام في ميقات الجحفة الأقرب إلى مكة المكرمة، والشروع في المناسك أولاً، ثم تأجيل الزيارة إلى ما بعد الانتهاء من هذه الأعمال، يقول الشيخ العلامة الحاج أحمد دم: «وركبنا منها بابورا إلى (جدة) اسمه المنصورة، والأجرة ٤ جنيهات، وما مكثنا فيها أكثر من نصف نهار في دار أحمد بحير، وكيل عبدالواحد في مكة المكرمة، ثم ركبنا منها الإبل بالشقاف على مكة، ليلة عيد الفطر»^(٤٣).

وكعادة علمائنا في الاستكشاف، وتتبع الآثار التي وردت في المصادر التاريخية القديمة، نجد في أدبياتهم ذكر معالم ومزارات في مدينة جدة، لا تقل أهمية عن مثيلاتها؛ ففي القصيدة التي خصها الحاج أحمد الصغير لوح لرحلة حجه، ذكر زيارته لقبر جدتنا حواء في مدينة جدة، والتي يسميها الولفيون السنغاليون بـ (مام جوج)، يقول في البسيط (بالولوفية):

زِيَارِنَا (مَامَ حَاوَا) فَجِدَّ مَنْ جُلْنَا فَجَكَّ (مَامَ آدَمَا) مَامَ جُوجَ يَالله.^(٤٤)

لكن جدة، لم تكن الميناء البحري الوحيد، الذي كانت ترسو فيه سفن الحجاج القادمين من السنغال، وأقطار إفريقيا الغربية؛ إذ نجد في أبيات الرحلات رسو بعض السفن على ميناء مدينة ينبع الساحلية، القريبة من المدينة، يقول الشيخ محمد الفاضل امباكي: «وفي هذا اليوم، يوم السبت، نزلنا (ينبع البحر) - لله الحمد - سالمين، وأدخلنا في محل نزول الحجاج بإكرام في الساعة التاسعة ونصف...

١٦ أبريل ١٩٢٨م: وفي هذا اليوم، يوم الاثنين، خرجنا من (ينبع البحر) في الساعة السابعة ونصف إلى المدينة المنورة، ووقفنا عند بئر يقال لها (كك)، وفي نصف الزوال، صلينا الظهر عند بئر الأحمر، وبينها وبين بئر علي، قبر سيدنا عبد الرحيم البردعي^(٤٥).

ويبدو أن الطرق البرية بين جدة ومكة والمدينة كانت وعرة، وغير مأمونة غالباً، ويعتمد فيها الحجاج على المطوفين والأدلاء، الذين كانوا يتعرضون أحياناً لهجمات مباغطة من البدو، طلباً للفدية بالمال. ويحكي الحاج أحمد دم السوكني قصة جماعة من البدو، حاصرتهم بالبنادق التقليدية في منطقة تسمى (بير عباس)، على الطريق من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، وقال فيها الشعر الآتي:

وَلَسْتُ أَنْسَى مَا لَاقَيْتُ مِنْ بَاسٍ	أَيَّامَنَا فِي قُرَيْشٍ بِئْرُ عَبَّاسٍ
مَا بَيْنَ جُوعٍ وَأَهْوَالٍ تَلِمُ بِنَا	وَحَرَّ شَمْسٍ يُذِيبُ الشَّحْمَ فِي الرَّاسِ
لَا شَيْءَ يُسْمَعُ إِلَّا صَوْتُ بُنْدُقَةٍ	بَيْنَ الْجَبَالِ وَأَعْلَى الشَّامِخِ الرَّاسِ
تَرَى الشَّقَادِفَ فَوْقَ الدَّرْبِ طَائِحَةً	وَالذَّارِيَاتِ تُذَرِّي السُّرْبَ فِي النَّاسِ
تَرَى الْجِمَالَ مَعَ الْأَقْتَابِ وَاجِبَةً	مِنْ كُلِّ نَضَاخَةِ الذُّفْرِ كِمَهْرَاسِ
وَالنَّاسُ يَبْكُونَ مِنْ فَقْدِ السَّبِيلِ إِلَى	دَارِ الْحَبِيبِ رَسُولِ اللَّهِ مِقْبَاسِ
حَتَّى أَتَى الْفَتْحُ مِنْ رَبِّ الْأَنْامِ لَنَا	فَصَالِحُونَا بِمَالٍ بَعْدَ مَا يَاسِ ^(٤٦)

٢- المدينة المنورة: وهي محطة مركزية ومحورية في حياة الحجاج السنغاليين، الذين كانت زيارة الروضة أحلى أمانيتهم، حتى نجد في أدبياتهم من يتحسر تأسفاً على العوائق، التي حالت دون تلك الزيارة.

يَعُوذُنِي ذَنْبِي حَتَّى لَمْ أَرَهُ وَلَمْ أَرِ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ^(٤٧)

ولهذا كانوا يتبادرون فور وصولهم إلى مدينة المصطفى - صلى الله عليه وسلم - إلى زيارة الروضة الشريفة، والصلاة على ساكنها، ونظم أبيات بتلك المناسبة، يقول الشيخ إبراهيم نياس أمام الروضة:

سَلَامٌ عَلَى قَبْرِ حَبَاهُ إِلَهَنَا	بِتَضْمِينِ أَعْضَاءِ الْحَبِيبِ الْمُعْظَمِ
سَلَامٌ عَلَى جُزْءٍ تَضَمَّنَ كُلُّهُ	بِتَخْصِيصِ رَبِّ جَادٍ لِي بِالتَّكْرُمِ
فَمَا كُنْتُ أَرْجُو طُولَ دَهْرِي وَجَدْتُهُ	بِتَفْضِيلِ رَبِّ وَاهِبٍ فِي تَكْرُمِ
صَلَاةً عَلَى يَاسِينَ طَهُهُ مُحَمَّدٍ	وَأَصْحَابِهِ أُولِي النَّدَى وَالتَّرْحُمِ ^(٤٨)

أما الشيخ محمد الفاضل امباكي فيعبّر عن هذا الشعور بروحانية غارقة في الفيوضات والتأملات، قائلاً: «وفي هذا اليوم، دخلنا المدينة المنورة، وزرنا النبي عليه السلام، وصاحبيه أبا بكر الصديق وعمر عليهما رضوان الله تعالى:

فَمِنْ طُوبَى بِطَيِّبَةٍ قَدْ نَزَلْنَا نَزُورُ السَّيِّدِ الشَّهِمِ الْهُمَامَا
فَمَنْ زَارَ الْحَبِيبَ وَصَاحِبَيْهِ فَلَا بَخْسًا يَخَافُ وَلَا مَلَامًا. (٤٩)

ونجد عند الشيخ الحاج ألفا هاشم الفتوي تال شعورًا أكبر من ذلك الشعور الذي ينتاب الكثيرين، وهي الرغبة في المجاورة، حتى إنه لم يخرج أبدًا من المدينة منذ وصوله إليها عام ١٣٢٢هـ، خوفًا من أن يدركه الموت خارجها، فيفوته شرف الدفن في البقيع، حيث قال هذين البيتين في حق المدينة المنورة ومكانتها الراقية، مقارنة بمكة المكرمة:

أَلْقَيْتُ عَصَا رِحْلَتِي وَتَزَوَّدِي عِنْدَ السَّمِيِّ الْهَاشِمِيِّ مُحَمَّدٍ
تَفْضِيلُ مَكَّةَ (بَانَ) بِالْبَيْتِ الْعَلِيِّ وَالْبَيْتُ مَخْلُوقٌ لِأَجْلِ مُحَمَّدٍ. (٥٠)

أما الشيخ الحاج مالك سه فقد ألقى هو الآخر قصيدة شبيهة بالمناجاة الروحية أمام الروضة الشريفة، قال فيها:

زُرْتُ الْحَبِيبَ الَّذِي تُرْجَى شَفَاعَتُهُ عَلَيْهِ أَلْفُ تَحِيَّاتٍ مِنَ اللَّهِ (٥١)

وبالإضافة إلى الروضة المطهرة، تعددت المزارات التي اعتاد حجاج السنغال التردد إليها، ضمن ما اشتهر لديهم بـ(كل الزيارات)، حيث يتجلى حرصهم الشديد على تتبع قبور الصحابة والتابعين وآل البيت، كبقيع الغرقد ومن فيه من الصحابة والتابعين، مع زيارة مساجد المدينة التاريخية، واستنطاق تاريخها، مثل: مسجد قباء، ومسجد الغمامة، ومسجد القبلتين، والمساجد السبعة، وغيرها من مواضع يمر بها القارئ مرورًا سريعًا، عند تصفح كتب التاريخ، ولا يعير لها غالبًا أي اهتمام.

ويبدو أن المدينة وقتها كانت مكتظة بالجاليات المغربية والإفريقية الغربية، ممن اختاروا المجاورة هناك، أو الإقامة الطويلة لاستضافة الحجاج، ورعاية شؤونهم، كما يتجلى في الأسماء والألقاب التي يظهر فيها الانتماء الإفريقي، كالفلاتي، والبرناوي، والهوساوي، والمغربي، والسنوسي، والشنقيطي، يقول الشيخ محمد الفاضل امباكي عن مضيفيهم في المدينة: «وأما الذين أضافونا في المدينة فهم: السيد ألفا هاشم،

والشيخ السنوسي، وعلي بن أفندي، وحسين جيا، وأهل المرشد، وهو: الحسن بن أختهم، وابن حمزة مرتين، وعلي خوج، وإبراهيم حمودي، صاحب (كتبخانة)، والشيخ البخاري مرتين، ومحمد الإمام، والسيد خربوط، وغالب بن ناصر. ١٠ مائة (مايو) ١٩٢٨ م يوم الثلاثاء: دخلنا دار كتبخانة لشيخ الإسلام إبراهيم حمودي، وأرانا مصحفا من مصاحف سيدنا عثمان^(٥٢).

وألفا هاشم تال المذكور هنا، هو ابن أخ الحاج عمر الفتوي، الذي قدم إلى مكة المكرمة سنة ١٣١٦هـ، الموافق ١٨١٨م، وأقام بها ثمانية أعوام يحج كل عام، ويحضر حلقات العلم ومجالسه العامة هناك، تأصيلاً وتحقيقاً للعلوم والمعارف التي اكتسبها في بلاده، حتى حصل على الإجازة في المذاهب الفقهية الأربعة... ثم سافر بعد ذلك إلى المدينة المنورة، مجاوراً ومدرساً ومفتياً، وقد ارتبط تاريخ التعليم في المسجد النبوي ارتباطاً قوياً به، حتى إنه من النادر جداً أن ترى فقيهاً من فقهاء المدينة المنورة ومحدثيها لاحقاً، ممن لم يأخذ منه، ولم يتصل سنده به، يقول الحاج محمد المنتقى أحمد تال في وصفه: «وأخبرني الشيخ محمد الحافظ بن عبد اللطيف المصري مشافهة، قال: إن ألفا هاشم، كانت ترد إليه في كل يوم من البريد، ما يبلغ ثقل حامل من الأسئلة، ومن عاداته إذا صلى العشاء في المسجد النبوي ورجع إلى داره، لا ينام طول ليلته، بل يوقد المصباح، فيرد الأسئلة، وفي النهار يظل يدرس في المسجد، وكان له موضع جلوس مختص له في المسجد، يجلس فيه كل يوم، يدرس ويفتي، ويذكر فيه أوراده، ولا تفوته صلاة الجمعة، والموضع المذكور خلف الضريح الشريف، ويستقبل إليه، وهكذا حاله ودأبه نحو خمس وعشرين سنة»^(٥٣).

ويرى المستشرق الفرنسي (بول مارتني)، أن هؤلاء المجاورين شكّلوا في بلاد الحجاز مكوناً اجتماعياً شديداً الاعتزاز بجذوره الإفريقية، قوي الانتماء إلى بلاده الأصلية، وكثير الاتصال والتواصل مع الأهل، خصوصاً في مواسم الحج والعمرة، التي كانت الفرصة السانحة للوقوف على المستجدات، وتسلم الهدايا المتبادلة بينه وبين ذوي قرياه^(٥٤).

كما كانت المدينة المنورة أيضاً في تلك الفترة مثابة وموئلاً لعدد من رجال التصوف، ومقدمي الطرق من المغاربة والمشاركة، الذين كانت تربطهم علائق ووشائج روحية واجتماعية قوية بنظرائهم من السنغال، ومن دول إفريقيا الغربية، إذ يحكي الشيخ الحاج عمر الفتوي، أن من مقاصد رحلته إلى الحج الرغبة القوية في لقاء الشيخ والمقدم التجاني المغربي محمد الغالي، الذي كان مجاوراً في المدينة، ويعتبر الفتوي التقاءه به في الروضة الشريفة، أهم حدث، أحدث تحولاً في مسيرته الصوفية؛ حيث لازمه، وظل يلقيه من أسرار الطريقة وأسانيدها، ما أهله لاحقاً لجمع ما تيسر من الإجازات، التي جعلته خليفة للطريقة التجانية في غرب إفريقيا، في عهده^(٥٥).

أما الشيخ محمد الفاضل امباكي فيؤكد أنه أخذ الإجازة من السيد أحمد السنوسي، الذي ناوله السبحة، وألبسه الخرقة في المدينة المنورة.^(٥٦)

٣- مكة المكرمة: وهي المحطة الأخيرة من محطات الحجاج السنغاليين، ومقر إقامة المطوفين، الذين توارثوا على رعاية حجاج السنغال، وبلاد إفريقيا غير العربية، أباً عن جد، ومن العادة أن يدخلوا مكة المكرمة محرمين من بئر علي (ذو الحليفة) عن طريق المدينة المنورة، وفيها يقول الشيخ إبراهيم نياس:

تَجَرَّدْتُ عَنْ مَلْبُوسِي الْيَوْمَ مُحْرِمًا تَجَرَّدَ قَلْبِي عَنْ سِوَاكَ مُعْظَمًا
وَأِنْ طُفْتُ بِالْبَيْتِ الْمُعْظَمِ قَدْرُهُ إِلَهِي فَقَلْبِي حَوْلَ ذَاتِكَ حَيْثَمَا
وَسَعْيِي بَيْنَ الصَّخْرَتَيْنِ مُشَاكِلٌ لِسَعْيِي مَضَى لِي فِي الصَّفَاتِ تَكْرُمًا.^(٥٧)

ويبدو من خلال الأدبيات، أن معظم حجاج بيت الله الحرام في مكة المكرمة كانوا يحرصون على إتمام المناسك، بدءاً بطواف القدوم، وانتهاء بطواف الوداع، دون التركيز كثيراً على الزيارات، ولعل السبب في ذلك يعود إلى قلة المزارات التاريخية، المرتبطة بأحداث السيرة النبوية في مكة المكرمة، مقارنة بما في المدينة المنورة، ومع ذلك كله، نجد في تلك الأدبيات زيارة مسجد الخيف بمنى، وغار حراء، وجبل ثور، وغيرها، فضلاً عن تتبع بعض الآثار الدقيقة، التي لا يعرفها إلا من يقرأ بعناية كل ما له علاقة بالتاريخ والسيرة، يحكي الشيخ إبراهيم نياس عن زيارته في مكة بقوله: «وفي يوم الأربعاء، وهو ثالث الأيام، رمينا الجمار الثلاثة، كعادتنا في اليومين قبله، وزرنا مغارة جلس فيها النبي صلى الله عليه وسلم، وأنزلت عليه سورة المرسلات قبلها، ومسجدا نزلت فيه سورة الكوثر، ومحل نزول الكبش الذي فدى به إسماعيل، ومغارة كانت تجلس فيها هاجر».^(٥٨)

وهذا النص على وجازته، يفسر لنا مدى اهتمام العلماء السنغاليين، بتتبع كل ما وقعت عليه عيونهم من وقائع وأحداث، في مصادر السيرة النبوية، والتاريخ العام؛ إذ إن الروايات التي تتناول القصص المذكورة آنفاً، تبدو في الغالب مضطربة في تحديد المعالم والمواقع، خصوصاً وأنها أحداث تعود إلى عهود قديمة جداً، لكن حبهم لتاريخ الأنبياء عليهم السلام، والصالحين، هو ما يدفعهم دائماً إلى التكلف أو التعنت في معرفة المواضع وتحديدها. وقد ورد سابقاً في قصيدة الشيخ أحمد الصغير لوح - أيضاً - ذكر مسجد الخيف، وروضة جدتنا مام حواء في جدة.

• الحج في مكة: فرصة للتعارف

وانطلاقاً من قوله تعالى: (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ. لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ).^(٥٩) اتخذ السنغاليون الحج فرصة

للتعارف والتبادل الثقافي والمعرفي، وفي هذا الصدد، يشير الشيخ إبراهيم نياس إلى عدد من العلماء والأعيان، الذين زاروه في مكة المكرمة، منهم أمير مدينة كانو بنيجيريا عبدالله بايرو، ورئيس المجلس الإسلامي بالقدس الشريف الحاج محمد الأمين، والحاج رياض الصلح من بيروت، والحاج محمد عزة دروزة من القدس الشريف، والحاج بشير السعداوي من طرابلس الغرب وغيرهم.^(٦٠)

• الحج فرصة لاقتناء الكتب وجمع ما تيسر منها

وفي هذا الصدد، يذكر الحاج إبراهيم نياس، أنه استغل فرصة وجوده في مكة المكرمة، بعد الفراغ من أعمال الحج ومناسكه، لجمع عدد من أمهات الكتب، والمصادر الكبرى في العلوم الإسلامية والتاريخ العام، ومنها على سبيل المثال:

- فتح الباري لابن حجر العسقلاني في الحديث.
- تنوير الحوالك في شرح موطأ مالك في الحديث.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني.
- البداية والنهاية لابن كثير في التاريخ العام.
- مفاتيح الغيب للإمام الفخر الرازي في التفسير.
- الاعتصام للإمام الشاطبي في تأصيل البدعة وما يتعلق بها.
- قواعد الأحكام في مصالح الأئمة للعز بن عبد السلام في أصول الفقه.^(٦١)

• الحج فرصة للتزود من العلوم والمعارف

وفي هذا الصدد، كان كثير من حجاج السنغال يستغلون تلك الفرصة لتنويع معارفهم العامة وتوسيع آفاقها، تذكر كتب التاريخ أن العلامة ألفا هاشم تال الفوتي لما وصل إلى مكة المكرمة «أقام بها ثمانية أعوام يحج كل عام ويواصل دراسته العلمية حتى تضلع على جميع الفنون وحصلت له الإجازة في المذاهب الأربعة».^(٦٢)

• ما بعد إتمام المناسك

على الرغم من أن أداء فريضة الحج كان يمثل ترقياً اجتماعياً فريداً من نوعه، لدى العودة إلى الأهل؛ فقد كانت تراود الكثيرين من الحجاج فكرة البقاء في بلاد الحرمين، لمجاورة الرسول، صلى الله عليه وسلم، والتفرغ للعبادة، والخلوة في بيئة لم تتنغص بالكثير من الصوارف والمعوقات، فضلاً عن التحديات الثقافية والاجتماعية، التي فرضها الوجود الاستعماري الطارئ على مجتمعاتنا، تلك الفكرة راودت الشيخ الحاج مالك سه، بعيد انتهائه من إتمام المناسك، إلا أنه عدل عنها سريعاً، بعد استشارة واحد من خيرة علماء الحجاز، وأبصرهم بواقع العالم الإسلامي ومتوقعه.^(٦٣)

هذا، وقد كان يوم عودة الحجاج واحدًا من المناسبات العامة، ذات الصبغة الروحية والاجتماعية المشهودة، لما يناله الحاج من حظوة ومكانة بين قومه؛ فهذا أمير سكوتو: محمد بللو، يتحدث عن الحاج عمر الفوتي بعد رحلته فيقول: «وحين رجع إلينا بعد قضاء المناسك، وبلوغ المراد من تلك المناسك، وقد امتزجت قلوبنا كامتزاج الماء بالشاي، واشتبتك أرواحنا اشتباك الروح بالجسد، تشبثنا به فانتشب، وتعلقنا به فاصطحب، والقلب إلى الوطن والحنين إليكم يكاد يطير، والجسد من شدة الاشتياق ينهض، وتلبثه المقادير، ونحن نرى مفارقتة علينا من ناقع الموت وفوت المحبوب».^(٦٤)

ولهذا تعددت في أدبيات الرحلة والرحالة القصائد الشعرية، التي قيلت لتهنئة الحجاج والاحتفاء بهم، إثر عودتهم المظفرة إلى بلادهم، ومنها قصيدة قالها الشاعر الموريتاني محمد عبدالله العلوي، في تهنئة الشيخ محمد الفاضل امباكي بالحج وإتمام المناسك، وفيها يقول:

وَبَعْدَمَا اسْتَأْصَلَ عِلْمَ الْقَوْمِ شَرَّدَ عَنْهُ الْبَرْحُ كُلَّ نَوْمٍ
مِنْ شَوْقٍ مَكَّةَ وَشَوْقٍ يَنْثُرِبِ فَلَمْ يَطْبُ لَهُ الثَّوَى بِالْمَغْرِبِ
قُبَيْلَ حَجِّهِ فَحَجَّ وَحَوَى فِي حَجِّهِ بِحَجِّهِ الَّذِي نَوَى
فَلْيَهْنِهِ مَا حَارَ مِنْ سُرُورٍ فِي نَهْرِهِ بِحَجِّهِ الْمَبْرُورِ
وَمَعَهُ حَجَّ الْفَتَى الْمُخْتَارُ أَخُو أَبِيهِ السَّيِّدِ الْمُخْتَارِ
الْأَمْجَدُ الشَّيْخُ الشَّهِيرُ الْأَوْحَدُ لَمْ يَجْعَدِ الَّذِي حَوَى مَنْ يَجْعَدُ
قَدْ نَالَ فَخْرًا لَمْ يَنْلَهُ أَحَدٌ مَا ضَمَّ مَنْ يَخْكِيهِ فَخْرًا مُلْجِدُ.^(٦٥)

الخاتمة

نخلص بعد هذا العرض الوجيز إلى أن الرحلة إلى الحج أخذت حيزًا مهمًا في الذاكرة السنغالية، لما انطبعت في أذهان مسلمي هذه البلاد من الشغف بالديار المقدسة، وتعلق أفئدتهم بها، رغم بعد المسافة التي تفصلهم عنها، وندرة وسائل النقل التي توصلهم إليها.

ويتجلى هذا الشغف والتعلق الجسدي والروحي بالمشاعر المقدسة، في كثرة الرسائل والمذكرات والمخطوطات، التي دونت في تأريخ تلك الرحلات، وتوثيق أحداثها ووقائعها، والتي لم نعثر حتى الآن إلا على القليل منها، على أمل الوصول إلى الخزائن التراثية التي تحتوي على جلها، لتحقيقها، وإجراء دراسات مسحية عنها، علها

تطلعنا على جزء مهم من تاريخنا الديني والاجتماعي والثقافي، الذي اختطفته - للأسف - سطحية سرد الرواية الغربية، التي لا تستند إلى أي سند علمي موثوق ومحترم.

لقد اكتشفنا من خلال هذه الدراسة مدى تعلق العقلية السنغالية بتتبع كل ما تناولته كتب التاريخ والسيرة من وقائع وأحداث، ترتبط بماضي الإنسانية عمومًا، وبسير الأنبياء -عليهم السلام- خصوصًا؛ مما دفعها إلى البحث عن آثار ومزارات، يرجح الكثير من الباحثين أنها انقرضت، ولم تعد لها من باقية، وهي رغبة في السير في الأرض لاكتشاف السنن؛ لا تقل عن رغبتها في أداء مناسك الحج والعمرة وزيارة الروضة الشريفة، أضف إلى ذلك كله اغتنام فرصة الإقامة في المشرق، لمباحثة العلم وتحقيق مسأله، والتزود من أمهات الكتب ونوادرها التي تفتقدها مكتباتنا.

والخلاصة، فإن أدب الرحلة إلى الحج يظل ميدانًا خصبًا للنتاج العلمي والأدبي، الذي تعد الكتابة فيه إضافة نوعية، إلى ما ترنو إليه مكتبتنا السنغالية من دراسات جادة، توظف أحداث الماضي، للملمة جراحات الحاضر وتحدياته، ورهاناته المقلقة.

- (١) الرحلة الحجازية، مجموع رحلات الشيخ إبراهيم نياس، مخطوط مرقون بالآلة الكاتبة، ٢٢.
- (٢) شكر الرب الأمين، خزانة عامر صمب (Recits de voyages) كراسة رقم ٣، R، نص عربي يتألف من ١٩ ص.
- (٣) اللجنة الثقافية لدائرة أحفاد الشيخ محمد الفاضل، حقائق الفضائل في سيرة الشيخ محمد الفاضل، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٤٤هـ—٢٠٢٣م)، ١٠٧.
- (٤) فيدربر (لويس ليون سزار فيدربر 1818-1889) (Louis Léon César Faidherbe) جنرال فرنسي ولد في مدينة ليل، وعاش في الجزائر قبل تولي منصب الحاكم العام لمستعمرة السنغال.
- (٥) إلهام ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٤٠٨هـ—١٩٨٨م)، ٥٢.
- (6) Cheikh Tidiane Sy, *La Conférence Sénégalaise des Mourides* (Paris: Présence Africaine, 1969), 735.
- (7) Khadim Mbacké, *Le Pèlerinage aux Lieux Saint De L'Islam : Participation sénégalaise – 1886-1986* (Dakar : Presses Universitaires De Dakar, 2004), 176.
- (8) Mbacké, *Le Pèlerinage aux Lieux Saint De L'Islam : Participation sénégalaise – 1886-1986*, 179.
- (9) Mbacké, *Le Pèlerinage aux Lieux Saint De L'Islam : Participation sénégalaise – 1886-1986*, 183-187.
- (١٠) سيدي بوسو مولاي، مجموعة من كتابات العلامة الشيخ امباكي بوسو (١٨٦٤-١٩٤٦م)، ٢٠٧م، ١٩٦.
- (١١) محمد تال، الجواهر والدرر في سيرة الشيخ الحاج عمر (رضي الله عنه)، (بيروت: دار البراق، ٢٠٠٥م)، ٥٠.
- (١٢) قصيدة مخطوطة مذيلة بحروف: أصحاب الجنة هم فيها خالدون، ديوان سعادات المريدين في أمداح خير المرسلين، خدمه واعتنى به: الرابطة الخدمية للباحثين والدارسين، (الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، ١٤٤٣هـ—٢٠٢١م)، ١٥٩.
- (13) Khadim Mbacké, *Le pèlerinage aux lieux saints de l'islam* (Dakar: Presses universitaires de Dakar, 2004), 188.
- (١٤) قصيدة الرائية، ديوان سعادات المريدين، ٥٩.
- (١٥) الشيخ محمد الفاضل امباكي (١٨٨٩-١٩٦٨م) بن الشيخ أحمد بمبا الخليفة الثاني للطريقة المريدية في السنغال.
- (١٦) سيدي المختار امباكي (١٨٦٨-١٩٤١م) الأخ غير الشقيق للشيخ أحمد بمبا، اشتهر في عصره بثرائه وعلاقاته التجارية الواسعة، نفي إلى سبغو بمالي في عهد الاستعمار الفرنسي.
- (١٧) هو الشيخ الحاج تاكو امباكي (١٨٩٨-١٩٧٥م) بن الشيخ سيدي المختار امباكي، وخليفته الثاني، اتخذ بلدة غاوان في عمق منطقة بول مقرأ له.
- (١٨) هو الشيخ محمد بوسو المشهور بالحاج امباكي (١٨٦١-١٩٤٦م)، عالم وفقه وفلكي وشاعر، له العديد من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة في الفقه والحساب وعلوم الفلك.
- (١٩) هو الشيخ مولاي علي بوسو (١٨٩٣-١٨٩٦م) نجل الشيخ امباكي بو وأمين سره، عالم وشاعر وفقه، له ديوان شعر غير مطبوع.
- (٢٠) الحاج سرين إبراهيم جاه (١٩٤٥-١٨٨٦م)، من سلالة قاضي كجور وشيخها في القرن السادس عشر، القاضي عمر بوبو جاه.
- (٢١) الحاج ميورو فال (١٩٧٣-١٨٨٦م) أمين سر الشيخ سيدي المختار امباكي، ومرافقه الشخصي.
- (٢٢) اللجنة الثقافية التابعة لدائرة أحفاد الشيخ محمد الفاضل، الكتاب: حقائق الفضائل في سيرة الشيخ محمد الفاضل، ٩٠.
- (٢٣) حقائق الفضائل في سيرة الشيخ محمد الفاضل، ١١٣.
- (٢٤) تال، الجواهر والدرر في سيرة الشيخ الحاج عمر (رضي الله عنه)، ٥٧.
- (٢٥) حقائق الفضائل في سيرة الشيخ محمد الفاضل ٩٠.
- (٢٦) الحاج أحمد دم السوكوني (١٨٩٠/١٩٧٣) فقيه ومفسر سنغالي، اشتهر بتفسيره المعروف بضياء النيرين الجامع بين علوم الطائفتين.
- (٢٧) عنوان الطراز، في أرض الحجاز، مخطوط، مرقون بالآلة الكاتبة، ٢-١.

- (٢٨) مخطوط الرحلة الحجازية، ٢٢.
- (٢٩) أحمد مختار لوح، الشيخ أحمد الصغير لوح في أيامه الخالدة، (القاهرة: منشورات تنبكتو، ٢٠٢٣م).
- (30) Mbacké, *Le pèlerinage aux lieux saints de l'Islam*, 172.
- (٣١) تال، الجواهر والدرر، ٩٩.
- (٣٢) حدائق الفضائل، ٩٠-٩٣.
- (٣٣) حدائق الفضائل، ٩٣.
- (٣٤) الرحلة الحجازية، ٢٩.
- (٣٥) الجواهر والدرر، ٦٧.
- (٣٦) الحاج مالك بن عثمان سه (١٨٥٣/١٩٢٢م) عالم وفقه وشيخ الطريقة التجانية في عصره، له العديد من القصائد والمؤلفات في السيرة والفقه وعلوم اللغة العربية.
- (٣٧) الشيخ أحمد التجاني سي، مجهول الأمة، (دكار: المكتبة السنغالية في خدمة التراث الإسلامي، دكار، ٢٠١٠م)، ٢٣.
- (٣٨) الشيخ التجاني توري، تحرير الأقوال في تاريخ السنغال، (القاهرة: دار المقطم، ٢٠٠٩م)، ٤٢٣.
- (٣٩) تحرير الأقوال، ٤٢٤.
- (٤٠) الجواهر والدرر، ٨٣.
- (٤١) الجواهر والدرر، ٨٨.
- (٤٢) الرحلة الحجازية، ٣٤.
- (٤٣) عنوان الطراز في الرحلة إلى أرض الحجاز، ٤.
- (٤٤) أحمد مختار لوح، الشيخ أحمد الصغير لوح في أيامه الخالدة، ٧٩.
- (٤٥) حدائق الفضائل، ٩٤.
- (٤٦) عنوان الطراز في الرحلة إلى أرض الحجاز، ٤.
- (٤٧) ديوان سعادات المريدين، ٢٣١.
- (٤٨) الرحلة الحجازية، ٤٦.
- (٤٩) حدائق الفضائل، ٩٥.
- (٥٠) محمد المنتقى أحمد تال، الجواهر والدرر، ٧١٧.
- (٥١) الشيخ أحمد التجاني سي، مجهول الأمة، ٢٤.
- (٥٢) حدائق الفضائل، ٩٥-٩٦.
- (٥٣) الجواهر والدرر، ٧٢٧.
- (54) Paul Marty, *Études sur L'Islam au Sénégal, Tom 1: Les Personnes* (Paris : Ernest Le Roux Éditeur, 1917), 166.
- (٥٥) ينظر الرماح على هامش كتاب جواهر المعاني، الجزء الأول، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، ١٩٥.
- (٥٦) ينظر حدائق الفضائل، ٩٦.
- (٥٧) الرحلة الحجازية، ٤٦.

-
- (٥٨) الرحلة الحجازية، ٤٥.
- (٥٩) سورة الحج، الآية ٢٧-٢٨.
- (٦٠) الرحلة الحجازية، ٤٥.
- (٦١) الرحلة الحجازية، ٤٩.
- (٦٢) محمد المنتقى أحمد تال، الجواهر والدرر، ٧١٧.
- (٦٣) مجهول الأمة، ٢٤.
- (٦٤) موسى أحمد كمارا، زهور البساتين في تاريخ السوادين، تقديم وتحقيق: ناصر الدين سعيدوني، معاوية سعيدوني، (الكويت: مؤسسة البابطين، ٢٠١٠م)، ١٠٥.
- (٦٥) اللجنة الثقافية لدائرة أحفاد الشيخ محمد الفاضل، حقائق الفضائل، ١٠٢.

المخطوطات الإسلامية العربية والأعجمية في مملكة كانم: مدخل تاريخي

د. مصطفى أبوبكر مصطفى، عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات الإسلامية، جامعة ولاية يوبي، يوبي.

تعدّ المخطوطات من أهم الثروة العلمية والثقافية، التي تركها الأجداد للأجيال اللاحقة. والمخطوط هو: كل ما كُتب بخط اليد قبل انتشار الطباعة الحديثة، سواء على ورق، أو رق، أو جلد. وفي تعريف آخر، هو: كتب لم تُطَبَّع. وتعدّ مملكة كانم من أقدم الممالك في غربي إفريقيا، وقامت على أسس الدين الإسلامي الحنيف، واللغة العربية، فنظّمت العلاقات الدبلوماسية مع كثير من الدول الإسلامية، كالدولة العثمانية؛ حيث بعثت أبنائها لطلب العلم إلى جامع الأزهر الشريف، وجامع القرويين، وغيرهما من المراكز الإسلامية العتيقة. فرجع هؤلاء العلماء وغيرهم من التجار بكثير من المخطوطات الإسلامية والعربية إلى المملكة، كما كانت العربية لغتها الرسمية في شتى مناحي الحياة، من نظم، وإدارة، واقتصاد، وثقافة، وعلوم، وفنون. واستمر الوضع الثقافي والحضاري والتعليمي في المملكة، حتى فترة ضعفها، بل استمر الوضع على هذا النمط حتى بداية القرن العشرين. وبالنظر إلى الكتب الإسلامية والعربية التي تُقرأ في المملكة، فإننا نجد أن أصلها مخطوط قديم، قد مرّت عليه قرون عدة، وما زالت المخطوطات الأصلية محفوظة في الديار، والمراكز، والمكتبات، والمتاحف العلمية. وقد نالت بعض هذه المخطوطات الطباعة والنشر، وما زال الباقي في شكله الأول إلى وقتنا هذا. والبحث يسعى لبيان تاريخ هذه المخطوطات، وأصنافها، والتحديات التي تواجهها، مع اقتراح الحلول. وقد احتوى على ثلاثة مباحث، وكما يأتي:

- المبحث الأول - مملكة كانم برنو: التطور التاريخي والجغرافي.
- المبحث الثاني - المخطوطات في مملكة كانم: الواقع والتحديات.
- المبحث الثالث - الحلول المقترحة لحفظ المخطوطات والاستفادة منها.
- ثم الخاتمة، وفيها: التوصيات، والملحق، وأهم المراجع والمصادر.

المبحث الأول - مملكة كانم برنو: التطور التاريخي والجغرافي

١- مملكة كانم - الخصائص المجالية والجغرافية

تقع عاصمة مملكة كانم في الجهة الشرقية الشمالية من بحيرة تشاد، قبل أن تنتقل إلى الجزء الغربي للبحيرة. وامتدت رقعتها الجغرافية امتدادًا كبيرًا: غربًا وشرقًا وجنوبًا وشمالًا. وكان يحدها من جانب الغرب نهر النيجر، ومن الشرق نهر النيل، ومن الشمال دولة فزان، ومن الناحية الجنوبية ديكوة DIKWA^(١). وفي مطلع القرن التاسع الميلادي والثالث الهجري، امتدت حدودها لتشمل فيما بين النيل شرقًا، والنيجر غربًا، وبالتحديد في منطقة الشمال الشرقي لبحيرة تشاد. ولم تكن حدود هذه الدولة النامية ثابتة أو مستقرة، وإنما هي بين الاتساع والانكماش؛ ففي وقت اتساعها، شملت بالنسبة إلى العصر الحاضر: جنوب ليبيا، وتشاد، والنيجر، وغرب السودان، وشمال نيجيريا (برنو)، وإمارات الهوسا، وشمال الكمرون، وإفريقيا الوسطى، تلك المنطقة التي يطلق عليها جغرافيًا: وسط القارة الإفريقية كلها تقريبًا.^(٢)

أسست هذه المملكة في القرن السابع الميلادي، وهي العصور الوسطى، ثم دخلها الإسلام عن طريق التجار، وهي أول بلد من بلاد السودان الأوسط يدخله الإسلام، ويتفق على وجود تأثير الإسلام في مناطق بحيرة تشاد مع عام ٤٦هـ/٦٦٦م،^(٣) وهي الفترة التي وصلت فيها طلائع المسلمين بقيادة عقبة بن نافع إلى إقليم كوار، وأغلب الظن، أن الطريق الذي سلكه عقبة ورجاله، والذي كان يربط كانم بساحل طرابلس مباشرة، كان يمثل قناة يتدفق من خلالها التأثير الإسلامي المبكر إلى كانم برنو. وغلب الإسلام أكثر مناطق برنو في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي، وكان أول ملك مسلم لهذه المملكة، هو الملك «أومي أو حومي»،^(٤) وثبت في بعض المصادر، أن بعض حكام برنو أدوا فريضة الحج ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي. وأتاح لهم تلك الفرص التعرف على كثير من النشاطات العلمية، والفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية،^(٥) إلى أن سقطت المملكة بوفاة دوناما الثاني، وذلك بنهاية القرن الرابع عشر، ومزقت الصراعات الداخلية والهجمات الخارجية كانم. واستمر الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة المالكة في برنو، مما أتاح مزيدًا من الفرص للبلالة وغيرهم من القبائل، للانقضاض على الدولة. ولم تستقر الأوضاع إلا في عهد «علي جاجي الصغير، الذي حكم في الفترة من ١٤٧٦ - ١٥٠٣م»، وهو الذي أنهى الصراع الأسري، واختط في حدود سنة ١٤٨٤م عاصمة مسورة «ثابتة» جديدة في غزرغمو GAZARGAMU، فأقام بها سلاطين برنو في القرون الثلاثة التالية، ومنها أقاموا إمبراطورية كانم - برنو الثانية. ويعدّ السلطان علي جاجي هو المؤسس الحقيقي لمملكة برنو.^(٦)

٢- مملكة كانم - من ظهور الإسلام إلى تشكل إمبراطورية كانم برنو الثانية

شهدت مملكة كانم في القرن السادس عشر الميلادي انبعاثاً، ممّا أدى إلى تأسيس إمبراطورية كانم - برنو الثانية، كما بدأ فيه اتصال برنو بالدولتين الإسلاميتين القويتين في شمال إفريقيا، وهما: الإمبراطورية العثمانية، والمغرب الأقصى على عهد السعديين^(٧)، إلى أن انتقلت العاصمة إلى كوكوا KUKAWA. وفي العام ١٨٩٣م، غزا رابح الزبير برنو، وذلك في عهد السلطان هاشم، فدمر البلاد، وعقبه الحروب على الدولة من فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، فأخذت تقاتل في كل الجبهات، وفي النهاية هزمت جيوش المملكة، واشتد التنافس بين الدول الأوروبية الثلاث، ف وقعت فيما بينهما اتفاقية في الخامس عشر من نوفمبر عام ١٨٩٣م، بتقسيم مملكة البرنو بين الدول الثلاث؛ فتحددت منطقة وداي، وباقرمي، والنيجر، وشمال الكمرون، وإفريقيا الوسطى، من نصيب فرنسا. ومن منطقة ديكوه، مروراً بنيجيريا، وحتى المحيط، من نصيب بريطانيا. ومن منطقة كسري، حتى ديكوه جنوب الكمرون الحالية، من نصيب ألمانيا، وما زالت آثارها التاريخية كقصر الملك وغيره قائمة في: GAZARGAMU و KUKAWA و DIKWA.

٣- الاستعمار وتحولات كانم برنو المعاصرة

بعد الاستعمار، تحول الموقع الجغرافي لمملكة كانم برنو إلى جزء من الدولة النيجيرية الفيدرالية شمالاً، في ولايتي: برنو، ويوبى،^(٨) وجزء يسير من دولة تشاد تحديداً، واللغة السائدة فيها هي اللغة الكانورية، والأصل في اسم القبيلة (كانوري) مشتق أصلاً من العربية، أي: حملة النور، وهم شعب كانم - برنو، إشارة إلى الدور العظيم الذي لعبته هذه القبائل في نشر الإسلام، والثقافة العربية الإسلامية.^(٩)

المبحث الثاني - المخطوطات في مملكة كانم: الواقع والتحديات

١- الرحلة ودورها في جلب المخطوطات إلى مملكة كانم

إنَّ للمخطوطات دوراً فعالاً، من حيث إحياء التراث والحضارة الإنسانية؛ فممّا تركه السابقون من العلوم والفنون، يبني اللاحقون حياتهم. والمخطوطات مصدر معرفي، ولها تأثير بالغ في الثقافة والحضارة، لذلك اهتمت الدول المتقدمة بها، بدون مراعاة اللغة، أو الفن، أو الكاتب.

ولقد أتاحت الرحلات العلمية والتجارية لسكان هذه المملكة فرصة التعرف على كثير من النشاطات العلمية، والفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية.^(١٠) وقامت دولتهم على أسسها السليمة، ومن هنا اهتموا بالعلم والمعرفة. وكانت الدولة الكانمية الناشئة تشجع العلم، وتطلب العلماء؛ فاتخذ سلاطينها وأمراؤها من العلماء مربين لأبنائهم، وكان من عادات السلاطين، أن يقيموا المساجد داخل قصورهم للصلاة والتعليم، ولا

يدعون فرصة لاستقدام مشاهير العلماء إلا استغلوها، كي يستفيد سكان القصر والحاشية، والنساء اللاتي كن يحضرن تلك المجالس من وراء حجاب، وتكون العديد من المناظرات العلمية داخل صالات السلطان، ويسندون إليهم مناصب القضاء، والإمامة، والتدريس، في مساجد السلاطين، وكتبة الدواوين، فصار على كل من يتطلع إلى العلا، أن يطلب العلم؛ فشجعهم ذلك على طلب العلم، ورحلوا إلى أماكن أخرى للدراسة، وخاصة إلى مصر، مما ساعد على جلب المعرفة والثقافة، مع كثير من المخطوطات العربية والإسلامية إلى المملكة في الوقت المبكر، ولا سيما أن سلاطينها اتخذوا اللغة العربية لغة رسمية، في شتى مناحي الحياة، من نظم، وإدارة، واقتصاد، وثقافة، وعلوم، وفنون.^(١١)

ويعدّ (مي دنوما) من أعظم سلاطين كانم الذين تقدموه، والذي بلغت الدولة في عهده أقصى اتساع لها، واكتسبت كثيراً من مظاهر الرقي، والتقدم، والثقافة، والتعليم، والازدهار الحضاري. وقد استمر الوضع الثقافي والحضاري والتعليمي في المملكة حتى فترة ضعفها، بل استمر الوضع على هذا النمط حتى بداية القرن العشرين، يقول الرحالة غيرهارد رولفس: وقد حصل بلاد السودان (كانم) سمعة المدرسة العليا الممتازة، ويبلغ عدد طلابها - في ظل حكم محمد الأمين الكانمي - نحو ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ طالب من الشباب، الذين تُراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٥ سنة، وأن دراستهم كانت حفظ القرآن الكريم، والقراءة، والكتابة، ودراسة اللغة العربية، وكان ذلك عام ١٨١٤ م. ويعدّ هذا الرقم رقمًا كبيرًا في تلك الفترة التاريخية، ولا يوجد هذا العدد إلا في الجامعات العريقة، كما يوضح هذا العدد، عناية سلاطين كانم بالعلم، والعلماء، وطلاب العلم.^(١٢)

وأكد الشيخ محمد بلو^(١٣) في كتابه: (إنفاق الميسور...)، تمسك الكانميين بالشرعية، وحفظهم للقرآن الكريم، والعلوم الإسلامية، واللغة العربية، وظهور آثار الإسلام وانتشاره في البلاد بقوله: «إن أهل كانم متمسكون بالقرآن وشرعية الإسلام، محافظون عليه، والإسلام منتشر في طول بلادهم وعرضها، حتى عم جميع الطبقات من الحكام، والوزراء، والرعايا. والواقع، فإنه لا يوجد في بلادنا - أي بلاد الهوسا - حَقَّاق للقرآن، ومتعلمون، بقدر ما يوجد في بلاد كانم - برنو».^(١٤)

فهذه الرحلات الدعوية، والعلمية، والتجارية، ساعدت على نقل كثير من السلع، من برنو إلى طرابلس، ومن طرابلس إلى الإسكندرية، ومصر، وبلاد الجريد بإفريقيا، بل حتى إلى دول أوروبا، وكذلك ساعدت تلك العلاقات على نقل كثير من السلع من الدول العربية إلى المملكة، ولم يقف الأمر على السلع التجارية، بل شمل نقل كثير من العادات، والأفكار، والحضارة، وعلى رأسها الدين الإسلامي، الذي جسده على أرض الواقع، وترجموه سلوكًا ومعاملة مع سكان وسط إفريقيا؛ فدخلوا في الإسلام طائعين غير كارهين.^(١٥) وكون المملكة واقعة على بحيرة تشاد،^(١٦) فإن ذلك ساعد أيضًا، في دخول كثير من الكتب العربية إلى المملكة، ما بين مخطوط ومطبوع.

٢- أصناف المخطوطات في مملكة كانم

المعهد عليه في المملكة الكتابة على الورق أو الجلد، والمكتوبة قد تكون أصلية أي: التي هي من تأليف علماء المملكة، أو منقولة، أي: المنسوخة من الأصل بيد ناسخ، وبقيت في حيزه، وكما أن منها القديمة التي مر عليها القرون، ومنها الحديثة التي لم تتجاوز كتابتها أياماً، أو أشهراً، أو سنوات قليلة.

وخلاصة القول عن أدوات الكتابة في المنطقة: إن علماءها يكتبون على الورق والجلد، وكثيراً ما يجلب لهم الورق من مصر، وإلى وقتها هذا، عن طريق التجار، وطلاب العلم. وأما الحبر، فقد اعتادوا استخدام المداد، والمد: مادة سائلة، يجهزه الكتّاب والطلاب للكتابة، وتُكوّن من الفحم المسحوق، والماء الصافي، والمصمغ، فيخلط، ثم يعفى من الرغبة التي تعلوه، ويصب في المحبرة، ويكتبون بالقلم القصبى.

وأما من حيث اللغة، فكل مخطوطات هذه المملكة، كتبت بالحروف العربية، ولم يقف الباحث على أي مخطوط كتب من أحد أصول المنطقة، بغير اللغة العربية، ولا يدل ذلك على عدم وجودها، فقد يوجد في بعض المكتبات الحكومية ما كتب بعد الاستعمار،^(١٧) أما لغة الكتابة فأكثرها كتبت باللغة العربية الفصحى، سواء أكان شعراً أم نثراً، وتأتي بعد اللغة العربية، ما كتبت باللغة الكانورية، وهي لغة نيلية صحراوية، يتكلمها الكانوريون في منطقة غرب إفريقيا، وتحتوي على لهجات عدة، والناطقون بها منتشرون في الأقاليم الإفريقية،^(١٨) وكانت الحروف العربية هي الحروف المستخدمة لدى قبائل هذه المنطقة، حتى في دواوين الملوك.

وتشير بعض المصادر إلى أن مصاحف برنو تُعد أقدم المخطوطات العربية، التي اكتُشفت في نيجيريا حتى الآن. ويُذكر أن إحدى هذه النسخ كانت «بحوزة الإمام الأكبر الشيخ إبراهيم أحمد، وتحمل تاريخ ١ جمادى الآخرة عام ١٠٨٠هـ، الموافق لـ ٢٦ أكتوبر عام ١٦٦٩م، وقد عُثر على واحدة من النسخ الأربع المعروفة من هذه المصاحف، وحُفظت في بلدة غيدام بولاية يوبي».^(١٩)

ويرجع ابتكار كتابة اللغة الكانورية بالحرف العربي إلى القرن الحادي عشر الميلادي، وذلك نتيجة للجو الثقافي التاريخي وقتئذ؛ حين اتخذ الدين الإسلامي ديناً رسمياً لمملكة كانم برنو.^(٢٠) ويعد «المحرم» الذي أصدره السلطان حمي جلبي للشيخ محمد بن ماني، في القرن الحادي عشر الميلادي، من أهم النصوص التي تمثل المحاولات والمبادرات الأولى، لعلماء كانم برنو ومؤلفيها، في استعمال العجمية الكانورية،^(٢١) وهو أقدم مخطوط عرف في المنطقة، سواء من المخطوطات العربية أو الكانورية،^(٢٢) وتسمى كتابتهم «العجمي»،^(٢٣) إلى أن جاء الاستعمار البريطاني، وفرضوا عليهم اللغة الإنجليزية كلغة الإدارة، أمّا الأفراد، ولا سيّما طلاب العلم الديني، فلم يزالوا يستخدمون الحروف العربية في كتابتهم العلمية، كالشروح، والتعليقات، وكتابة الرسائل بينهم، لصلتها المتين بالقرآن الكريم، الذي يتلون له ليلاً ونهاراً باللغة العربية، وبالحروف العربية، وبعد الكانورية تأتي اللغة الهوسا.

وأما محتوى هذه المخطوطات فلم تخرج عن العلوم الإسلامية والعربية، من القرآن الكريم، والتفسير، والحديث، وعلوم الحديث، والفقه، وأصول الفقه، وعلم الفلك، وغيرها. وأما علوم اللغة العربية، فمنها: النحو، والصرف، والبلاغة، والأدب، والشعر، والمدح، والرثاء، والخطب المنبرية، وغيرها.

٣- أماكن المخطوطات

توجد هذه المخطوطات القديمة والحديثة في كثير من المكتبات الخاصة، ومتاحف الأمراء، ثم المكتبات الجامعية، ومراكز البحوث. ويرجع ذلك إلى اهتمام العلماء بهذه المخطوطات قبل الحكومة؛ فقد التقوا عليها، واشتغلوا بها، قبل ظهور المطابع ودور النشر والتوزيع. ومن أهم هذه المكتبات والمراكز:

أ- مكتبات ولاية برنو، وتضم المكتبات الآتية

- ١- مكتبة الشيخ الشريف إبراهيم صالح الحسيني
- ٢- مكتبة الشيخ أحمد أبو الفتح
- ٣- مكتبة الشيخ أبوبكر المسكين
- ٤- مكتبة الشيخ غوني مد غوني كلو
- ٥- مكتبة الشيخ الشريف أبوبكر كيلام
- ٦- مكتبة الشيخ أبوبكر غونمي برنو

ب- مكتبات ولاية يوبي، وتضم المكتبات الآتية

- ١- مكتبة الشيخ التالكي يوبي
- ٢- مكتبة الشيخ محمد غبريما
- ٣- مكتبة الشيخ الحاج محمد عيڤوم
- ٤- مكتبة الشيخ حسن بن حسن الملقب ب: علا
- ٥- مكتبة الشيخ عثمان الفلاتي
- ٦- مكتبة الشيخ محمد فيرم
- ٧- مكتبة الشيخ أيوب الكرمامي

ج- المكتبات العامة: وأما المكتبات العامة والحكومية فهي: مكتبة ولاية برنو، ومكتبة جامعة ميدغري بولاية برنو، ومركز البحوث عبر الصحراء المنشود بالمخطوطات المحلية والأجنبية، بالجامعة نفسها، ومركز جمع وبحوث المخطوطات الصحراوية بولاية يوبي.

د- المتاحف: وأما المتاحف فمنها: فرع المتحف الوطني بحارة كُوستوم بولاية برنو، ومتاحف الأمراء: متحف شيخو برنو، ومتحف شيخو باما، ومتحف شيخو غزرغمو، فهذه المتاحف معمرة بالكتب والمخطوطات ذات الأصول التاريخية.^(٢٤)

التحديات التي تواجه المخطوطات

مرت مملكة كانم بأزمات كثيرة منذ تأسيسها، ومن أهم هذه الأزمات التي أثرت سلباً في المخطوطات:

١- **الصراعات الداخلية والهجمات الخارجية:** والتي مزقت المملكة، وذلك بنهاية القرن الرابع عشر الميلادي، وكذلك الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة المالكة في برنو. ولم تستقر الأوضاع إلا في عهد «علي جاجي الصغير، الذي حكم في الفترة: ١٤٧٦ - ١٥٠٣ م». وفي العام ١٨٩٣ م بعد الشيخ الأمين الكانمي، غزا رابع الزير برنو، وذلك في عهد السلطان هاشم، فدمر البلاد.

٢- **الاستعمار:** فقد هاجم المملكة كثير من الدول الأوروبية، ومنها: فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا؛ فقاتلت في كل الجبهات، وفي النهاية، هزمت جيوش المملكة أمام هذه الدول، واشتد التنافس بين الدول الأوروبية الثلاث؛ فوقعت فيما بينها اتفاقية في الخامس عشر من نوفمبر عام ١٨٩٣ م، بتقسيم مملكة البرنو بين الدول الثلاث، فتحددت منطقة وداي، وباقرمي، والنيجر، وشمال الكمرون، وإفريقيا الوسطى، من نصيب فرنسا. ومن منطقة ديكوه، مروراً بنيجيريا، حتى المحيط، من نصيب بريطانيا. ومن منطقة كسري حتى ديكوه جنوب الكمرون الحالية، من نصيب ألمانيا، ومن هنا نهب المستعمرون كثيراً من المخطوطات الأصلية في المملكة.

٣- **موت العلماء:** تلاشى كثير من المخطوطات بموت أصحابها، وهذا أمر ثابت في سُنّة الحياة، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم؛ فيبقى ناس جهال، يستفتون فيفتون برأيهم؛ فيضلون ويضلون...»^(٢٥). وبالتالي فيما اعتاد سكان المملكة الكتابة عليه، وهو الورق، فإن له آفات كثيرة.

٤- التحديات الطبيعية

من التحديات الطبيعية التي تهدد المخطوطات في المملكة: الإلّفاف، والغرق، والحرق، والحرارة، والرطوبة، مما يؤدي إلى تدهور الورقة، وذلك لدى أصحاب المخطوطات أو غيرهم. وأقرب مثال لذلك، كارثة الفيضانات التي وقعت في المملكة يوم ١١ سبتمبر عام ١٩٩٤ م، وتكررت في الشهر نفسه بعد ثلاثين عاماً، وذلك في ٩ سبتمبر عام ٢٠٢٤ م، فأدت إلى هلاك الأنفس، وهدم البيوت والمكتبات، وغيرها من المباني العامة والخاصة، وقد أُلّفت كل ما مرت عليه، وبقيت في بعض المناطق لأكثر من أسبوعين. وكذلك الحريق الذي وقع في المكتبة الخاصة لبيت الإمام الأكبر لإمارة دماطرو، الشيخ محمد شطيمة،^(٢٦) وهو من أصحاب المخطوطات الفريدة.

٥- التحديات غير الطبيعية

وأما التحديات غير الطبيعية، التي تهدد المخطوطات في المملكة، فمنها: السرقة، والنهب، والتحريف،

والدفن، فالسرقة من أهم ما أذهبت المخطوطات القديمة والأصيلة في المملكة، منذ أيام الاستعمار؛ فقد نهبوا كثيرًا من المخطوطات إلى الدول الكبرى، باسم الصيانة والحفاظ عليها، ولم تعد بعد إلى المملكة، وكذلك مشكلة التحريف، الذي بدأت تتسلل إلى المكتبات بأشكالها المختلفة، كخرق جزء من الورقة، أو الكتابة عليها بأسلوب يبدل ما كتبه الناسخ أو المؤلف، أو القيام بتصحيح ما يعتقد أنه أخطاء المؤلف على النص مباشرة، وليس على الهامش، فكل هذه الأشياء تعد تحريفًا للنص الأصلي.

٦- تحديات الملكية

ومن التحديات التي تواجهها المخطوطات؛ كون أغلبها لدى الأفراد، ويملكونها ملكية تامة، لأنهم ورثوها من آبائهم أو أجدادهم، ولا يعرفون لها قيمة ولا فائدة؛ فتجد كثيرًا منهم يتخلصون منها بالدفن أو الإتلاف؛ تكريمًا لما فيها من الحروف العربية؛ فكل ما كُتب بالعربية من عادة سكان المملكة يُحترم، ويقال: إنه قرآن ولو عند غير المسلمين.

٧- تحديات عدم الصيانة

لما كانت أغلب هذه المخطوطات ملكية خاصة، لدى الأفراد في البيوت؛ فقد باتت في خطر من حيث الصيانة، وتفقدها حالها، وتنظيفها، وحفظها في أماكن مناسبة من حيث الجو والسلامة، فقد تعرضت كثير من المخطوطات لهذه المشكلة، لا سيما أكل الأرضة، مما يؤدي إلى تلف، أو ضياع جزء من الورقة، أو أجزاء من الكتاب.

المبحث الثالث - الحلول المقترحة لحفظ المخطوطات والاستفادة منها

هناك حلول كثيرة ممكن اتباعها لمواجهة هذه التحديات التي تهدد سلامة المخطوطات في المملكة، وحلها، ومنها:

١- إدراج المخطوطات مادة في البحث العلمي الأكاديمي، وتشجيع الباحثين للقيام بدراسة هذه المخطوطات وطباعتها

فمما ينبغي الاهتمام به لإنقاذ هذه المخطوطات من الضياع والتلف، تشجيع الباحثين، وبالأخص في مرحلة الدراسات العليا، على دراسة، أو تحقيق، أو طباعة هذه المخطوطات، وترجمتها إلى اللغات المحلية الأخرى، إن كانت كُتبت باللغة العربية، والعكس أيضًا، وذلك بغية نشر ما فيها من العلوم، وتوفيرها لدى طلبة العلم والمكتبات العامة والخاصة، وإدراج المخطوطات مادة في البحث العلمي الأكاديمي، تدرس في الجامعات.

٢- صيانة المخطوطات ورقمنتها

وذلك بتوعية أصحاب المخطوطات بأهمية المخطوطات، وقيمتها العلمية، والثقافية، والحضارية؛ فقد تحوّلت أكثر هذه المخطوطات إلى الورثة؛ فقلَّ الاهتمام بها، نظرًا لغياب صاحبها الأصلي، وقد يكون هذا الوارث لا يعرف اللغة التي كتبت بها هذه المخطوطات، مما يؤدي بها إلى الإهمال، وعدم المبالاة بسلامتها؛ فمنهم من يأخذها إلى الكتاتيب، ويتصدق بها للطلبة، ومنهم من يبيعها بثمن بخس، ومنهم من يحرقها تكريمًا لحروف القرآن، ومنهم من يتركها حتى تتلف، وتأكّلها الأرضة. فعلى المهتمين بالمخطوطات من الجامعات، ومراكز البحوث، والمكتبات، القيام بتوعية الأفراد نحو أهمية المخطوطات في بناء الأمة، وذلك بإعداد الورشات، أو المؤتمرات، والاتفاقيات التفاهمية، حتى يقتنعوا بوقف إهمالها وإتلافها، ويبادروا بتسليم هذه المخطوطات للجهات المعنية، أو بيعها لها.

٣- التحفيز الاجتماعي الإسلامي للتخصص في علم المخطوطات

ينبغي أن تتدخل الحكومة، وتنقل المخطوطات من البيوت إلى المكتبات الحكومية، كما أنه يمكن للحكومة أن تتدخل في إنقاذ هذه المخطوطات بشرائها، أو تولية حفظها لأصحابها في المكتبات الحكومية العامة، ذات الصيانة العلمية، كمكتبات الجامعات، ومراكز البحوث العلمية، والمتاحف.

خاتمة

أ- توصيات

- ١- توصي الورقة بأن تقوم الجامعات والمراكز، بإعداد التوعية والندوات للأساتذة والطلبة، حول أهمية ثقافة المخطوطات.
- ٢- توصي الورقة بأن تُعدَّ المراكز ذات الصلة بالمخطوطات معرضاً، وجائزة المخطوطات في المملكة، ومن خلالها تُعقد الاتفاقيات مع أصحابها، كي يتسنى لها توثيقها الرقمي، ودراستها، وتحقيقها، لتعم الفائدة.
- ٣- كما توصي الورقة بأن تتدخل الحكومات والمؤسسات العالمية، بتوفير الآلات الحديثة، والأجهزة الإلكترونية الخاصة بالمخطوطات، إلى المراكز ذات الصلة بالمخطوطات، كي تقوم بأعمالها، والمحافظة عليها، وعلى الوجه المطلوب.
- ٤- كما ترجو الورقة من الجامعات والمعاهد، ذات التخصص في علم المخطوطات، تقديم المنحة الدراسية، والجوائز التشجيعية، لطلبة الدراسات العليا، واقتراح الموضوعات، وتسهيل سبل وصولهم إلى المخطوطات، في أثناء الدراسة والبحث.

ب- ملحق: نموذج من المخطوطات

الصفحة الأولى من كتاب: «تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام» تأليف الفقيه ابن عاصم الغرناطي. عدد أبياتها ١٦٩٨ بيتاً. شرح ألفاظها وعلق عليها مع الإعراب، الشيخ أبوبكر كيلام من علماء ولاية برنو، ومن مواليد ١٣٧٧هـ، في ولاية برنو بقرية غوني أونري، ويذكر أنه كتب بخط يده عن ظهر قلب خمساً وأربعين نسخة للقرآن الكريم، وكان يُنهي الكتابة مع التشكيل والتزيين في أقل من شهر. ويسكن حالياً مع جميع مخطوطاته التي تقرب خمسين من فنون عديدة بحارة كمشي ميدغري ولاية برنو نيجيريا. هكذا حكى لنا الشيخ بنفسه لما زرناه في بيته يوم الجمعة ١٣ أغسطس عام ٢٠٢١م الموافق: ٥ محرم عام ١٤٤٣هـ. الصفحة الأولى من نظم لعدد الحروف والكلمات المتشابهة في القرآن الكريم بلغة الهوسا «دَوْسِينْ قرءان»: أي روضة القرآن في المتشابهات من الآيات، والحروف، وعدد الآي، والوقفات، والحروف في القرآن الكريم. تأليف: د. أبه بشير طن كللوري. من علماء ولاية برنو وسكانها، ومحاضر بقسم الدراسات الإسلامية جامعة ولاية يوبى. فهو نموذج لكتابة اللغات المحلية بالحروف العربية، المعروف بالعجمي.

- (١) أحمد محمد كاني، الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا، ط١، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٧م)، ١٣.
- (٢) زين نور محمد بن محمد، «مملكة كانم والبرنو»، مجلة أندلسيات الإلكترونية، (١٨، ديسمبر، ٢٠١٣م)، ١.
- (٣) كاني، الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا، ١٣.
- (٤) يهوندا حمزة أبوبكر، «نبذة تاريخية عن سياسة دولتي عثمان بن فودي ودولة برنو: ١٨١٠م - ١٨٢٣م»، النظارة مجلة عربية جامعة، شعبة اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ع٢، ج٤، أكتوبر ٢٠١٨م، ٧٧.
- (٥) كاني، الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا، ١٣.
- (٦) أمين توفيق الطيبي، وصول الإسلام وانتشاره في كانم - برنو السودان الأوسط، مجلة الحياة الدولية، ع١٣٥١٣، (١٠، مارس، ٢٠٠٠م)، ٢.
- (٧) الطيبي، وصول الإسلام وانتشاره في كانم - برنو السودان الأوسط، ٢.
- (٨) محمد الحاج ميدغو وعلي طاهر حامد، «استخدام الحرف العربي في الكتابة باللغة الكانورية في أواخر قرن التاسع عشر الميلادي (كتابات الشيخ أبوبكر غنيمي البرناوي نموذجاً)»، مجلة النظرة المحكمة للدراسات العربية والإسلامية، (جوس: جامعة جوس بنيجيريا، ٢٠١٥م)، ٢.
- (٩) زين نور محمد بن محمد، «مملكة كانم والبرنو»، ٣.
- (١٠) ١ كاني، الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا، ١٣.
- (١١) زين نور محمد بن محمد، «مملكة كانم والبرنو»، ١.
- (١٢) بن محمد، «مملكة كانم والبرنو»، ٢ - ٦ ملخصاً.
- (١٣) هو محمد بلو بن عثمان الملقب (فودي) بن عثمان بن صالح بن هارون بن محمد غُرْطُ بن جُبُّ بن محمد سعب بن أيوب بن ماسرانين بوب بابَ بم موسى جُكُّ، ولد عام ١١٩٥هـ/١٧٨٠م، ونشأ في بيت علم ودين درس على يد والده عثمان بن فودي العلوم الدينية، وعلى عمه عبد الله العربية والبلاغة، وكان واحداً من أهم وزراء الصكتية، كما تولى حكم القسم الشرقي للدولة سنة ١٨٠٩م وبويع للخلافة بعد موت أبيه سنة ١٨١٧م، عرف بغزارة تأليفه وتعمقه في الأمور السياسية وله مؤلفات عدة، منها: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور.
- انظر: عبد الله جنغلو وآخرون، حركة الشيخ عثمان بن فودي الإصلاحية في منطقة أدماو من ١٨٠٩م إلى ١٩٠٩م، ط١، (بيروت: دار الفكر، ٢٠١٨م).
- (١٤) كاني، الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا، ٢١. وأحال القول إلى كتاب «إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور» للشيخ محمد بيلو بن عثمان بن فودي. بدون ذكر الصفحة. ولم أعر على الكتاب الأصل.
- (١٥) حمد محمد الجهيمي، «العلاقات التجارية بين طرابلس ومملكة الكانم - البرنو - فيما بين القرنين السابع وحتى الأول من العاشر الهجري»، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، (ليبيا: جامعة بنغازي، ٢٠١٣م)، ٥.
- (١٦) بحيرة تشاد: من أهم وأوسع البحيرات في غربي إفريقيا، وأشهرها في القارة الإفريقية؛ وهي ملتقى طرق القوافل التجارية، كالطريق الذي يعبر الصحراء الكبرى وبلاد العرب والسودان. انظر: د. عبد الله جنغلو وآخرون، حركة الشيخ عثمان بن فودي الإصلاحية في منطقة أدماو من ١٨٠٩م إلى ١٩٠٩م، ط١ (بيروت: دار الفكر، ٢٠١٨م)، ٨.
- (١٧) مقابلة هاتفية مع الدكتور المشارك مي برما متي، مدير كانوري عجمي والدراسات القرآنية جامعة ولاية برنو، وخبير المخطوطات الإفريقية بجامعة هامبورغ ألمانيا. يوم الثلاثاء، (٨، يوليو، ٢٠٢٥م).
- (١٨) شيوخ محمد عبد الله، «أثر اللغة العربية في اللغة الكانورية «دراسة صوتية»» (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب والتربية جامعة ولاية يوبى نيجيريا، ٢٠٢١م)، ١٠.
- (19) Kalli Alkali Yusuf Gazali and Ahmed Mohammed, "History of Qur'anic Education and Roles of the Ulama in its propagation and spread in Kanem Borno Empire: Some Consideration for transformation of the system," *International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research*, 11: 1, 2023, 53, <https://www.seahipublications.org/wp-content/uploads/2024/11/IJISSHR-M-7-2023.pdf>.

- (٢٠) شريف أبوبكر عبدالقادر ومحمد مي، «الأثر الثقافي للغة العربية في اللغة الكانورية» اللوح، «مجلة اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ع/٤، (ميدغوري: جامعة ميدغوري بنيجيريا، ٢٠٠٢م)، ٢٨٢.
- (٢١) عبدالقادر ومحمد مي، «الأثر الثقافي للغة العربية في اللغة الكانورية» اللوح، ٢٨٢.
- (٢٢) مقابلة هاتفية مع الدكتور المشارك مي برما متي مدير كانوري عجمي والدراسات القرآنية، جامعة ولاية برنو وخبير المخطوطات الإفريقية بجامعة هامبورغ بألمانيا. يوم الثلاثاء، (٨، يوليو، ٢٠٢٥م).
- (23) Tijjani El-Miskin, "The Ajami Tradition in Borno, Theoretical Considerations on its Binary and Unitary Forms," *A Paper Presented at the Conference on Ajami before the Jihad* (Kano: Bayero University, 1989), 1.
- (٢٤) مقابلة هاتفية مع الدكتور المشارك مي برما متي مدير كانوري عجمي والدراسات القرآنية، جامعة ولاية برنو وخبير المخطوطات الإفريقية بجامعة هامبورغ بألمانيا. يوم الثلاثاء، (٨، يوليو، ٢٠٢٥م).
- (٢٥) أخرجه البخاري «صحيح البخاري»، كتاب الاعتصام الكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس. رقم الحديث (٦٨٧٧).
- (٢٦) وحدث ذلك في (٢٦، يناير، ٢٠١٩م)، كما أخبرني الإمام الأكبر بنفسه يوم الخميس (١٠، يوليو، ٢٠٢٥م).

تقارير

الإستراتيجية الإثيوبية تجاه البحر الأحمر وتداعياتها على منطقة القرن الإفريقي

د. مصطفى موسى محمد علي مضوي، أستاذ مشارك في العلاقات الدولية، الرياض.

تعدّ منطقة البحر الأحمر من أهم الممرات البحرية الإستراتيجية في العالم؛ حيث تربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، وتشكّل مسرحاً رئيساً للتنافس الإقليمي والدولي، وفي هذا السياق، تبرز إثيوبيا - الدولة الحبيسة ذات الثقل الجيوسياسي في القرن الإفريقي - كفاعل إقليمي، يسعى سعيًا متزايدًا إلى إعادة صياغة موقعه في النظام الإقليمي، عبر الوصول إلى منفذ بحري على البحر الأحمر.

وتأتي هذه التحركات الإثيوبية الأخيرة، ضمن رؤية إستراتيجية أوسع، تسعى إلى تأمين مصالحها الوطنية المرتبطة بالتجارة، والأمن، والتنمية، إضافة إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية صاعدة. إن هذا التوجه لا يمكن فصله عن السياق الفكري والإستراتيجي، الذي رسمته وثيقة السياسة الخارجية والأمن القومي الإثيوبي لعام ٢٠٠٢م، والتي شكلت أول إطار نظري متكامل عن مفاهيم الأمن القومي الإثيوبي، وموقعه ضمن النظام الإقليمي والدولي؛ فقد عدّت هذه الوثيقة، أن افتقاد إثيوبيا لمنفذ بحري يشكّل عامل ضعف إستراتيجي دائم، وأحد أبرز التحديات في تحقيق التموضع الجيوسياسي الآمن.

وعلى هذا الأساس، أعيد إحياء هذه الفرضية بوجه صريح، عبر إستراتيجية المياهين، التي بدأ الحديث عنها منذ عام ٢٠١٨م، والتي تربط بين أمن إثيوبيا المائي «نهر النيل»، وأمنها البحري «البحر الأحمر»، بوصفهما مجالين حيويين، لا يمكن الفصل بينهما، وتنطلق هذه الإستراتيجية من فرضية أن إثيوبيا لا يمكن أن تبقى دولة حبيسة، بينما تمارس دورًا إقليميًا متقدمًا.

تناولت الدراسة بالتحليل المساعي الإثيوبية للوصول إلى البحر الأحمر، وانعكاساتها على منطقة القرن الإفريقي، من خلال الوقوف على الرؤية الإستراتيجية الإثيوبية، ودوافعها تجاه البحر الأحمر، وتحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تعترضها، واستشراف الانعكاسات المحتملة لهذه الإستراتيجية على منطقة القرن الإفريقي، لذلك تكمن أهمية الدراسة في كونها تندرج ضمن محاولة فهم التحولات الجيوسياسية في شرقي إفريقيا، في ظل تعاظم دور القوى غير الساحلية،

وتزايد الاهتمام الدولي بالمنطقة، وهو ما يفرض مقاربات تحليلية متعددة الأبعاد، تربط بين المصلحة الوطنية الإثيوبية، وأوضاع التفاعلات الإقليمية والدولية، ولذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن السؤال الآتي:

هل تنجح إثيوبيا في الوصول إلى مياه البحر الأحمر في منطقة القرن الإفريقي؟ وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولاً - المساعي الإثيوبية للوصول إلى البحر الأحمر

تعدّ إثيوبيا النموذج الأبرز للدول، التي يركز سلوكها وتفاعلاتها الخارجية، لاعتبارات الجغرافيا السياسية، باعتبارها دولة حبيسة، لعدم امتلاكها واجهة بحرية إلى الطبيعة، مما يفقدها بعض الميزات والمكتسبات الإستراتيجية، التي تحظى بها دول القرن الإفريقي؛ لذلك تسعى إثيوبيا وبأسلوب مستمر، إلى امتلاك منفذ بحري دائم، يؤمن لها اتصالها مع العالم الخارجي، وبما يحقق مصالحها القومية، ويعزز دورها كقوة إقليمية فاعلة، لذلك شكّل الوصول إلى المياه المفتوحة هدفاً إستراتيجياً، والشاغل الأساس لمختلف الحكومات المتعاقبة لإثيوبيا.

فمنذ وصول «آبي أحمد» للسلطة في أبريل عام ٢٠١٨م، بدأ بتبني دبلوماسية الموانئ، كجزء من المشروع الإثيوبي الإقليمي، والذي يسعى إلى التغلب على المعضلة الجغرافية، مما دفع إثيوبيا للبحث عن بدائل متنوعة من الموانئ البحرية لدى جوارها الإقليمي، لإيجاد موطئ قدم لها على سواحل البحر الأحمر.^(١) وفي إطار سعيها لذلك، فقد استطاعت إبرام اتفاقات، بهدف تخصيص حصص لها، في بعض الموانئ البحرية للدول المشاطئة للبحر الأحمر؛ فقد وقّعت اتفاقاً مع الصومال في يونيو عام ٢٠١٨م، شمل مجموعة من الموانئ البحرية، وأهمها ميناء: «جرعو» و«هوبيو»، كما وقّعت اتفاقاً مع جيبوتي، مقابل حصول الأخيرة على حصص من بعض الشركات الإثيوبية، كشركة الخطوط الجوية الإثيوبية، وشركة إثيو تيلكوم، في مقابل تأسيس قاعدة بحرية في جيبوتي، وأيضاً، فقد وقّعت اتفاقاً مع السودان في مايو عام ٢٠١٨م، بهدف الوصول إلى ميناء بورتسودان، لتسهيل التجارة مع الشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا، وكذلك وقّعت اتفاقاً في العام نفسه مع كينيا، وتضمن الاتفاق ربط إثيوبيا مع كينيا وجنوب السودان، في مقابل حصول إثيوبيا على أراض في جزيرة «لامو».^(٢)

وفي مايو عام ٢٠١٨م، وقّع اتفاق مع هيئة موانئ دبي العالمية، تحصل بموجبه إثيوبيا على نسبة ١٩٪ من ميناء «بربرة» في إقليم أرض الصومال، وتحصل دبي على نسبة ٥١٪، في حين تحصل أرض الصومال على نسبة ٣١٪، إلا أنه بسبب عدم تمكن إثيوبيا من استيفاء الشروط المطلوبة، والتي تتمثل في قيام أديس أبابا

بتطوير طريق بري بطول ٢٦٠ كم، يصل بين بربرة والحدود الإثيوبية، فقد أعلنت حكومة أرض الصومال في يونيو عام ٢٠٢٠م عن فقدان إثيوبيا لحصتها في ميناء بربرة،^(٣) إلا أن أغلب هذه المساعي لم تحقق غايتها، إمّا لأسباب لوجستية، أو لاضطرابات داخلية أو بينية.

وفي إطار سعي أديس أبابا، لإعادة بناء سلاح البحرية، التي فُكِّكت في عام ١٩٩٦م، فقد حاولت الاستفادة من بعض الخبرات الدولية، بهدف إعادة تأسيس هذه القوة؛ حيث أعلنت في مارس عام ٢٠١٩م عن توقيع اتفاق عسكري مع فرنسا، بقيمة ٩٦ مليون دولار، وتضمن الاتفاق المساهمة في بناء القوة البحرية الإثيوبية، بحسب الأهداف المحددة لبناء القدرات العسكرية.^(٤) إلا أن هذا الاتفاق لم يجد حظه من التنفيذ، بسبب اضطراب الأوضاع الداخلية، وعلى وجه التحديد في إقليم تيجراي.

ففي مطلع العام ٢٠٢٤م، وقّعت مذكرة تفاهم مع جمهورية أرض الصومال، غير المعترف بها رسمياً حتى الآن، فقد تضمّنت المذكرة منح إثيوبيا ٢٠ كيلومتراً من شاطئ البحر الأحمر، وتحديدًا ميناء بربرة، على خليج عدن، لمدة خمسين عاماً، تمهيداً لإقامة قاعدة بحرية تجارية، كما نصّت على تخصيص أسهم - لم تحدد بعد - لأرض الصومال، في الخطوط الجوية الإثيوبية، في مقابل تعهد إثيوبيا بالاعتراف بـ «أرض الصومال» دولة مستقلة. كما اشتملت على بنود أخرى، متعلقة بموضوعات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، لم يُعلن عنها بعد^(٥).

وقد وعدت أديس أبابا بإجراء «تقييم معمّق»، بشأن الاعتراف بأرض الصومال كدولة مستقلة، وفي هذا الصدد، فقد ذكر «رضوان حسين» مستشار رئيس الوزراء الإثيوبي للأمن القومي، أن حكومته ستنظر في مسألة الاعتراف بأرض الصومال كدولة مستقلة، بعد وصول القوات الإثيوبية إلى القاعدة العسكرية المطلة على البحر الأحمر، كما أشار إلى أن المنطقة البرية المحاذية للمنفذ البحري، ستشمل الاتفاقية بين الطرفين، الأمر الذي لم تكشف عنه «أرض الصومال» بعد، ممّا يثير الغموض حول مذكرة التفاهم بين الطرفين^(٦).

ولذا، فإنّ توقيع هذه المذكرة يأتي في إطار الطموح الإثيوبي للتمدّد في منطقة البحر الأحمر، بهدف التحكم في التوازنات الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي مستقبلاً، وقد أدّت العوامل الداخلية المضطربة أيضاً، إلى تراجع شعبية «آبي أحمد»، ومن هنا، فإنّ السعي وراء الحصول على منفذ بحري، يندرج في إطار إستراتيجية، لاستعادة شعبيته داخل إثيوبيا.

وفي الجانب الآخر، ترى هرجيسا، أن توقيع مذكرة التفاهم مع أديس أبابا هو بمنزلة نجاح دبلوماسي على الصعيد الإقليمي، والذي قد يمثّل دافعاً في السعي نحو إقناع الأطراف الإقليمية والدولية، بتبني مواقف تدعم مطلبها المتصل بالحصول على الاعتراف الدولي، وفي الوقت ذاته، فإنّها تنظر إلى هذا الاتفاق، بأنّه يشكل حماية للإقليم من أي تهديدات إقليمية قد يتعرض لها، كما تسعى هرجيسا من خلال هذا الاتفاق

إلى تقديم نفسها كقوة تسهم في الاستقرار الإقليمي، من خلال الاستفادة من إمكانياتها المتاحة^(٧). وكذلك، ففي إطار سعي إثيوبيا لإحياء قوتها البحرية، وقعت في مارس عام ٢٠٢٥م اتفاقية تعاون مع روسيا، بهدف تعزيز التعاون البحري المشترك، من خلال الزيارة التي قام بها وفد روسي رفيع المستوى، برئاسة الأدميرال «فورو بييف»، نائب القائد العام للبحرية الروسية، إلى منشآت التدريب البحرية الإثيوبية، والذي أكد أن هذه الشراكة تساعد في نقل الخبرات التقنية والعسكرية من روسيا إلى إثيوبيا^(٨). ومن هنا، فإن المساعي الإثيوبية لامتلاك منافذ بحرية، تستند إلى عدة مصالح إستراتيجية، تهدف إثيوبيا من خلالها إلى ضمان التقدم الاقتصادي، والتغلب على معضلة كونها دولة حبيسة، وتعزيز دورها الإقليمي، والانخراط في التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي.

ثانيًا - الرؤية الإثيوبية بشأن النفاذ إلى البحر الأحمر

حدّد خطاب «آبي أحمد» أمام البرلمان في أكتوبر عام ٢٠١٨م، الذي تحدث فيه عن «الضرورة الوجودية لإثيوبيا في الوصول إلى البحر الأحمر»، مرتكزات الرؤية الإستراتيجية، بشأن النفاذ للبحر الأحمر؛ فقد أشار إلى أن «وجود إثيوبيا مرتبط بالبحر الأحمر»، وأن «البحر والنيل يحددان مستقبل إثيوبيا»، كما أعلن في خطابه أنه «بحلول العام ٢٠٣٠م، سيصل عدد سكان إثيوبيا إلى (١٥٠) مليون نسمة، بحيث لا يمكن لسكان يبلغ عددهم (١٥٠) مليون نسمة أن يعيشوا في سجن الجغرافيا»^(٩).

ويرى «آبي أحمد» في خطابه، أن «إثيوبيا ستؤمن الوصول المباشر إلى الميناء البحري سلميًّا، أو بالقوة إذا لزم الأمر»، فقد استند «آبي أحمد» في خطابه إلى حجج رئيسة، تتمثل في الحقوق التاريخية والقانونية، وضرورات التنمية الاقتصادية، والمكانة الدولية لبلاده، وفي هذا الصدد، فقد أشار إلى «أن الافتقار إلى ميناء بحري، يمنع إثيوبيا من تولي مكانتها في إفريقيا»^(١٠).

لقد مثّلت الصيغة التي تبناها «آبي أحمد» في خطابه تصعيدًا، على عكس المقاربة التي كانت تطرحها إثيوبيا، المرتكزة على مشاريع تعاون متبادل مع دول الجوار؛ فالرسالة التي تضمنها خطابه تقف خلفها مجموعة من الدوافع والأسباب المتداخلة، المرتبطة بالداخل والخارج، والتي كان من بينها رغبته في رفع شعبيته، من خلال مخاطبته المجتمع الإثيوبي بحق أديس في الحصول على منفذ بحري، باعتبار أن الوصول إلى البحر يُعدّ حلماً مستمراً، كذلك فإن الخطاب يسعى إلى تحقيق اختراق في بعض الكتل المعادية له، كالأُمهر.

وكذلك، فهو كان يسعى إلى استقطاب الإثيوبيين حول هدف وطني جامع؛ فالمجتمع الإثيوبي عانى تصدّعات، تزايدت مع تفجر الصراعات الإثنية في السنوات الأخيرة، وأيضًا، فإن طرح الخطاب في هذا التوقيت، يمكن تفسيره، بهدف صرف الأنظار عن الأزمات الداخلية التي تشهدها إثيوبيا.

ثالثاً - وثيقة السياسة الخارجية والأمن القومي الإثيوبية (٢٠٠٢م)

تُعدّ من أهم الوثائق التي صاغت التوجهات الإستراتيجية الإثيوبية، في الفترة ما بعد الحرب مع إريتريا (١٩٩٨-٢٠٠٠م)؛ فقد وضعت أسس السياسة الخارجية والأمن القومي للبلاد، وقد جاءت أبرز مضامين هذه الوثيقة في: إعطاء الأولوية للأمن القومي، والدفاع عن السيادة الإثيوبية وحقوقها في المياه، لا سيّما نهر النيل، حيث تشدّد الوثيقة على أن المياه قضية سيادية وإستراتيجية، وتدعو إلى استخدام عادل ومنصف لمياه نهر النيل، وتعارض الاحتكار المصري للمياه، كما تؤكد حقّ إثيوبيا في التنمية، واستغلال مواردها المائية^(١١). كما تطرقت الوثيقة بأسلوب غير مباشر ومحدد، إلى موضوع الوصول إلى منفذ بحري على البحر الأحمر، لكنها لم تصفه بأنه هدف إستراتيجي مباشر في تلك الفترة؛ فقد أشارت الوثيقة بالاعتراف الضمني بأهمية الوصول إلى البحر الأحمر، وتحديدًا من خلال جيبوتي، التي كانت ولا تزال، تمثل المنفذ البحري الرئيس لإثيوبيا، بعد فقدان إريتريا في عام ١٩٩٣م.

وتؤكد الوثيقة أهمية الشراكة مع جيبوتي، لضمان استخدام مستقر ومفتوح للموانئ، وتشير إلى أن الاعتماد على منفذ بحري واحد يعدّ نقطة ضعف، ويجب التعامل معها من خلال تنويع العلاقات التجارية والمينائية مع دول الجوار الأخرى، التي لديها منافذ بحرية؛ فالوثيقة لم تتضمن أي طرح صريح، أو دعوة لاستعادة أو امتلاك منفذ بحري على البحر الأحمر، وإنما كانت رؤية السياسة الخارجية الإثيوبية في عام ٢٠٠٢م، تركز على استخدام الموانئ بالاتفاق التجاري والسياسي مع دول الجوار، بدلاً من السعي للسيادة عليها، إلّا أنه في السنوات التي تلت العام ٢٠٠٠م، وخاصة العقد الأخير، تغيّر الخطاب الإثيوبي، وظهرت التصريحات الرسمية، التي تتحدث عن حق إثيوبيا التاريخي والطبيعي في منفذ بحري.

رابعاً - الإستراتيجية الرئيسة للجسمين المائيين: حوض النيل والبحر الأحمر

خرجت دراسة «الجسمين المائيين» بعد توقيع مذكرة التفاهم مع أرض الصومال، والتوترات التي أفرزتها، وكذا الأوضاع السياسية المعقدة ضمن خلافات قضية سد النهضة، وتصريحات القيادة الإثيوبية حول البحر الأحمر، والتي أصدرها معهد الشؤون الخارجية الإثيوبي «IFA». وتعد الوثيقة الرسمية في شأن قضية المياه؛ فقد أنجزت في مارس عام ٢٠٢٤م، وتحتوي الدراسة على ستة فصول، تحدثت في مجملها عن الإستراتيجية الرئيسة تجاه حوض النيل، والمنفذ البحري «رؤية جديدة»، والمصالح والإستراتيجيات التي ينبغي اتباعها.

وأشارت الوثيقة في مقدمتها إلى أنه لا بدّ للدول من رسم إستراتيجية وطنية، يمكن من خلالها التعامل والرد على التهديدات المحتملة، التي قد تأتي من الخارج؛ فقد أشارت إلى أن الدول لديها مطالب ومصالح متعددة،

ومتنوعة، ومتغيرة، كما لها مطالب ومصالح ثابتة، لا تتغير بتغير الأحوال والظروف، الأمر الذي يتطلب إعداد إستراتيجية رئيسية، تعمل على تمكين الدول من الاستفادة من جميع قدراتها وطاقاتها المتاحة، بهدف تحقيق المصالح الثابتة والدائمة، بالشكل الذي يقلل من التهديدات والتحديات التي قد تواجهها. (١٢)

تؤكد الوثيقة أن مياه النيل والبحر الأحمر، يلعبان دوراً محورياً في ضمان واستمرارية أمن إثيوبيا وسيادتها، كما ترى أن البحر الأحمر وحوض النيل يحددان ميزان القوة في شمالي إفريقيا. وتشير الوثيقة إلى أن هناك شعوراً تاريخياً مفاده، أن حصارها الذي تعرضت له من جيرانها العرب والمسلمين قصر وجودها في الهضاب والمرتفعات، ومنعها عن السواحل البحرية، ولذلك فإن قضية الحصول على منفذ بحري تمثل دوراً محورياً في وجود الدولة وسيادتها، وبما يضمن أمنها وتنفيذ خططها التنموية^(١٣).

ووفقاً لما أشارت إليه الوثيقة، فإن لإثيوبيا مصالح جيوسياسية واقتصادية وأمنية في الجسمين المائيين. وتناولت الوثيقة الكيفية التي تتبعها إثيوبيا في التعاطي مع الإشكاليات التاريخية والمعاصرة، فيما يتصل بمسألة الوصول إلى منفذ بحري، لذلك تبنت مفهوم «حتمية الوصول البحري، معتمدة في ذلك على الطرق السلمية، أو بالقوة إذا لزم الأمر، مع تبني القيادة الإثيوبية عقيدة سياسية مركزية، تركز على أن البحر والنهر يحددان مستقبل إثيوبيا^(١٤).

كما تضمنت الوثيقة مجموعة من المحددات الإستراتيجية، بهدف الوصول إلى منفذ بحري، ويمكن تلخيصها في الآتي:^(١٥)

١- المحدد الجيوسياسي: يعدّ البحر الأحمر ونهر النيل مظهرين جغرافيين، يحددان توازن القوة في المنطقة، وفي الوقت ذاته يربطان إثيوبيا بدول الجوار؛ حيث تعدّ إثيوبيا – من المنظور الجيوسياسي – دولة محورية، من خلال موقعها قرب البحر الأحمر، وتاريخها المرتبط بموقعها الجغرافي، ولذا، فإن هذه المعطيات – وفق الإستراتيجية – تحدث أثراً إيجابية وسلبية على سياستها الداخلية والخارجية، على حدّ سواء؛ فمحاولات السيطرة وفرض القوة، تمكن الدول الأخرى من الاستفادة من الموارد الإثيوبية، وفي المقابل، إذا وظفت إثيوبيا هذه الموارد والفرص بالشكل المناسب، فإن ذلك يمثل مصدراً للقوة والمكانة، وقدرتها على التأثير في سياستها الخارجية.

٢- المحدد الاقتصادي: ترى الوثيقة أن استقلال إريتريا عن إثيوبيا، أفقدها حق الوصول البحري، الأمر الذي ترتبت عليه أضرار من الناحية الاقتصادية، وأن هذه الأضرار ستتضاعف مع مرور الوقت، ممّا أجبرها على الصرف من مواردها على خدمات ميناء جيبوتي، في ارتفاع السلع المستوردة.

٣- المحدد الأمني والعسكري: تعتقد إثيوبيا، أن فقدانها للمنفذ البحري، وكذا القوة البحرية، مع مرور معدات عسكرية وأجهزة ذات أهمية لأمنها، عبر دول أخرى، ممّا قد يشكل خطراً أمنياً، يضاف

إلى ذلك، أن الخيارات الأمنية المتعلقة بحماية سيادة الدولة الإثيوبية، تنحصر في القوات الأرضية فقط، كما أن الانعزال عن منطقة البحر الأحمر، الذي يشهد تنافساً وتصارُعاً دولياً، يعدّ استسلاماً للتهديدات والمخاطر.

وبذلك، فإن وثيقة «الجسمين المائيين»، بوصفها أول وثيقة إثيوبية، تربط بين النيل والبحر الأحمر كهدف إستراتيجي، تمثل نقطة نوعية في الخطاب السياسي الإثيوبي، حول تصاعد الطلب على الأمن المائي، كما تعكس نقطة التحول من خطاب قومي عام، إلى رؤية تنفيذية وإستراتيجية، تضم أدوات دبلوماسية وقانونية وجغرافية، لتحقيق أهدافها المائية، كما تأتي هذه الوثيقة في سياق جيوسياسي متوتر، لا سيّما بعد إعلان اتفاق المنفذ البحري مع أرض الصومال، ممّا أثار ردة فعل من بعض الدول، مثل: الصومال ومصر.

خامساً - الدوافع الإستراتيجية الإثيوبية تجاه البحر الأحمر

تشكّل الإستراتيجية الإثيوبية تجاه البحر الأحمر أحد أهم محاور السياسة الخارجية، والأمن القومي الإثيوبي في العقود الأخيرة، خاصة في ظل تطورات البيئة الجيوسياسية في القرن الإفريقي؛ فهناك عدة مصالح إستراتيجية، هي التي تحرّك إثيوبيا، بهدف الوصول إلى جميع الموانئ على سواحل البحر الأحمر، والتغلب على معضلة كونها دولة حبيسة، ويمكن تلخيص الدوافع الرئيسة لهذه الإستراتيجية في الآتي:

١- دوافع جيوسياسية

بعد استقلال إريتريا في عام ١٩٩٣م، تحوّلت إثيوبيا إلى دولة حبيسة، ممّا فرض عليها الاعتماد على موانئ الدول المجاورة التي لديها سواحل بحرية على البحر الأحمر، في صادراتها و وارداتها، وكذلك، فإن إثيوبيا تسعى لاستعادة النفوذ على البحر الأحمر؛ فتاريخياً، كانت ذات امتداد ساحلي، وغيابها عن المعادلة في البحر الأحمر، أحدث فراغاً «جيوسياسياً» تسعى ملئه مجدّداً، وفي هذا الصدد، فقد طالبت بالانضمام إلى منتدى البحر الأحمر، الذي أسّسته الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، بقيادة المملكة العربية السعودية في يناير عام ٢٠٢٠م، إلا أنه استثنى من عضويته إثيوبيا، ويرى «آبي أحمد» أن أمن البحر الأحمر لا يتحقق دون مشاركة إثيوبيا، التي ستحافظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.^(١٦)

٢- دوافع اقتصادية وتنموية

يعتمد استقرار سلاسل الإمداد بالدرجة الأولى على الممرات البحرية، والتي تستحوذ على معظم تجارة العالم، في ظل اعتماد إثيوبيا على ميناء جيبوتي، الذي يستحوذ على ٩٥٪ من تجارتها الخارجية، مما ترتب عليه

ارتفاع تكاليف الشحن، وانعكس ذلك بوجه كبير على اقتصادها الوطني؛ فالمنطقة أيضًا، تتسم بالتهديدات المتصاعدة، والتنافس بين قوى عديدة، كما تشهد هذه المنطقة تزايد مخاطر الإرهاب، والهجمات المكرورة للحوثيين على طرق التجارة الدولية في البحر الأحمر، ممّا يضاعف المخاوف الإثيوبية، بشأن تهديد تجارتها الخارجية مع العالم، وبفعل هذه التحديات والعوامل، يضعف الأمن اللوجستي لإثيوبيا. وكذلك، فإنّ كل هذه التهديدات والمخاطر تدفع إثيوبيا إلى تكثيف جهودها، بهدف تأمين مصادر بديلة لميناء جيبوتي، حتى تضمن استقرار سلاسل الإمداد مع العالم الخارجي^(١٧).

٣- دوافع إستراتيجية وأمنية

تحاول إثيوبيا من خلال وصولها إلى منفذ بحري على البحر الأحمر، أن تحافظ على أمنها القومي، وامتلاك القدرة العسكرية، التي تمكنها من التدخل في مناطق أخرى، وإظهار نفسها طرفًا مؤثرًا في المعادلة الإقليمية الخاصة بالأمن البحري في المنطقة، ومن جانب آخر، فإن امتلاك إثيوبيا لمنفذ بحري مستقل، من شأنه أن ينزع عنها مركب النقص الذي تعانيه، في إطار علاقاتها بالدول المشاطئة للبحر الأحمر، والتي تعدّ إثيوبيا دولة حبيسة، وأنه يجب إبعادها من كل ترتيبات إقليمية، تتصل بأمن البحر الأحمر وممراته، ولذا، فإنّ انخراطها في هذه الترتيبات الأمنية ستكون له آثاره الإيجابية على أمنها القومي.

وفي ظل مسعى إثيوبيا المستمر، إلى حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في منطقة البحر الأحمر، التي تتسم بالفوضى، وعدم الاستقرار، وتضارب المصالح بين الدول، فإنها ترى ضرورة إعادة بناء قوتها البحرية، باعتبارها وسيلة لحماية سفنها التجارية، والدفاع عن أصولها البحرية في المنطقة، علاوة على رغبتها في تعزيز وجودها العسكري في مضيق باب المندب، والمشاركة الدولية المرتبطة بمكافحة الإرهاب والقرصنة، وكل هذه الأسباب، تدفع إثيوبيا باتجاه بناء قوتها البحرية، ومضاعفة إمكانياتها البحرية الأمنية، بهدف الدفاع عن نفسها ومصالحتها الإستراتيجية مع العالم الخارجي^(١٨).

كما تسعى إثيوبيا إلى الوصول إلى منفذ بحري، بهدف تقليل الاعتماد على الموانئ الخارجية، والتي تضع إثيوبيا تحت رحمة التقلبات السياسية في الدول المضيفة، وتحصين إثيوبيا من التهديدات الإقليمية، كالتمدد الإماراتي، والتركي، والإيراني، والإسرائيلي، في البحر الأحمر، وتأثيراته في الأمن القومي الإثيوبي.

٤- تعزيز مكانتها ودورها الإقليمي

تتطلع إثيوبيا لأن تكون محورًا للاستقرار في القرن الإفريقي، كما تسعى لتعزيز مكانتها عبر بوابة البحر الأحمر، حيث تدرك أن هذا الهدف لا يتحقق إلّا من خلال الحصول على موطئ قدم إستراتيجي في المنطقة،

بالشكل الذي يسمح لها بالانخراط في المعادلة الأمنية للبحر الأحمر، ولذلك يمثل الوصول إلى منفذ بحري جوهر المشروع الذي تركز عليه الإستراتيجية الإثيوبية، والذي يقوم على تقوية النفوذ، وتعزيز المكانة الإقليمية، باعتبار أن هذه المساعي قد تساهم في تعزيز دورها الإقليمي، والظهور كدولة مهمة في منطقة القرن الإفريقي، من خلال تقديم نفسها للقوى الدولية الفاعلة، بوصفها شريكاً يعمل على تحقيق أمن واستقرار القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ولعب دور في تأمين التجارة الدولية والملاحة البحرية، بما في ذلك مضيق باب المندب الإستراتيجي. وفي الوقت ذاته، فإن إثيوبيا تسعى إلى تقليل التوتر الناتج عن التنافس الدولي والإقليمي، بسبب انتشار القواعد العسكرية، وتضارب المصالح بين الدول، الأمر الذي يترتب عليه عسكرة المنطقة، وتداعياتها السلبية على الأمن الإقليمي.

سادساً - تحديات وصول إثيوبيا إلى المياه الدافئة في البحر الأحمر

تواجه إستراتيجية إثيوبيا تجاه البحر الأحمر، مجموعة من التحديات المعقدة والمتداخلة، والتي تنبع من البعدين: الداخلي والخارجي، ويمكن تلخيص أبرز التحديات في النقاط الآتية:

أولاً - التحديات الداخلية

تشكل التحديات الداخلية عائقاً مهماً أمام تحقيق هدفها الإستراتيجي، بالوصول إلى منفذ بحري على البحر الأحمر؛ فالانقسامات الإثنية والعرقية (أكثر من ٨٠ مجموعة إثنية)، تمثل تحدياً بنيوياً، يتسبب في النزاعات بين المجموعات المختلفة: (الأمهرا، التيجراي، الأورومو، العفر). وقد شهدت إثيوبيا تصاعداً سريعاً في الصراعات العنيفة، ويعزى تصاعد هذا العنف إلى حد كبير، إلى تصاعد القوميات العرقية المتشددة والمتنافسة، في سياق هشاشة مؤسسات الدولة، وأدى التوزيع غير العادل للموارد، والتمييز العرقي، وتسييس الإثنية، والصراع على السلطة، إلى هذا العنف والانقسامات الداخلية^(١٩).

كما أدت الحروب والصراعات العديدة التي شهدتها الأقاليم الإثيوبية، إلى استنزاف أموال طائلة، وإلى دمار واسع في البنية التحتية، ونتيجة لذلك، بدأ الاقتصاد الإثيوبي في التقهقر، حتى تخلفت إثيوبيا عن سداد ديونها، كما أضرت هذه النزاعات بالاقتصاد، من خلال عزوف المستثمرين عن السوق الإثيوبي، وأغلقت العديد من الشركات العالمية منشآتها في إثيوبيا. (٢٠) وأيضاً، فقد جُمِدَت المساعدات الدولية التي تقدم إلى إثيوبيا، وكل هذه العوامل، تقف عائقاً أمام تمويل مشاريع البنية التحتية اللازمة للوصول إلى الموانئ، أو تطوير ممرات تجارية بديلة.

وتعد القدرة العسكرية المحدودة لإثيوبيا أيضاً، أحد أهم العوائق التي تحد من إمكانية تنفيذ إستراتيجيتها

الطموحة، للوصول إلى منفذ بحري، وهذا التحدي يرتبط بمجموعة من العوامل البنيوية، التي تتمثل في استنزاف القدرات العسكرية بسبب الصراعات الداخلية، كالحرب في إقليم تيغراي (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢م)، التي أدت إلى تآكل كبير في القوات المسلحة، واستنزاف معدات وذخائر وموارد بشرية مهمة؛ الأمر الذي أدى إلى تشتت الجهود الدفاعية، وبقاء الجيش منشغلاً بمشكلات داخلية، بدلاً من التحرك نحو أهداف خارجية. يضاف إلى ذلك غياب جيش بحري أو قوة بحرية، ويرجع ذلك إلى عدم امتلاك إثيوبيا لمنفذ بحري منذ عام ١٩٩٣م، كما جعل الاعتماد كلياً على القوات البرية، الأمر الذي يحد من فاعلية إثيوبيا في بيئة البحر الأحمر، ذات الطابع البحري المعقد، كما أن ضعف التمويل والدعم اللوجستي، الناتج عن ضعف الاقتصاد الوطني، ممّا يؤثر في فاعلية هذه القوات على أرض الواقع، وكل هذه العوامل والأسباب، تجعل من الصعب فرض أمر واقع على ساحل البحر الأحمر، خاصة في ظل التنافس العسكري في المنطقة.

ثانياً - التحديات الإقليمية والدولية

تشكّل التحديات الإقليمية التي تواجه إثيوبيا، في سعيها للوصول إلى منفذ بحري، واحدة من أهم العقبات التي تعترض طموحاتها تجاه البحر الأحمر؛ حيث تتمثل هذه التحديات في الآتي:

١- **الرفض الإقليمي من جانب دول الجوار الساحلية:** فالتاريخ العدائي الطويل بين أسمرأ وأديس أبابا، منذ حرب الاستقلال، ثم الحرب الحدودية (١٩٩٨-٢٠٠٠م)، وعلى الرغم من تحسن العلاقات نسبياً، إلا أنّ إريتريا ترفض منح إثيوبيا منفذاً بحرياً سيادياً، وتصر على أن الوصول يكون خدمياً وتجارياً فقط، وقد بدأت إثيوبيا مؤخراً تحديد وجهتها تجاه الوجود البحري نحو دولة إريتريا، وفي هذا الشأن، فقد صرح رئيس الوزراء «أبي أحمد»، بأن حصول بلاده على المنفذ البحري، لا يمس السيادة الإريترية، وترتب على هذا التصريح توتر سياسي بين البلدين، (٢١) كما أكدت إريتريا أنها لن تنجرّ إلى أي حوار حول الوصول إلى البحر الأحمر، والموضوعات ذات الصلة التي طرحت في الآونة الأخيرة.

أمّا علاقة إثيوبيا مع جيبوتي، فتعتمد على منفذ بحري رئيس، ممّا يضعها في موقف تفاوضي هش؛ فقد انتقدت جيبوتي دعوة إثيوبيا بهدف الوصول إلى البحر الأحمر، وأكدت أنها «دولة ذات سيادة، وأن سلامة أراضيها ليست محل شك في الحاضر والمستقبل»^(٢٢).

وكذلك، فقد رفضت الصومال دعوة إثيوبيا بشأن إجراء مفاوضات، بهدف إمكانية الوصول إلى البحر الأحمر، ومردّ ذلك إلى الإرث التاريخي المشبع بالتنافس والصراع بين البلدين، الأمر الذي أدى إلى تشدّد الصومال، وعدم موافقتها على سياسات إثيوبيا في الوصول إلى موانئ صومالية،

على البحر الأحمر، لذلك فإن التحركات الإثيوبية الهادفة إلى إيجاد منفذ بحري، تشكّل تحدياً متعدد الأوجه والأبعاد في منطقة القرن الإفريقي؛ حيث تنظر دول الجوار الجغرافي للتحركات الإثيوبية تجاه البحر الأحمر بريبة وتوجّس.

٢- يشكل التنافس الجيوسياسي في البحر الأحمر أحد التحديات التي تواجه إثيوبيا، في تنفيذ

إستراتيجيتها تجاه البحر الأحمر؛ فالمنطقة تشهد تنافساً بين قوى إقليمية هي: مصر، وتركيا، والإمارات، وإيران، ولكل منها مصالحها وإستراتيجياتها الخاصة، لذلك فقد تتصادم الرؤية الإثيوبية مع مصالح هذه القوى، خاصة إذا عدّت أنها تشكّل تهديداً للممرّات المائية، أو التوازن الأمني، ممّا يقيد الحركة الجيوسياسية لها، كما يقلل أمامها من الفرص الناتجة بسبب تنافس هذه القوى، وأيضاً، فإن الوجود الإقليمي يؤدي إلى عسكرة المنطقة، ويحد من الخيارات السلمية لإثيوبيا. (٣) كذلك تواجه إثيوبيا تحديات دولية، تؤثر تأثيراً كبيراً في إستراتيجيتها للوصول إلى منفذ بحري، ولعلّ أهم هذه التحديات، التحدي المتمثل في الهيمنة الأمريكية على منطقة البحر الأحمر، حيث تمتلك قاعدة عسكرية في جيبوتي، كما تعدّ البحر الأحمر جزءاً من مجالها الأمني الإستراتيجي، على أساس أن السيطرة على المضائق والبحار في العالم، تمثّل أهم ركائز العقيدة العسكرية الأمريكية، إلا أن البحر الأحمر يشهد تطورات مهمة، تشير إلى تراجع الهيمنة الأمريكية في المنطقة، ومردّ ذلك إلى الاستهداف الذي تعرضت له السفن الأمريكية في البحر الأحمر وخليج عدن، من جانب القوات الحوثية^(٢٣).

وقد برز الوجود الصيني - أيضاً - في العقدين الأخيرين، كأحد أبرز ملامح التحول الجيوسياسي في المنطقة، ممّا يفرض تداعيات مباشرة وغير مباشرة على التحركات والإستراتيجية الإثيوبية، الهادفة إلى الوصول إلى البحر الأحمر، وتتمثل ملامح الوجود الصيني في البحر الأحمر، في القاعدة العسكرية في جيبوتي، وكذلك الاستثمارات الاقتصادية، والبنية التحتية في مشاريع ضخمة في موانئ بورتسودان وجيبوتي، ضمن مبادرة الحزام والطريق؛ فوفقاً لوزارة التجارة الصينية فإن ٦٠٪ من صادرات الصين إلى أوروبا، تستخدم البحر الأحمر، ولذا، فإن السيطرة العسكرية عليه تجعل التجارة تحت مراقبة الولايات المتحدة،^(٢٤) لذلك يمثل الوجود الصيني قيّداً إستراتيجياً، يحد من حرية المناورة الإثيوبية في سبيل الحصول على منفذ بحري مستقل. كما شهدت السنوات الأخيرة تحركات روسية متزايدة في منطقة البحر الأحمر، في إطار سعي موسكو لاستعادة نفوذها الجيوسياسي العالمي، وهو ما يتجلى في قيام روسيا بالاتفاق مع السودان، لإنشاء قاعدة بحرية في بورتسودان، جاء ذلك على لسان وزير الخارجية السوداني «علي يوسف»، أن الخرطوم وموسكو توصلتا إلى اتفاق بشأن إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان، وأكد أن خطة روسيا لإنشاء أول قاعدة بحرية لها في إفريقيا، ستتمضي قدماً^(٢٥).

ولذا فإن الوجود الدولي والإقليمي على البحر الأحمر يؤثر في إستراتيجية إثيوبيا بهدف الوصول إلى منفذ بحري، من خلال عدة نواحٍ، تتمثل في تقييد حرية المناورة السياسية، ويحد من خياراتها المستقلة للوصول إلى البحر، كما يؤدي هذا الوجود إلى تعقيد العلاقات مع الدول الساحلية، وتزايد عسكرة البحر الأحمر، بما يهدد الأمن والاستقرار، وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي في المنطقة.

سابعًا - التداعيات المحتملة للتحركات الإثيوبية تجاه البحر الأحمر

حدّد كلٌّ من خطاب «آبي أحمد» في أكتوبر عام ٢٠١٨م، والإستراتيجية الرئيسة للمياهيين، ملامح التحرك الإثيوبي تجاه البحر الأحمر، وأدوات هذا التحرك، والذي أشار فيه إلى استخدام الجوانب السلمية، أو بالقوة إذا لزم الأمر؛ فقد بدأ خلال العقد الأخير التلويح بحتمية الحصول على منفذ بحري مستقل على البحر الأحمر، وشملت تحركاتها: الضغوط الدبلوماسية، والمبادرات الاقتصادية، والخطاب التعبوي، والتقارب مع بعض القوى الدولية.

فمن أبرز التداعيات المحتملة، توتر العلاقات مع الدول الساحلية المجاورة، حيث تطالب إثيوبيا بما تعدّه حقًا شرعيًا في البحر الأحمر، إلّا أنّ دول الجوار تعدّه تهديدًا لسيادتها، وبالتحديد خطر عودة التوتر مع إريتريا، رغم التحالف الظاهري، خاصة بعد تصريح «آبي أحمد»، وتحديد وجهته إلى البحر الأحمر عبر إريتريا، وأن ذلك التحرك لا يمس السيادة الأريتيرية، الأمر الذي قاد إلى توتر بين البلدين.

أيضًا يمكن أن تؤدي التحركات الإثيوبية، للوصول إلى منفذ بحري، إلى زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي؛ فتساعد النزعة الإقليمية الإثيوبية قد يؤدي إمكانية استخدام حركات مسلحة، كأدوات ضغط متبادل بين إثيوبيا والدول الساحلية، ومن ذلك تحذير وزير الخارجية الصومالي، من أن بلاده قد تفكر في دعم الجماعات المتمردة الإثيوبية، إذا أصرت إثيوبيا على السير في تنفيذ اتفاق «أرض الصومال»^(٢٦).

كذلك يمكن أن تشكّل التحركات الإثيوبية تجاه البحر الأحمر ضغطًا اقتصاديًا على الموانئ المجاورة؛ ففي حال حدوث أي اتفاق إثيوبي للوصول إلى البحر، سواء عبر شراء موانئ، أو استثمار أراضٍ ساحلية، أو تطوير ممّرات لوجستية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تغيير ميزان حركة التجارة بالمنطقة، كما يمكن أن يضعف نفوذ ميناء جيبوتي كميناء محوري.

تؤدي إستراتيجية إثيوبيا الخاصة بالوصول إلى البحر الأحمر إلى عسكرة العلاقات بين الدول وزيادة إنفاقها العسكري في المنطقة، كما أن دخول إثيوبيا بقوة في ملف البحر الأحمر قد يعيد تشكيل التحالفات في الإقليم، ومنها المطالبة بدور رسمي في مجلس البحر الأحمر، لدول غير ساحلية.

ومن التداعيات الدولية المحتملة أيضاً، زيادة عسكرة البحر الأحمر؛ فالتحرك الإثيوبي قد يدفع بعض القوى الدولية إلى تعزيز وجودها العسكري، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تعزيز أمن الملاحة، والصين التي تسعى إلى حماية استثماراتها في منطقة القرن الإفريقي. كما أن هذه التحركات قد تحفّز التنافس الدولي على النفوذ في منطقة القرن الإفريقي؛ فالقوى الكبرى قد تنظر إلى التحركات الإثيوبية باعتبارها فرصة أو تهديداً، ولذا تتحرك القوى الكبرى بحسب الفرص، أو التهديدات الناتجة عن هذا التحرك الأثيوبي.

ثامناً - الرؤية المستقبلية للتحركات الإثيوبية تجاه البحر الأحمر وتأثيرها في القرن الإفريقي

تُعدّ إثيوبيا أكبر دولة حبيسة في العالم من حيث عدد السكان؛ فقدت منفذها البحري بعد استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م، وباتت تعتمد على موانئ الدول المجاورة، ممّا شكل عبئاً اقتصادياً، وسياسياً، وأمنياً. وفي السنوات الأخيرة، أضحى الوصول إلى لبحر الأحمر هدفاً إستراتيجياً معلناً، وركيزة في خطابها السياسي والعسكري، خصوصاً في ظل تصاعد التوترات مع الصومال وإريتريا. فالتحركات الإثيوبية نحو البحر الأحمر تأخذ طابعاً متعدد الأبعاد: دبلوماسياً، واقتصادياً، وأمنياً، وأحياناً رمزياً / خطابياً، وبذلك، فإنه يمكن تحديد الرؤية المستقبلية للتحركات الإثيوبية، وفقاً للأدوات التي تستخدمها، لتحقيق هدف الوصول إلى منفذ بحري من خلال الآتي:

١- تعزيز النفوذ البحري دون خوض حرب

وهنا تسعى إثيوبيا إلى عقد اتفاقيات أمنية واقتصادية مع دول ساحلية (إريتريا، الصومال)، ممّا يمنحها استخداماً طويلاً للأمد للموانئ، وأيضاً، تعمل على تعزيز وجودها في المشاريع اللوجستية والموانئ، بالاستثمار أو الشراكات، وكذلك من المتوقع أن تواصل إثيوبيا تطوير عقيدتها العسكرية، بحيث تشمل قوات بحرية «رمزية» أو دفاعية، رغم كونها دولة غير ساحلية.

وفي هذا الصدد، فقد احتفلت إثيوبيا في العام ٢٠٢٥م، بتخريج دفعة جديدة من الكوادر البحرية، التي أُهلت خارج البلاد، منذ استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م، «وهذا بمثابة إعلان ناعم لطموح صلب، وجزء من معركة إستراتيجية طويلة الأمد، لإعادة رسم خريطة النفوذ في القرن الإفريقي»،^(٢٧) أيضاً أنها تمثل خطوة جديدة في مسار إعادة بناء قوّتها البحرية، تحقيقاً لمصالحها في ظل واقع جيوسياسي متغير في القرن الإفريقي، كما يمكن أن تعمل على إنشاء أكاديميات بحرية ومراكز تدريب، لضمان استعداد تقني طويل الأمد.

وأيضًا، يمكن أن تتجه إثيوبيا للاستعانة بالاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية، للضغط، باتجاه الاعتراف بحقها في منفذ بحري دائم أو شبه دائم، أو أن تسعى إلى تحقيق توازن في العلاقات الإقليمية، من خلال تجنب القطيعة الكاملة مع دول مثل جيبوتي، مع تعزيز التحالفات مع إريتريا وأرض الصومال، ومن هنا فإن خيار تعزيز النفوذ البحري، دون اللجوء إلى التصعيد، قد يؤثر في تحولات موازين القوى في منطقة القرن الإفريقي، باعتبار أن التحركات الإثيوبية نحو البحر الأحمر قد تعيد توزيع النفوذ في المنطقة، مما يؤدي إلى تنافس متصاعد، وعمليات استقطاب بين دول المنطقة.

٢- احتمالات التصعيد أو التعاون

إذا اتخذت إثيوبيا إجراءات أحادية، أو خطابًا عدائيًا، فقد تؤدي إلى توترات حدودية أو سياسية، وفي هذا الصدد، فقد حذرت بعض التقارير الدولية من انعكاس هذه التوترات الراهنة بين إثيوبيا والصومال على مجمل الأوضاع الأمنية في منطقة القرن الإفريقي، حيث يمكن أن تؤدي هذه التوترات إلى إضعاف التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، مما يزيد من احتمالية تكرار حدوث توترات حدودية بين البلدين مستقبلاً^(٢٨).

لذلك، فإن التصعيد تنعكس تداعياته على استقرار منطقة القرن الإفريقي، فقد يعمل على تفكيك التحالفات الإقليمية، كما يمكن أن يحدث في عسكرة البحر الأحمر عبر قوى إقليمية ودولية، بالشكل الذي يضاعف من صعود المنافسة الدولية، على قواعد وموانئ في المنطقة، وبذلك يبدو أن المشهد الإقليمي المعقد في القرن الإفريقي مرشح لأي سيناريو محتمل، لا سيما أن محفزات اندلاع صراع إقليمي في المنطقة حاضرة بقوة خلال الفترة الأخيرة، وتتجلى بوجه واضح في ارتفاع حدة التوترات في طبيعة العلاقات بين دول المنطقة، بما يعني استمرار التهديدات بشأن احتمال اندلاع صراع عسكري إقليمي، ربما تنخرط فيه بعض دول المنطقة، وعلى وجه التحديد إثيوبيا، وإريتريا، والصومال، وأن ذلك من شأنه أن يهدد الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي.

يمكن للتحركات الإثيوبية أيضًا، أن تدفع نحو صياغة ترتيبات إقليمية جديدة، مبنية على التعاون، تشمل ممرات تجارية وآليات أمنية مشتركة، من خلال إجراء مفاوضات مباشرة مع الدول الساحلية للبحر الأحمر، تهدف إلى إنشاء، أو استئجار، أو تطوير موانئ بحرية مشتركة، وإنشاء ممرات تجارية آمنة، والعمل على تحقيق تكامل اقتصادي وتنموي بين إثيوبيا وبعض دول الجوار، لتقاسم المنافع البحرية.

ومما يعزز هذا الخيار، إدراك القوى الدولية الفاعلة في المنطقة مخاطر اندلاع حرب إقليمية في المنطقة، بما قد يؤثر سلبيًا في المصالح الإستراتيجية للاعبين الدوليين هنا، بالإضافة إلى تأثيراتها السلبية في بعض دول

الجوار الإستراتيجي، مثل: البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، ومن هنا تحاول الوساطة الدولية والإقليمية تقديم دور مهم في تخفيف حدة التوتر بين الأطراف الإقليمية في القرن الإفريقي، ومن ذلك الوساطة التركية التي أدت توقيع اتفاق بين الصومال وإثيوبيا في ديسمبر عام ٢٠٢٤م^(٢٩). ومما يضاعف من احتمالية هذا الخيار أيضًا، الأوضاع الإثيوبية الداخلية غير المستقرة، الناتجة عن الحروب الأهلية، التي ترتب عليها هشاشة البنية الاقتصادية، وإضعاف القوات العسكرية؛ لذلك فإن خيار التصعيد، والدخول في حروب مع دول الجوار، بهدف الوصول إلى سواحل البحر الأحمر، يبقى مستبعدًا لهذه الأسباب.

خاتمة

تشهد منطقة القرن الإفريقي تحولات إستراتيجية معقدة، تتقاطع فيها المصالح الوطنية للدول الإقليمية، مع مصالح القوى الدولية الكبرى، وتأتي التحركات الإثيوبية تجاه البحر الأحمر في هذا السياق، كمحاولة لإعادة تعريف موقعها الجيوسياسي والاقتصادي، ولكسر حالة الدولة الحبيسة، التي تقيد قدرتها على الوصول المباشر للأسواق العالمية، الأمر الذي جعل قضية حصول إثيوبيا على منفذ بحري من أكثر القضايا الإستراتيجية تأثيرًا في التوازنات الإقليمية في منطقتي القرن الإفريقي والبحر الأحمر. وبناءً على تحليل السياقات الجيوسياسية، والتحركات الإثيوبية الراهنة، توصلت الدراسة إلى أن الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية الإثيوبية تنطلق من إدراك عميق، بأن البقاء كدولة حبيسة يشكل تهديدًا طويل الأمد لأنها القومي، وبذلك أصبح الوصول إلى البحر الأحمر ضرورة إستراتيجية، وليست مجرد رغبة اقتصادية؛ لذلك انتقلت إثيوبيا من إستراتيجية دفاعية، إلى إستراتيجية نشطة واستباقية في البحر الأحمر، تتضمن تحركات دبلوماسية، واتفاقيات محتملة، وخطابًا تهديدًا أحيانًا.

استطاعت الإستراتيجية الإثيوبية للمياه الربط بين السيطرة على مياه النيل (سد النهضة)، والطموح البحري، في إطار ما يعرف بإستراتيجية المياحين، لتعزيز أوراق الضغط الإقليمي، كما أن تصاعد التوترات الإقليمية، والسعي الإثيوبي للبحر الأحمر، يزيد التوترات مع دول الجوار، وعلى وجه الخصوص: «إريتريا وجيبوتي»، ويرفع من حدة المنافسة الإقليمية حول الموانئ والمرات، ولذا، فإن غياب رؤية جماعية لإدارة البحر الأحمر تحوله إلى مجال تنافس، قد يقوض جهود التكامل في القرن الإفريقي، مما يفتح المجال أمام التدخلات الدولية، بالشكل الذي يخلق فراغًا أمنيًا، تترتب عليه مخاطر عسكرية البحر الأحمر، مما يجعل المنطقة أكثر عرضة للنزاعات، أو حروب بالوكالة.

لذلك فإن الإستراتيجية الإثيوبية تجاه البحر الأحمر ليست مجرد مشروع وطني، بل تحول بنيوي في شكل

الصراع والتنافس داخل القرن الإفريقي، إلا أن نجاحها أو فشلها، سيكون له انعكاسات إقليمية شاملة على الاستقرار والحدود، والتحالفات، والوجود الأجنبي في الإقليم، الأمر الذي يتطلب تعزيز الحوار الإقليمي، بهدف التوصل إلى ترتيبات جماعية لأمن البحر الأحمر، وأيضاً، فلا بدّ من التحول من منطق «المنفذ بالقوة» إلى المنفذ «بالشراكة»، وربط الوصول البحري بمشاريع تكامل اقتصادي إقليمي.

- (١) حسين معلوم، «إثيوبيا ... نحو إستراتيجيات فعّالة للوصول إلى موانئ البحر الأحمر»، أصوات أونلاين، (٢٥، أبريل، ٢٠٢٣م)، <http://aswatonline.com/2023/04/25/إثيوبيا-نحو-استراتيجيات-فعّالة-للاوصول/>.
- (٢) أحمد عسكر، «لماذا تسعى إثيوبيا لامتلاك منفذ بحري؟» (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٢٣م)، <https://acpss.ahram.org.eg/News/18849.aspx>.
- (٣) نشوى عبد النبي، «صراع الموانئ في القرن الإفريقي: مآلات الاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال، على 'ميناء بربرة'»، مركز إيجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، (مارس ٢٠٢٤م)، <http://egyptianenterprise.com/2024/03/1-مآلات-القرن-الإفريقي-صراع-الموانئ-في-القرن-الإفريقي-مآلات/>.
- (٤) عسكر، «لماذا تسعى إثيوبيا لامتلاك منفذ بحري؟».
- (٥) الشافعي أبتدون، «مذكرة التفاهم بين 'أرض الصومال' وإثيوبيا: ارتداداتها المحلية وتداعياتها الإقليمية»، أبعاد للدراسات الإستراتيجية، (١٣، فبراير، ٢٠٢٤م)، <https://www.dimensionscenter.net/ar/مذكرة-التفاهم-بين-أرض-الصومال-وإثيوبيا-ارتداداتها-المحلية-وتداعياتها-الإقليمية/>.
- (٦) الشافعي، «مذكرة التفاهم بين 'أرض الصومال' وإثيوبيا: ارتداداتها المحلية وتداعياتها الإقليمية».
- (٧) أحمد عسكر، «قراءة أولية في اتفاق إثيوبيا و'أرض الصومال'» (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٤م)، <https://acpss.ahram.org.eg/News/21088.aspx>.
- (٨) «بدعم روسي.. إثيوبيا تكمل منشأة بحرية إستراتيجية»، الراصد الإثيوبي، (١١، يونيو، ٢٠٢٥م)، <https://www.ethiomonitor.net/14426/>.
- (9) Tafi Mhaka, "Abiy Ahmed's imperial ambition are bad news for Africa and the world," *AlJazeera*, November 14, 2023, <https://www.aljazeera.com/opinions/2023/11/14/abiy-ahmeds-imperial-ambitions-are-bad-news-for-africa-and-the-world>.
- (١٠) مصطفى عيد، «مسوغات التوجه الإثيوبي للنفاذ إلى البحر الأحمر»، مركز ربح للدراسات الاستراتيجية، (٧، نوفمبر، ٢٠٢٤م)، <https://rcsegypt.com/19276>.
- (11) Ministry of Information, Federal Democratic Republic of Ethiopia, *Ethiopia: Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy* (Addis Ababa: MOFA, 2002).
- (١٢) هاشم علي حامد، «وثيقة 'الماءين' ... طموح إثيوبي يصطدم بدول الإقليم»، إندبندنت عربية، (١٨، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، <https://www.independentarabia.com/node/607947/وثيقة-الماءين-طموح-إثيوبي-يصطدم-بدول-الإقليم/>.
- (١٣) مآلات، «إستراتيجية إثيوبيا تجاه البحر الأحمر تفجر صراع الهيمنة في القرن الإفريقي»، أسباب ع ٥٤، (سبتمبر، ٢٠٢٤م)، <https://asbab.com/wp-content/uploads/2024/09/-54العدد-دولية-مآلات.pdf>.
- (١٤) شيماء علي، «كيف يفهم التحالف المصري - الإريتري - الصومالي؟» مجلة السياسة الدولية، (١٦، أكتوبر، ٢٠٢٤م)، <https://www.siyassa.org.eg/News/21869.aspx>.
- (١٥) حامد، «وثيقة 'الماءين' ... طموح إثيوبي يصطدم بدول الإقليم».
- (١٦) بدر شافعي، «إثيوبيا الحبسة» والهيمنة البحرية.. الدوافع والمآلات، الجزيرة، (١٥، يناير، ٢٠٢٤م)، <https://www.aljazeera.net/opinions/2024/1/15/إثيوبيا-الحبسة-والهيمنة-البحرية-الدوافع-والمآلات-الجزيرة>.
- (١٧) عسكر، «لماذا تسعى إثيوبيا لامتلاك منفذ بحري؟».
- (١٨) رأفت محمود، «التحركات الإثيوبية نحو البحر الأحمر ... الدوافع والتداعيات (دراسة)»، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، (١٧، ديسمبر، ٢٠٢٣م)، <https://pharostudies.com/1-البحر-الأحمر-التحركات-الإثيوبية-نحو-البحر-الأحمر/>.

- (١٩) رحمة جمال أحمد، «الصراعات الأثنية في إثيوبيا وتأثيرها على استقرار الدولة»، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، ٢٤ (القاهرة: جامعة السويس، ٢٠٢٤م)،
https://psej.journals.ekb.eg/article_403399_75509d5c7cedb83c77f9907ca1432909.pdf.
- (٢٠) سمر الباجوري، «تكلفة مُمتدة: كيف تؤثر حرب تجراي على الاقتصاد الإثيوبي؟» المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٨، ديسمبر، ٢٠٢١م)،
<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6919/تلكفة-ممتدة-كيف-تؤثر-حرب-تجراي-على-الاقتصاد-الإثيوبي>.
- (٢١) محمود، «التحركات الإثيوبية نحو البحر الأحمر ... الدوافع والتداعيات».
- (٢٢) محمود زكريا، «منفذ بحري: كيف تصاعدت التوترات بين إثيوبيا والصومال؟» إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية، (٢٦، أكتوبر، ٢٠٢٣م)،
<https://www.interregional.com/article/2014/منفذ20%بحري:Ar>.
- (٢٣) خالد الشريف، «الهيمنة الأمريكية تغرق في البحر»، صوت الشورى، (١٤، مارس، ٢٠٢٤م)،
<http://sawtalshoura.com/اخبار/اخبار-محلية/الهيمنة-الأمريكية-تغرق-في-البحر-الأحمر>.
- (٢٤) «فرصة أمريكية: هل تستهدف 'عسكرة' البحر الأحمر النفوذ الصيني في المنطقة؟» المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١٣، مارس، ٢٠٢٤م)،
<http://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/9093/فرصة-أمريكية-هل-تستهدف-عسكرة-البحر-الأحمر-النفوذ-الصيني-في-المنطقة>.
- (٢٥) وزير خارجية السودان يتحدث عن «اتفاق» مع روسيا بشأن القاعدة البحرية، وكالة الأناضول، (١٢، فبراير، ٢٠٢٥م)،
<https://www.aa.com.tr/3479707الدول-العربية/وزير-خارجية-السودان-يتحدث-عن-اتفاق-مع-روسيا-بشأن-القاعدة-البحرية>.
- (٢٦) نشوى عبد النبي، «تداعيات تهديد الصومال بدعم حركات التمرد الإثيوبية على الأمن والاستقرار الإقليميين» قراءات إفريقية، (٢١، سبتمبر، ٢٠٢٤م)،
<https://qiraatafrican.com/23129/تداعيات-تهديد-الصومال-بدعم-حركات-التم>.
- (٢٧) هاشم علي حامد، «ماذا يعني أن تحتفل إثيوبيا 'الحبيسة' بخريجي 'البحرية'؟» إندبندنت عربية، (٢٠، يوليو، ٢٠٢٥م)،
<https://www.independentarabia.com/node/628170/سياسة/تقارير/ماذا-يعني-أن-تحتفل-إثيوبيا-الحبيسة-بخريجي-البحرية؟>.
- (٢٨) «وساطة تركية: المآلات المحتملة للتوترات المتصاعدة بين الصومال وإثيوبيا؟» المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٣، يوليو، ٢٠٢٤م)،
<https://futureuae.com/cache.sql.tar.gz/Mainpage/Item/9426/وساطة-تركية-المآلات-المحتملة-للتوترات-المتصاعدة-بين-الصومال-وإثيوبيا>.
- (٢٩) محمد عاشور مهدي، فرص وتحديات المساعي الإثيوبية للوصول إلى البحر الأحمر، الملف المصري، ع ١٢٥ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٢٥م)،
<https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasrv/125/files/downloads/Malaf-125-Feb-2025-Final.pdf>.

إثيوبيا وإريتريا: تحالف مأزوم وصدام متجدد في القرن الإفريقي

د. نورا علي معروف، باحثة بالشأن الإفريقي، القاهرة.

منطقة القرن الإفريقي، ظلّت لعقود ساحة للصراعات الحدودية والسياسية المكرورة، تتقاطع فيها العوامل العرقية، والأمنية، والتدخلات الإقليمية، والدولية. وفي قلب هذه المنطقة المضطربة، تقف إريتريا وإثيوبيا كطرفين تاريخيين، في نزاع حدودي عميق، تتجدّد ملامحه كلما بدت تسوية أو هدنة. وعلى الرغم من توقيع اتفاق سلام في عام ٢٠١٨م، فقد عاد التوتر مجدّداً في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥م، مع تبادل الاتهامات بين الطرفين، وتحركات عسكرية ملحوظة، ممّا فتح الباب أمام مخاوف من اندلاع مواجهة عسكرية جديدة.

تُمثّل العلاقات الإثيوبية - الإريترية أنموذجاً ديناميكياً معقّداً، في هندسة التفاعلات الجيوسياسية في القرن الإفريقي؛ إذ تتأرجح بين ثنائيات التحالف والتنافر، والتكامل والصراع، بفعل تشابك البنى الأمنية، والتاريخية، والعرقية، ومراكز الثقل الجيوسراتيجي في الإقليم، منذ توقيع اتفاق بريتوريا في نوفمبر عام ٢٠٢٢م، بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية، وجبهة تحرير تيغراي، واتخاذ المسار التفاعلي بين أديس أبابا وأسمرة تزايداً في مؤشرات الفتور الإستراتيجي، والتصدع البنيوي، نتيجة لتباينات جوهرية في الرؤية السياسية لكيفية إنهاء الصراع، واصطفافات الطرفين حيال أدوار الفواعل الدولية، لا سيّما واشنطن وشركاؤها الغربيون، في ترتيبات ما بعد النزاع.

ويُضاف إلى ذلك تعقيد متنامٍ، ناجم عن الاتهامات الموجهة لإريتريا بعرقلة مسارات السلام، بالإبقاء على وجودها العسكري في إقليم تيغراي، وتنامي شبكات نفوذها غير الرسمي في الداخل الإثيوبي، خصوصاً دعم فصائل الأمهرة المعارضة لسياسات المركز الفيدرالي. وقد شكّل إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد في أكتوبر عام ٢٠٢٣م،^(١) عن مسعى إستراتيجي لتأمين منفذ بحري لإثيوبيا، نقطة تحول جوهرية في طبيعة العلاقة بين الدولتين، ممّا أدّى إلى ازدياد حدة التوتر في العلاقات الثنائية بينهما، في ظل بيئة إقليمية هشة ومُحفّزة لتصاعد مؤشرات الاستعداد، لمواجهة عسكرية محتملة، باتت تلوح في الأفق.

وضمن هذا السياق المركب، تُمثّل دراسة مستقبل العلاقات الإثيوبية - الإريترية مدخلاً تحليلياً، لفهم التغيّرات البنيوية في توازنات القوى في منطقة القرن الإفريقي؛ حيث تُسلّط هذه الورقة الضوء على العوامل الجوهرية، التي تحول دون الوصول إلى تسوية دائمة للنزاع بين إثيوبيا وإريتريا، واحتمالات انفجار الوضع عسكرياً، في ظل السياق الإقليمي والدولي الراهن، وفرص التسوية أو التصعيد، في ظل تحديات داخلية، وضغوط إقليمية ودولية متزايدة، وهو ما نتناوله من خلال المحاور الآتية:

أولاً - جذور العلاقة الإثيوبية - الإريترية: من العداء البنيوي إلى التقارب التكتيكي

تُمثّل العلاقات الإثيوبية - الإريترية أنموذجاً تقليدياً للصراعات «ما بعد الاستعمارية»، ذات الطابع البنيوي، والتي تغذت على تراكم هويات متنافرة، ونزاعات حدودية غير محسومة، وعُقدة الجغرافيا السياسية، التي اختزلت مخرجاتها في معادلة «الدولة الحبيسة، والدولة الساحلية»؛ فمُنذ استقلال إريتريا رسمياً عن إثيوبيا في عام ١٩٩٣ م، عقب استفتاء شعبي أشرفت عليه الأمم المتحدة، بقيت العلاقات الثنائية مشوبة بالحذر والشك المتبادل، رغم الروابط التاريخية والثقافية التي تربط بين الشعبين.^(٢)

وقد اندلعت حرب شاملة بين إثيوبيا وإريتريا في مايو ١٩٩٨ م، واستمرت حتى عام ٢٠٠٠ م، ممّا أدّى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتحوّلها إلى خصمين إقليميين. وعلى الرغم من أن النزاع بدأ في بلدة «بادمي» الحدودية، إلّا أنه سرعان ما كشف عن خلافات أعمق، تتعلق بمكانة إريتريا كدولة مستقلة، وحدود النفوذ السياسي للمركز الإثيوبي. وفي عام ٢٠٠٢ م، أصدرت لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية التابعة للأمم المتحدة (EEBC) قراراً، يقضي بتبعية بادمي لإريتريا، غير أن إثيوبيا رفضت تنفيذ القرار على الأرض، وهو ما أسهم في تعميق الانقسام السياسي والأمني بين الجانبين، وأبقى حالة «اللاحرب واللاسلم» قائمة بينهما.^(٣)

بقيت العلاقة في حالة جمود حتى عام ٢٠١٨ م، حين أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي الجديد آنذاك، أبي أحمد، في إطار سياسة «الانفتاح الإقليمي»، استعداداً لتطبيق قرار اللجنة الحدودية، وهو ما مهّد لاتفاق السلام التاريخي في جدة عام ٢٠١٨ م، برعاية سعودية. وقد عُدّ هذا الاتفاق نقطة تحول؛ فقد أعيد فتح السفارات، واستؤنفت الرحلات الجوية، وأعلن عن إنهاء حالة الحرب رسمياً.^(٤)

لقد أدّى التحسّن غير المسبوق في العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا في يوليو عام ٢٠١٨ م إلى تغيير نمط التعامل الدبلوماسي بين الطرفين؛ فقد توقّف البلدان عن زعزعة الاستقرار المتبادل، وأعادوا تفعيل البعثات الدبلوماسية، واستأنفا الرحلات الجوية بعد عقود من الجمود. وقد حظي الزعماء الإثيوبيون والإريثريون

بإشادة كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، لمبادرتهم في استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وقد فازت العلاقات الطبيعية بين إثيوبيا وإريتريا بجائزة نوبل للسلام لرئيس الوزراء أبي أحمد.^(٥) ومع ذلك، لم يترجم هذا الاتفاق إلى شراكة مؤسسية دائمة، بل ظلّ تقارباً تكتيكياً، تدفعه ضرورات لحظية، تتعلق بتعزيز مواقف النظامين داخلياً، واحتواء التهديدات المشتركة، خصوصاً من جبهة تحرير تيغراي. ويلاحظ أن التقارب لم يكن مصحوباً بترتيبات قانونية واضحة لإدارة الحدود، أو المصالح الاقتصادية المشتركة، وهو ما جعله هشاً، وقابلاً للارتداد في أي لحظة توتر. وتأسيساً على ذلك؛ فقد مثلّ اتفاق عام ٢٠١٨م تطوراً إيجابياً في مرحلة سياسية، اتّسمت بالجمود والاضطراب، لكنه لم ينجُ من منطق الصراعات العميقة التي لم تُحل. وتحول سريعاً إلى تحالف ظرفي ضد عدو مشترك (تيغراي)، ثم إلى صراع مصالح متجدد. ومع غياب مؤسسات مراقبة وتنفيذ، عادت الأمور إلى مربع التصعيد، مع مخاوف حقيقية من انفجار جديد على الحدود في عام ٢٠٢٥م. كما تعزّزت الشكوك حول ديمومة هذا التحالف، في ظل اختلاف جذري في توجهات النظامين؛ فأبي أحمد يناهز بإصلاحات سياسية ومركزية الدولة، بينما يُعد نظام الرئيس الإريترى أساساً أفورقي، من أكثر النظم انغلاقاً في القارة الإفريقية، ويخشى أي نموذج فيدرالي، قد يشجع على الانفصال، أو التعددية السياسية داخل بلاده. وهكذا، فإن جذور العلاقة الإثيوبية - الإريترية تُظهر مفارقة بنيوية؛ فالعداء العميق لم يُحلّ، بل «حُيد» بالضرورة الأمنية، دون أن يعالج في إطار مؤسسي، أو ثقة متبادلة، وهو ما يفسر التوترات التي عادت للظهور، عقب توقيع اتفاق بريتوريا عام ٢٠٢٢م.

ثانياً - اتفاق بريتوريا وانهيار الاصطفاف المشترك ضد تيغراي (٢٠٢٢)

شكّل توقيع اتفاق بريتوريا للسلام بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية، وجبهة تحرير تيغراي في ٢ نوفمبر عام ٢٠٢٢م، لحظة فارقة في المشهد الإثيوبي الداخلي، وارتداداً سياسياً، زلزل التفاهات الهشة، التي كانت قائمة بين أديس أبابا وأسمرة، منذ تحالفهما العسكري ضد قوات تيغراي، في الحرب الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢م. وعلى الرغم من أن الاتفاق جاء لإنهاء صراع دموي، خلّف نحو ٦٠٠ ألف من الضحايا، ودماراً واسعاً في إقليم تيغراي، إلا أن تداعياته الإقليمية - لا سيما على العلاقة الإثيوبية - الإريترية - كانت عميقة وخطيرة.^(٦)

وسيقاً على هذا، فإن تجدد الحرب في تيغراي، أو اندلاع حرب إقليمية بين إريتريا وإثيوبيا، من شأنها أن تشكّل أزمة اقتصادية وإنسانية وأمنية في القرن الإفريقي، سيكون لها آثار مضاعفة في جميع أنحاء

القارة؛^(٧) فقد نشر معهد «Clingendael Institute» ومقره هولندا، تنبيهاً في ٦ مارس عام ٢٠٢٥م، يحذر فيه من أن الصراع سيؤدي - على الأرجح - إلى موت ودمار هائل للدولتين؛ إريتريا وإثيوبيا.^(٨) دخلت إريتريا الحرب إلى جانب حكومة آبي أحمد، في إطار تحالف: «عدو عدوي صديقي»؛^(٩) فقد استهدفت أسمرة تقويض نفوذ جبهة تيغراي، التي ظلت تُعدُّ خصمها الأساسي منذ الاستقلال، نظرًا لدورها المركزي في الحرب الإثيوبية - الإريترية (١٩٩٨-٢٠٠٠م)، عندما كانت التيغراي تقود الحكم في أديس أبابا. وعدَّ العديد من المحللين، أن التنسيق الأمني بين أسمرة وآبي أحمد في تلك المرحلة، هو ما أنقذ الحكومة الإثيوبية من الانهيار العسكري في أواخر عام ٢٠٢٠م، حين تقدّمت قوات تيغراي حتى مشارف العاصمة.^(١٠)

يبدو أن العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا عادت إلى نقطة الجمود، في أعقاب انتهاء حرب تيغراي؛ فقد أعربت إريتريا عن قلقها بشأن هدنة السلام الموقعة، وعدّتها طعنة في الظهر من قبل شريكها في الحرب: الحكومة الفيدرالية لإثيوبيا. ونتيجة لذلك، عرقلت إريتريا تنفيذ هدنة بريتوريا؛ حيث لا تزال القوات الإريترية تحتل أراضي تيغراي، حتى بعد مرور سنوات من توقيع هدنة بريتوريا، لقد جلبت هدنة بريتوريا تباطؤًا في التقارب المتجدد بين إثيوبيا وإريتريا.

غير أن مفاوضات بريتوريا، التي رعاها كلّ من الاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة، أبرمت دون مشاركة إريترية رسمية، ما أثار غضب أسمرة، التي رأت في الأمر تجاوزًا متعمدًا لدورها، وتحولًا في التوضع الإثيوبي، بعيدًا عن شراكاتها العسكرية. وجاء الاتفاق مشروطًا بانسحاب «القوات الأجنبية وغير النظامية» كافة من إقليم تيغراي، وهو ما فُسر - صراحة - على أنه مطالبة بخروج القوات الإريترية، الأمر الذي رفضته أسمرة، وبدأت في المماطلة بتنفيذه.^(١١)

فلا تزال معظم بنود الاتفاق الإثيوبي الإريترية لم تُنفذ، وفي مقدمتها استعادة إريتريا سيادتها على منطقة «بادمي» التي تمثل السبب الرئيس للحرب الأولى بين البلدين، خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠م)، ممّا قد يفاقم التوترات بين الطرفين في حالة تصعيدهما. بينما تتهم جبهة تحرير تيغراي الحكومة الإثيوبية، بالانفصال من تنفيذ بنود اتفاق بريتوريا، وانتهاكه باستمرار، والسعي نحو فرض شروط جديدة من جانب واحد، على السلطات الإقليمية في إقليم تيغراي، ومحاولة اختلاق أزمات سياسية داخلية هناك. وهو ما ينذر باحتمال تجدد الصراع العسكري في الشمال الإثيوبي، وما قد يترتب عليه من تهديد للاستقرار الداخلي في إثيوبيا، وعلى الصعيد الإقليمي في القرن الإفريقي.^(١٢)

كما أفرز الاتفاق انقسامات عميقة، داخل المشهد الإثيوبي الداخلي نفسه، لا سيّما في أوساط قومية الأمهرا، التي عدّت أن الاتفاق يتجاهل حقوقهم الإقليمية، خصوصًا في المناطق المتنازع عليها، كـ «ولكيت» غرب

الإقليم،^(١٣) وهو ما دفع بعض فصائلهم إلى التمرد، ورفض نزع السلاح. ويُعتقد أن إريتريا - ضمن تصوراتها لموازنة النفوذ داخل إثيوبيا - قدّمت دعماً لوجستياً أو سياسياً لتلك الفصائل، في محاولة لتقويض مشروع أبي أحمد في إعادة هيكلة النظام الفيدرالي.^(١٤)

وتسبب اتفاق بريتوريا بحدوث تغيّرات دراماتيكية كبيرة في خريطة التحالفات؛ فقد كانت حكومة أبي أحمد، وكُلٌّ من إريتريا وقومية أمهرا، تجمعهم الأهداف والتهديدات المشتركة نفسها، الدافعة للدخول في تحالف حرب ضد عدو مشترك، تمثّل في «جبهة تحرير تيغراي»، والتي طالما بقيت عقبة أمام طموحاتهم النخبوية، ولا سيّما وقوف الجبهة حجر عثرة، أمام تقارب أديس أبابا مع أسمرة، ومشروع أبي أحمد الرامي إلى تغيير الحكم القائم على الفيدرالية العرقية، لصالح تعزيز المركزية، والذي كان ينسجم في البداية مع توجهات النظام الإريتري، ويخدم القوميين الأمهرا؛ إذ يُعزّز فرصهم في إحياء حلمهم بالعودة لحكم البلاد، قبل أن تتكشف لاحقاً تصعيد خلافات حول درجة التغيير ونوعيته،^(١٥) وقد انعكس هذا التصعيد في سلوك الطرفين في عام ٢٠٢٤م؛ فقد أعلن النظام الإريتري التعبئة العامة، وحشد قواته العسكرية على الحدود، إلى جانب قرارات، مثل: حظر استخدام الخطوط الجوية الإثيوبية في مطار أسمرة.^(١٦) هذه التطورات أثارت مخاوف من احتمال اندلاع صراع إقليمي، رغم العراقيل والقيود، التي قد تعيق تحقق هذا السيناريو، إضافة إلى التصريحات الرسمية من كلا الطرفين، التي تنفي وجود نية للدخول في مواجهة عسكرية مفتوحة.

وإجمالاً، يُعد اتفاق بريتوريا نقطة تحول حاسمة، في فهم التصدعات الحديثة في العلاقة الإثيوبية - الإريتريّة؛ إذ كسر اصطفاًفاً عسكرياً مؤقتاً، وعزّى هشاشة الأسس التي قامت عليها الشراكة بين النظامين، وهو ما يجعل العودة إلى المواجهة خياراً وارداً، في ظل البيئة الجيوسياسية المتقلبة في القرن الإفريقي.

ثالثاً - التمدد الإريتري داخل الجغرافيا الإثيوبية: النفوذ الخفي وديناميات الدعم غير الرسمي

تبدو الإستراتيجية الإريتريّة امتداداً لتاريخ طويل من التدخلات العابرة للحدود؛ فقد سعت أسمرة منذ زمن طويل إلى فرض نفوذها الإقليمي، بتحالفات غير رسمية، مع فاعلين مسلحين من غير الدول، وهي إستراتيجية تهدف إلى التعويض عن محدودية قدراتها العسكرية التقليدية.

وتُشير مؤشرات ما بعد اتفاق بريتوريا إلى تحولات لافتة في طبيعة الدور الإريتري داخل إثيوبيا، إذ لم تقتصر مساهمة أسمرة على الدعم العسكري العلني خلال الحرب ضد جبهة تحرير تيغراي، بل امتدّت لتشمل أنماطاً من النفوذ السياسي والأمني غير الرسمي في بعض المناطق الإثيوبية؛ فلاحظ المراقبون، أن

تورط إريتريا في إثيوبيا، لم ينتهِ مع وقف الأعمال العدائية في تيغراي؛ فالقنوات غير الرسمية للتأثير – السياسية والعسكرية – لا تزال نشطة بوجه خاص في المناطق الحدودية؛^(١٧) وفي الواقع، لم يتلاش النفوذ العسكري والسياسي لإريتريا، وتوجد مؤشرات موثوقة، على استمرار التأثير غير الرسمي لإريتريا في شمال إثيوبيا، لا سيما في القضايا المرتبطة بالأمن.^(١٨)

وفي هذا السياق اتهم المسؤولون الإثيوبيون إريتريا، والجهة الشعبية لتحرير تيغراي، بإقامة تحالف ضد إثيوبيا، لكنهم نفوا هذه الاتهامات.^(١٩) وقالت مصادر دبلوماسية لوسائل الإعلام الفرنسية: إن هناك تقارباً ملحوظاً بين فصائل الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وإريتريا، ينطوي على «بعض الاتصالات على الأقل»، وقد يشمل سلسلة من الاجتماعات في أوائل عام ٢٠٢٥م، وعلى الرغم من زعم إريتريا أنها «سحبت قواتها إلى حدودها السيادية المعترف بها دولياً»، فإنه لا يزال الجيش الإريتري يحتل مساحات شاسعة من شمال تيغراي.^(٢٠)

اشتدت حركات التمرد في أروميا وأمهر في عام ٢٠٢٤م، ممّا زاد من تحدّي سلطة الحكومة الفيدرالية. وفي أمهر، شنت ميليشيا فانو هجمات على المدن الكبرى في عام ٢٠٢٣م، بما في ذلك بحر دار، عاصمة المنطقة. وتساعد القتال بالمثل في أروميا؛ فقد كثفت الحكومة جهودها ضد «جيش تحرير أروميا»، مع انتشار العنف بالقرب من أديس أبابا، ممّا يشير إلى الفشل في إنفاذ أحكام نزع السلاح، المنصوص عليها في اتفاقية بريتوريا.^(٢١)

وفي هذا السياق، حشدت إريتريا قوات احتياطية، وشاركت في تجنيد نشط للمجندين، وفرضت حظراً على السفر إلى الخارج على مواطنيها، وسط تصاعد التوتر مع إثيوبيا. ومن جانبها، استضافت الحكومة الإثيوبية في ٢٥ يناير عام ٢٠٢٥م، مؤتمراً لحركة إريتريّة معارضة للنظام في أسمرة – حركة الثورة الزرقاء-^(*) والتي تسعى إلى إسقاط نظام أفورقي، وهو ما عدّه مراقبون تصعيداً سياسياً واضحاً.^(٢٢) وفي موازاة ذلك، صدرت تهديدات من بعض المسؤولين الصوماليين، بدعم جماعات معارضة مسلحة ضد النظام الإثيوبي، بهدف الضغط على أديس أبابا للتراجع عن اتفاقها مع «أرض الصومال». ومن شأن هذه التطورات المتداخلة، أن تُهدد الطريق أمام تصعيد إقليمي واسع، إذا لم تتمكن دول القرن الإفريقي من اعتماد آليات فعّالة لتسوية النزاعات، وتخفيف حدة التوتر المتصاعد فيما بينها.^(٢٣)

* حركة الثورة الزرقاء، هي حركة إريتريّة معارضة في الشتات، تهدف إلى تغيير النظام في إريتريا، وإقامة نظام ديمقراطي وسلمي، وتعرف أيضاً باسم: لواء نحاميدو، وأصبحت حركة الثورة الزرقاء رمزاً للمقاومة ضد النظام القمعي في إريتريا؛ فقد أعلنت عن تشكيل جناح مسلح مدعوم من إثيوبيا، بهدف الإطاحة بنظام الرئيس الإريتري أساس أفورقي. وجاء هذا الإعلان بعد مؤتمر واسع عقده الحركة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في ٢٧ يناير عام ٢٠٢٥م، حيث تجمع الآلاف من أعضاء الشتات الإريتري، في حدث يمثل نقطة تحول كبيرة في جهود الحركة.

للمزيد انظر: حيدر الموسوي، «حركة الثورة الزرقاء تشكل جناحاً مسلحاً للإطاحة بنظام أفورقي في إريتريا بدعم إثيوبي»، المنشور، (٣١، يناير، ٢٠٢٥م).

/حركة-الثورة-الزرقاء-تشكل-جناحاً-مسلحاً/ <http://elmanshar.com/2025/01/31/>

رابعًا- الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر: تحولات إستراتيجية ومنعطفات التنافس الإثيوبي - الإريتري

إن الوصول إلى البحر أمرٌ جوهريٌّ لطموحات أبي أحمد؛ إذ يرى أن نفوذه في منطقة القرن الإفريقي سيكون من المستحيل توسيعه دون الوصول إلى منفذ على البحر الأحمر،^(٢٤) ويمثل البحر الأحمر نقطة تقاطع بين الطموحات الوطنية الإثيوبية، والضرورات الأمنية الإريتريّة، ما يجعل من هذه الجبهة أحد أبرز مساح التوتر بين البلدين، في مرحلة ما بعد اتفاق بريتوريا؛ إذ لا يمكن فهم التعقيدات الراهنة في العلاقة بين أديس أبابا وأسمرة، من دون مقارنة التوترات حول مسألة الوصول إلى البحر، كمُحدّد هيكلي لطبيعة التفاعلات الإقليمية في القرن الإفريقي.

فمنذ فقدان إثيوبيا لمنفذها البحري بعد استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م، ظلّ هذا العامل حاضراً في تشكيل توجهات السياسة الخارجية الإثيوبية، فقد ارتبط مفهوم «الأمن القومي» في الفكر الإستراتيجي الإثيوبي بضرورة الوصول إلى البحر، سواء عبر اتفاقيات ثنائية، أو من خلال أدوات الردع، أو الضغط السياسي. وقد استُخدم ميناء جيبوتي لاحقاً كمنفذ رئيس للتجارة الإثيوبية، لكن الاعتماد شبه الحصري (أكثر من ٩٠٪) على هذا الممر، جعل من إثيوبيا دولة حبيسة، معرضة لمخاطر الانكشاف السياسي.^(٢٥)

وفي موازاة هذا، جاءت تصريحات أبي أحمد في ١٣ أكتوبر عام ٢٠٢٣م، التي أعلن فيها لأول مرة^(٢٦) عن عزم بلاده السعي إلى منفذ بحري «عادل»، عبر ترتيبات سياسية أو اقتصادية، أو حتى عسكرية إذا لزم الأمر، لتدفع بالعلاقات الإثيوبية - الإريتريّة نحو منعطف حرج؛ فرغم أن أبي أحمد لم يذكر إريتريا صراحة، إلّا أنّ التلميحات الجغرافية والتاريخية، فُهمت على أنها تتعلق بموانئ إريتريّة، مثل: مصوع، وعصب، وهو ما أثار ردود فعل رسمية غاضبة من أسمرة، التي رأت في الأمر تهديداً مباشراً لسيادتها الإقليمية.^(٢٧)

من جانبها، تعدّ إريتريا السيطرة على موانئها أولوية وجودية، وترى أن أي تنازل لإثيوبيا، ولو تحت صيغة استئجار، يهدّد استقرارها الداخلي، ويضعف سيادتها المتماسكة. وقد عبّر الرئيس أسياس أفورقي في عدة خطابات داخلية، عن رفضه التام لفكرة التنازل عن أي جزء من السواحل، «تحت أي ظرف»، ما يعكس تمسكاً بمفهوم سيادي صلب، يصعب اختراقه بأدوات الدبلوماسية التقليدية.^(٢٨)

وفي الوقت ذاته، تسعى إثيوبيا إلى تنويع خياراتها البحرية، لتقليل الاعتماد على جيبوتي، وقد دخلت في مفاوضات سرية وعلنية مع الصومال، والسودان، وجيبوتي نفسها، حول استخدام موانئ بديلة، غير أن المزايا الجغرافية للموانئ الإريتريّة، تجعلها الخيار الأكثر جدوى من الناحية اللوجستية والاقتصادية.^(٢٩) وطبقاً لهذا السياق، فقد جاءت مواقف دول الجوار رافضة لهذا السلوك الإثيوبي، حول المياه والمنافذ، والتهديد بالوصول إلى البحر على حساب السيادة الوطنية للدول؛ إذ رفضت إريتريا إعطاء منفذ لإثيوبيا؛

وأكد الرئيس أسيااس أفورقي أن الحفاظ على البحر الأحمر، هو التزام جماعي للدول المرتبطة به مباشرة، مطالبًا بتشكيل قوة عسكرية متحالفة بين الدول المطلة على البحر الأحمر. وفي الصومال لاقت الدعوة رفضًا رسميًا، مع تأكيد التزام الصومال بالتعاون الإقليمي، كما أكدت جيبوتي أن مزاعم إثيوبيا تتجاوز الواقع الجغرافي والتاريخي لدول المنطقة.^(٢٠)

وفي يناير عام ٢٠٢٤م، وقّعت إثيوبيا اتفاقية مع أرض الصومال، مُنحت بموجبها عقد إيجار لمدة ٥٠ عامًا لشريط ساحلي بطول ٢٠ كم، مقابل الاعتراف باستقلال أرض الصومال. وقد فاقمت هذه الخطوة التوترات الإقليمية؛ إذ ترى الصومال في استقلال أرض الصومال تهديدًا لسلامتها الإقليمية، بينما تخشى إريتريا أن تُعرض أفعال إثيوبيا سيادتها للخطر، لا سيّما فيما يتعلق بميناء عصب.^(٢١)

ورددًا على ذلك، عزّزت مصر وإريتريا علاقاتهما مع الصومال، وتوجّحت بالقمة الثلاثية في أسمرة في أكتوبر عام ٢٠٢٤م، فقد اتفقت الدول الثلاث على تعزيز التعاون الأمني، ويهدف هذا التحالف إلى موازنة نفوذ إثيوبيا المتنامي، وطموحاتها في الوصول إلى البحر الأحمر، وتعدّ هذه القضية بؤرة توتر بالغة الأهمية في منطقة القرن الإفريقي.^(٢٢)

وهكذا، فإن الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر، لم تعد مسألة لوجستية بحتة في العلاقات الإثيوبية - الإريترية، بل أصبحت محورًا لصراع مرّكب على النفوذ، تحكمه الحسابات السيادية، والتدخلات الخارجية، ويُرجّح أن تبقى هذه المسألة، إحدى أهم بؤر التوتر بين البلدين، وربما تكون الشرارة لصدام مباشر، إذا لم تُحتو بترتيبات إقليمية شاملة.

خامسًا - ارتدادات التصدّع الإثيوبي - الإريترى على بنية الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي

لم تقتصر تداعيات تفكك التفاهم الإثيوبي - الإريترى بعد عام ٢٠٢٢م، على مسار العلاقات الثنائية بين البلدين، بل امتدّت لتحدث ارتدادات عميقة على منظومة الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي؛ باعتبار أن الطرفين يُمثّلان قوّتين محوريّتين في توازنات الإقليم، ويمكن إبراز أهم ارتدادات التصدّع الإثيوبي - الإريترى على بنية الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي، وذلك على النحو الآتي:

١- أدّى التصعيد المتبادل بين إثيوبيا وإريتريا إلى خلخلة ميزان القوّة الهشّ في الإقليم؛ فقد دخلت القوى المجاورة كالسودان، والصومال، وجيبوتي، في حالة من الترقّب الحذر، وأحيانًا لإعادة الاصطفاف السياسي^(٢٣). فعلى سبيل المثال، سعت الحكومة الصومالية إلى التقارب مجددًا مع إثيوبيا، في ملف مكافحة «حركة الشباب» الإرهابية، أواخر فبراير عام ٢٠٢٥م.^(٢٤)

٢- تصاعد خطر الانفجار داخل إثيوبيا نفسها، نتيجة التوترات المستمرة مع الأقاليم الفيدرالية، والتي فشلت الحكومة المركزية في احتوائها بالحلول السياسية أو الأمنية. وقد استغلت إريتريا هذا التفكك البنوي لتعزيز دورها كفاعل «غير مباشر»، بدعم مجموعات داخل إثيوبيا، وهو ما جعلها أشبه بـ«محور مقاومة داخلي» ضد مشروع الدولة المركزية، علاوة على أن من شأن الحرب في إثيوبيا، أن تخلق فرصاً للجهات الإرهابية، من خلال توسيع رقعة عدم الاستقرار الممتدة عبر إفريقيا، من دول الساحل المنكوبة «بالجهاديين» في غربي إفريقيا، ومن المرجح أن يفعلوا الشيء نفسه في إثيوبيا.^(٣٥)

٣- أعاد التوتر بين أديس أبابا وأسمرة تفعيل خط الصدع الجيوسياسي حول البحر الأحمر، الذي شهد في السنوات الأخيرة تموضعا عسكريا كثيفا لقوى إقليمية ودولية، ومن بينها: روسيا، والإمارات، وتركيا، والصين. وتخشى العديد من الأطراف أن يتسبب الصراع الإثيوبي-الإريتري في عسكرة جديدة للممرات البحرية، أو أن يؤدي إلى انقسام في مواقف الدول المطلة على البحر، ومن ثم إلى سباق نحو تحالفات أمنية متضاربة.

وفي هذا السياق، يمكن للأطراف الخارجية، مثل: الصين، وتركيا، ودول الخليج، أن تسعى إلى استقرار الوضع، بسبب علاقاتها واستثماراتها الكبيرة في إريتريا وإثيوبيا؛ فالصين لديها اتفاقية دفاع مع إثيوبيا، وتركيا قدّمت طائرات بدون طيار لإثيوبيا خلال حرب تيغراي، وأظهرت علاقاتها القوية مع نظام أبي أحمد، عندما توسط في اتفاقية الوصول إلى الميناء بين إثيوبيا والصومال في عام ٢٠٢٤م. وكانت الإمارات داعماً قوياً لأبي أحمد منذ عام ٢٠١٨م،^(٣٦) وأنشأت جسراً جويّاً لدعم إثيوبيا في حرب تيغراي، ورعت الجهود الإثيوبية للوصول إلى البحر الأحمر، لتأمين المزيد من الموانئ الإماراتية على البحر الأحمر. وتتمتع روسيا بعلاقة قوية مع إريتريا، بل وناقشت تأمين ميناء على ساحل البحر الأحمر في إريتريا، في عام ٢٠٢٣م، لكنها تشارك مع إثيوبيا بانتظام، في منديات مثل: القمة الروسية الإفريقية، ودول البريكس.^(٣٧)

٤- أسهمت هذه التوترات في إضعاف الآليات الإقليمية المعنية بمنع النزاعات، وعلى رأسها IGAD، التي بدت عاجزة عن التدخل الفاعل في الخلاف بين إثيوبيا وإريتريا. كما أن تعدد الوسطاء، وتضارب الأجندات الدولية، قد يسهمان بإضفاء الطابع الإقليمي على الصراع بين البلدين، والذي من شأنه أن يزيد من زعزعة استقرار منطقة البحر الأحمر.^(٣٨)

وإجمالاً، فإنّ تصدّع العلاقات الإثيوبية - الإريتريّة، لا يمثّل مجرد أزمة ثنائية، بل هو عامل محوري لإعادة ترتيب أولويات الأمن الإقليمي، ونقطة ضغط خطيرة على استقرار القرن الإفريقي ككله. وإذا لم يُحل التوتر بمسارات سياسية متعدّدة المستويات، فإنّ المنطقة قد تواجه تصعيداً مرگّباً، يصعب احتواؤه على المدى القريب والبعيد.

سادسًا - سيناريوهات العلاقة المستقبلية بين إثيوبيا وإريتريا: بين مسارات الاحتواء والتصعيد العسكري

في ظلّ التفاعلات المتسارعة على صعيد العلاقة الإثيوبية – الإريترية بعد اتفاق بريتوريا، يتبلور أمام صانع القرار الإقليمي والدولي طيف واسع من السيناريوهات المحتملة، لمستقبل العلاقة بين الطرفين، وتباين من حيث درجة الواقعية السياسية التي تحكم تحققها، ومدى تفاعلها مع المتغيرات الداخلية والإقليمية. ويمكن إجمال أبرزها في مسارات ثلاث:

الأول - سيناريو الاحتواء السياسي المشروط

يفترض هذا السيناريو إمكانية التوصل إلى صيغة سياسية محدودة لاحتواء التصعيد، تقوم على ترتيبات غير رسمية، تعيد فتح قنوات الاتصال الأمنية والدبلوماسية بين البلدين، برعاية أو ضمانات إقليمية محدودة، ربما بواسطة أطراف مثل: الاتحاد الإفريقي، أو الدول الخليجية.

الثاني - سيناريو التصعيد العسكري المحدود

يُعدّ هذا السيناريو في حال فشل ترتيبات الاحتواء السياسي، خصوصًا في ظل تموضع القوات على جانبي الحدود، وتساعد الخطاب القومي في كلّ من أديس أبابا وأسمرة. وتُرجّح الدراسات أن المواجهة – إن وقعت – ستكون على شاكلة «حرب حدودية محدودة»، لكنها ستكون أكثر تعقيدًا، نتيجة اختلاف بنية الجيش الإثيوبي، وتورط ميليشيات محلية في المواجهة. ويخشى مراقبون أن يتحول هذا التصعيد إلى حرب استنزاف، تجهد الطرفين، وتقوّض الاستقرار الإقليمي برمّته.

الثالث - السيناريو الأكثر ترجيحًا حرب باردة دون صدام مباشر

تظلّ العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا في حالة من «الخصومة الهادئة»، مع استمرار التوترات اللفظية والعسكرية، دون انزلاق إلى مواجهة مفتوحة، ويركّز الطرفان على تعزيز وضعهما الداخلي والإقليمي، في بيئة تنافسية محتدمة.

وإجمالًا؛ فإن سيناريو «حرب باردة دون صدام مباشر» يبقى الأكثر واقعية في المدى القصير. وتشير معظم المؤشرات، إلى أن العلاقة الإثيوبية الإريترية ستظلّ تتسم بـ«البرود المحكوم»، أي أنها لن تنزلق إلى مواجهة عسكرية شاملة، لكنها في الوقت ذاته لن تشهد اندماجًا أو تعاونًا مؤسسيًا حقيقيًا. وسيظل الطرفان يستخدمان أدوات ناعمة وأمنية للضغط، دون الانزلاق إلى صدام مباشر، إلّا إذا طرأت تغيّرات جذرية في القيادة أو البيئة الإقليمية.

خاتمة

تكشف الدراسة التحليلية لمسار العلاقة بين إثيوبيا وإريتريا عن تحوّل بنيوي عميق في ديناميات التفاعل بين البلدين، لا يعكس تحوّلًا في الأولويات الوطنية والإستراتيجيات الأمنية فقط، وإنما يعكس - أيضًا - تصدّعات متزايدة في بنية الإقليم كله؛ إذ انتقلت العلاقة من حالة تحالف حذر، فرضته ضرورات الحرب ضد جبهة التigre، إلى حالة خصومة صامتة، ترتسم في ملامحها مؤشرات احتقان جيوسياسي، يتجاوز الطابع الثنائي، ليشمل أبعادًا إقليمية ودولية متشابكة.

وقد بينت الدراسة أن تآكل التفاهات بين الطرفين جاء نتيجة التباين العميق في تصورات ما بعد الحرب، وتضارب الرؤى حول إعادة تشكيل الدولة الإثيوبية، ومستقبل النفوذ الإريتري في الداخل الإثيوبي، فضلًا عن التنافس المتصاعد حول ممرّات البحر الأحمر، والتي باتت تشكّل عقدة جيوسياسية مركزية في الخطاب الوطني، لكل من أديس أبابا وأسمرة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أن مستقبل العلاقة بين إثيوبيا وإريتريا سيتوقف على مجموعة عوامل متداخلة، أهمها: قدرة كل طرف على ضبط التفاعلات الداخلية، وموقف القوى الإقليمية المؤثرة، ومخرجات ترتيبات أمن البحر الأحمر، وفاعلية المنظمات الإقليمية خاصة إيقاد «IGAD» والاتحاد الإفريقي، في تفعيل أدوات الوساطة والإنذار المبكر.

وختمًا، فإن مستقبل العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا سيظلّ مرهونًا بقدرة الطرفين على تجاوز منطق «عدو الأوس»، والتعاطي مع تحديات الحاضر، وفق رؤية واقعية، تتجاوز الاعتبارات السيادية الضيقة.

- (1) Rift Valley Institute and Peace Research Facility, *Understanding Ethiopia – Eritrea Relations Since 2018* (Nairobi: Rift Valley Institute, 2024), <https://riftvalley.net/wp-content/uploads/2024/06/Understanding-Ethiopia-and-Eritrea-update-1.pdf>.
- (2) Yalemzewd Dessie, "Ethio-Eritrean Relation: From Jubilant Liaison to Paroxysm Hostility Since 2018," *Insight on Africa*, 17: 1, 2024, 30-44, <https://doi.org/10.1177/09750878241239902>.
- (3) Sally Healy, *Lost Opportunities in the Horn of Africa: How Conflicts Connect and Peace Agreements Unravel* (London: Chatham House, 2008), 11-13, <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Africa/0608hornafrica.pdf>.
- (4) Martin Plaut, *Understanding Eritrea: Inside Africa's Most Repressive State* (Oxford: Oxford University Press, 2019), <https://www.amazon.com/Understanding-Eritrea-Inside-Africas-Repressive/dp/0190669594>.
- (5) Negera Gudeta, "Op-ed: Looming Ethiopia-Eritrea Tension: Is New Cycle of Armed Conflict Imminent?," *Addis Standard*, February 28, 2025, <https://addisstandard.com/looming-ethiopia-eritrea-tension-is-new-cycle-of-armed-conflict-imminent/>.
-"Rising Tensions in Tigray Risk Regional Conflict," *Africa Center for Strategic Studies*, March 24, 2025, <https://africacenter.org/spotlight/rising-tensions-tigray/>.
- (6) Center for Preventive Action, "Conflict in Ethiopia," *Council on Foreign Relations*, March 20, 2025, <https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/conflict-ethiopia>.
- (7) Liam Karr and Kathryn Tyson, "Africa File Special Edition: Tigray Threatens to Spark the Next Eritrean-Ethiopian War and Plunge the Horn of Africa into Crisis," *ISW Press*, March 13, 2025, <https://understandingwar.org/backgrounder/africa-file-special-edition-tigray-threatens-spark-next-eritrean-ethiopian-war-and>.
- (8) Amanuel Gedebo & Guido Lanfranchi, *A Dangerous Frenemy: Averting a Showdown between Eritrea and Ethiopia* (Wassenaar: Clingendael - the Netherlands Institute of International Relations, 2025), https://www.clingendael.org/sites/default/files/2025-03/Alert_Averting_showdown_between_Eritrea_Ethiopia.pdf.
- (9) Dessie, "Ethio-Eritrean Relation: From Jubilant Liaison to Paroxysm Hostility Since 2018".
- (10) Gudeta, "Op-ed: Looming Ethiopia-Eritrea Tension: Is New Cycle of Armed Conflict Imminent?".
- (11) Center for Preventive Action, "Conflict in Ethiopia".
(١٢) أحمد عسكر، علاقات متأرجحة.. محفزات وعوائق اندلاع صراع إقليمي في القرن الإفريقي، الملف المصري، ع ١٢٥ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٥م)، ١٧، <https://acpss.ahram.org.eg/Esdat/MalafMasry/125/files/downloads/Malaf-125-Feb-2025-Final.pdf>.
- (13) Dessie, "Ethio-Eritrean Relation: From Jubilant Liaison to Paroxysm Hostility Since 2018".
- (14) Mebratu Kelecha, "Ethiopia-Eritrea Relations Are Becoming Even More Strained," *LES*, April 16, 2025, <https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2025/04/16/ethiopia-eritrea-relations-are-becoming-even-more-strained>.
- (15) Kelecha, "Ethiopia-Eritrea Relations Are Becoming Even More Strained".
- (16) "Ethiopian Airlines Debunks Eritrean Airspace Ban Rumors Amid Media Claims," *Addis Insight*, October 31, 2024, <https://www.addisinsight.net/2024/10/31/ethiopian-airlines-debunks-eritrean-airspace-ban-rumors-amid-media-claims/>.
- (17) Gudeta, "Op-ed: Looming Ethiopia-Eritrea Tension: Is New Cycle of Armed Conflict Imminent?".
- (18) Gedebo & Lanfranchi, *A Dangerous Frenemy: Averting a Showdown between Eritrea and Ethiopia*.
- (19) Karr and Kathryn Tyson, "Africa File Special Edition: Tigray Threatens to Spark the Next Eritrean-Ethiopian War and Plunge the Horn of Africa into Crisis".

الوساطة التشادية في جمهورية إفريقيا الوسطى (٢٠٢٥)

محمد طاهر زين، صحفي وباحث تشادي، نجامينا.

شكّلت الأزمة في جمهورية إفريقيا الوسطى أحد أكثر الصراعات تعقيدًا في المنطقة، وذلك نتيجة لوجود عوامل داخلية، وإقليمية، ودولية، تغذي استمرار العنف وعدم الاستقرار.^(١) فمنذ الاستقلال عام ١٩٦٠م، شهدت البلاد سلسلة من الانقلابات والعنف الطائفي، ممّا يجعلها واحدة من أكثر الدول هشاشة في القارة.

وفي هذا السياق، برزت تشاد كوسيط إقليمي رئيس، بحكم موقعها الجيوسياسي، وروابطها التاريخية والثقافية مع جمهورية إفريقيا الوسطى. ففي أبريل عام ٢٠٢٥م، قاد الرئيس التشادي محمد إدريس ديبي وساطة جديدة، بين الحكومة المركزية في بانغي، وحركتي: «الاتحاد من أجل السلام» (UPC) بقيادة علي داراسا، و«الحركة من أجل الاسترداد وإعادة التأهيل» (R3) برئاسة عمر عبدالقادر، المعروف باسم سيمبي بوبو، في محاولة لكسر الحلقة المفرغة من العنف، وعدم الاستقرار.^(٢)

ومع ذلك، تثير هذه الوساطة تساؤلات حول جدواها وفعاليتها، خاصة في ظل فشل الوساطات السابقة، وتصاعد التنافس الدولي المحتدم على النفوذ في هذه المنطقة، التي تزخر باحتياطات هائلة من الذهب والألماس.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الورقة إلى دراسة وتحليل أبعاد الوساطة التشادية في عام ٢٠٢٥م، من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس: إلى أي مدى يمكن للوساطة التشادية أن تشكل مسارًا مغايرًا عن المبادرات السابقة، في تحقيق السلام المستدام في جمهورية إفريقيا الوسطى؟ تعتمد الورقة على المنهج التحليلي، القائم على دراسة الوثائق الرسمية، وتقارير المنظمات الدولية، وتحليل مضمون المقابلات المعمقة مع الأطراف الرئيسية الفاعلة، بما في ذلك قادة الحركات المسلحة، والمسؤولون السابقون، والخبراء الدوليون. كما تستخدم الدراسة في إطارها النظري والمرجعي نموذج «الدولة الحارس» (Gatekeeper State)، لتحليل وتفسير دور تشاد كوسيط

إجباري، بحكم موقعها الجيوإستراتيجي، وروابطها العابرة للحدود. كما تحاول الورقة تقييم فرص نجاح هذه الوساطة، في معالجة الإخفاقات الهيكلية التاريخية، وخاصة فيما يتعلق ببرامج نزع السلاح، وإعادة الدمج (DDR)، وفي ظل التنافس الجيوسياسي المحتدم بين القوى الدولية. ومن خلال هذه المعالجة، تسهم الورقة في الأدبيات الأكاديمية، حول وساطات الصراع في إفريقيا، وتسلط الضوء على إشكاليات الوساطات الإقليمية الأحادية، وتأثير التنافس الدولي في فرص تحقيق السلام، وذلك من خلال المحاور الآتية.

أولاً - الإطار النظري والمرجعي: الوساطة الإقليمية ونموذج «الدولة الحارس»

تشكل نظرية «الدولة الحارس» (Gatekeeper State) إطاراً تحليلياً بالغ الأهمية، لفهم تعقيدات الدور التشادي في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ حيث تتجاوز التفسيرات السطحية التي تقدمها النظريات التقليدية للوساطة. ويُعرّف الباحث فرانسيسكو كوبر (٢٠١٨) «دولة البوابة»، على أنها كيان سياسي يتمتع بموقع جيوسياسي إستراتيجي، يُمكنه من التحكم في الوصول إلى منطقة أو موارد معينة، مما يمنحها قدرة غير متكافئة على العمل كوسيط إجباري، أو حاجز بين القوى الدولية والمحلية.^(٣) وتنطبق هذه النظرية بوجه واضح على حالة تشاد، في أزمة جمهورية إفريقيا الوسطى، ويمكن تجسيدها في الأبعاد الثلاثة الرئيسة الآتية:

- ١- السيطرة على العمق الإستراتيجي والوصول الجغرافي: تمتلك تشاد حدوداً طويلة (حوالي ١,١٩٧ كم)، ومتداخلة قبلياً واجتماعياً مع جمهورية إفريقيا الوسطى،^(٤) ممّا يجعلها الممر الإجباري لأي تدخل عسكري، أو إنساني، أو دبلوماسي. وهذا الموقع يحولها إلى «حارس للبوابة»، يتيح أو يمنع أي تدفق للقوات والمساعدات والمبادرات السياسية، وهو ما يفسر -على سبيل المثال- استضافة العاصمة أنجمينا المتكررة للمفاوضات، وكونها ملاذاً للقادة السياسيين والعسكريين لإفريقيا الوسطى.
- ٢- إدارة الأزمة مقابل حلّها: يسلط النموذج الضوء على أن دور «الحارس» قد لا يكون محايداً تماماً؛ فالدولة الحارس تسعى في كثير من الأحيان إلى «إدارة» الأزمة، للحفاظ على نفوذها ومصالحها الاقتصادية والأمنية، وليس بالضرورة إلى «حلّها» بشكل نهائي، الأمر الذي قد يفقدها هذه المكانة الإستراتيجية. وهذا يفسر التناقض الظاهر في الدور التشادي، بين دعمه أحياناً لجماعات مسلحة معينة (كالاتهامات الموجهة له بدعم تحالف الوطنيين، المكون من عدة جماعات مسلحة، بقيادة الرئيس السابق فرانسوا بوزيزيه، الذي كان يشرف على عملياته من مقر إقامته في تشاد قبل انتقاله إلى غينيا بيساو عام ٢٠٢٣)،^(٥) وبين قيادة مبادرات السلام أو دعمها. كما يوضح وزير الخارجية السابق، الذي

يصور دور بلاده كداعم ثانوي وغير مباشر، بقوله: «تشاد شاركت دعماً للوسيط والميسر (اتفاقية الخرطوم ٢٠١٩)، ولم تعمل إلا كعضو في لجنة التيسير الدولية... كان موقفنا إيصال رسالة واضحة للمجتمع الدولي، مفادها: أن انسحاب قواتنا، وإغلاق حدودنا استجابة للضغوط الخارجية، لم يؤدِ إلى استعادة السلام أو الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى».^(٦) وهذا التوصيف، يُظهر أن الوساطة التشادية تندرج ضمن إستراتيجية إدارة الأزمة بدلاً من حلها، حيث تحافظ دولة حارس البوابة على نفوذها، من خلال إثبات ضرورتها المستمرة في المشهد الإقليمي.

٣- الاقتصاد السياسي للوساطة: يتيح الموقع الجغرافي لتشاد، تحقيق مكاسب اقتصادية متعددة، من

خلال تحكمها الفعلي في تدفقات الموارد العابرة للحدود، لا سيما تلك المهربة من جمهورية إفريقيا الوسطى، مثل: الذهب، والماس، والماشية.^(٧) إلى جانب ذلك، أصبحت تشاد قناة تنفيذية للتمويل الدولي المخصص للوساطة، كما في حالة مسار لواندا ٢٠٢١ التابع للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى (CIRGL)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS). وقد خُصص لهذا المسار مبلغ قدره (١٣) مليون دولار أمريكي، على مدى خمس سنوات، بهدف تقديم مساعدات مالية للقادة العسكريين، مقابل التخلي عن العنف، والانخراط في عمليات بناء السلام. وقد أفاد أحد الأطراف الموقعة في شهادته للباحث، أن (٥,٥) مليار فرنك إفريقي (CFA) من هذا التمويل، أُودِع في بنوك داخل تشاد، لكن لم يُصرف سوى أقل من (٣) مليارات فرنك، ما أثار احتجاجات من بعض المستفيدين، الأمر الذي أدى إلى اعتقال اثنين من قادة الجماعات المسلحة في جمهورية إفريقيا الوسطى، وهما: أبكر صابون الناطق السابق باسم «تحالف الوطنيين من أجل التغيير» (CPC)، والمستشار السابق للرئيس ميشيل جوتوديا، والجنرال محمد الخاتم، قائد «حركة الوطنيين» (MPC). وقد ارتبطت هذه الاعتقالات بتوترات ناتجة عن توقف صرف التمويل المرتبط بمسار لواندا، كما أكدّه لنا أبكر صابون،^(٨) وهو يفسر تداخلاً واضحاً بين الديناميكيات الأمنية والمالية.

هذا التوقع، الذي يجمع بين التحكم في الموارد غير الرسمية، والقدرة على إعادة توجيه التمويل الدولي، يعزز من نفوذ النخبة التشادية داخلياً، ويمنحها هامشاً تفاوضياً إقليمياً، يتجاوز الدور التقليدي للدول المجاورة في النزاعات الحدودية.

وبالتالي، فإن دراسة وتحليل وساطة ٢٠٢٥ عبر هذا الإطار، لا يقتصر على تقييم بنود الاتفاقية فحسب، بل يسبر أغوار الدوافع الخفية، والقيود الهيكلية التي تشكلها مصالح «الدولة الحارس»، ممّا يقدم إضافة نظرية كبيرة للتساؤل: لماذا تنجح الوساطات الإقليمية في تحقيق هدنات مؤقتة، بينما تعجز في كثير من الأحيان عن تحقيق سلام دائم وشامل؟

ثانيًا - السياق التاريخي لتطور الوساطة التشادية (٢٠٠٣ - ٢٠٢٥): من التدخل المباشر إلى إدارة الأزمة

لم تكن وساطة تشاد في عام ٢٠٢٥ حدثًا منعزلًا، بل هي حلقة في مسار طويل ومتعرج من التدخلات، التي تشكلت وفقًا لمصالح النخبة الحاكمة في أنجمينا، وتقلبات المشهد السياسي في بانغي. ويظهر تطور هذا الدور تحول تشاد من فاعل مباشر ومتحيز إلى وسيط إقليمي لا غنى عنه، وإن ظلّ محكومًا بحسابات مصلحة ضيقة. ويمكن تتبع أهم المحطات في هذا المسار، وعلى النحو الآتي:

(١) ٢٠٠٣: التدخل العسكري المباشر وتأسيس النفوذ

تمثل هذه السنة نقطة تحول محورية؛ فقد قدّم الرئيس التشادي إدريس ديبي آنذاك دعمًا عسكريًا حاسمًا للجنرال فرانسوا بوزيزيه، للإطاحة بالرئيس فليكس باتاسيه.^(٩) ولم يكن هذا التدخل عملاً عشوائيًا، بل جاء تنفيذًا لإستراتيجية تشادية تهدف إلى ما يأتي:

- ضمان وجود حكومة موالية في بانغي، بعد أن اتهمت أنجمينا باتاسيه، بدعم الجماعات المتمردة المعارضة لنظام ديبي.
- تعزيز النفوذ الأمني والسياسي المباشر على الجارة الجنوبية، التي تشكل عمقًا إستراتيجيًا لأمن تشاد. وهذا التدخل المباشر، وضع أسس «الوصاية» التشادية - غير المعلنة - على الشؤون الداخلية لجمهورية إفريقيا الوسطى، وأرسى سابقة لاستخدام الأراضي التشادية، كقاعدة خلفية للتحركات السياسية والعسكرية المعادية أو الموالية، لأي نظام في بانغي.^(١٠)

(٢) ٢٠١٢ - ٢٠١٣: التميع الإستراتيجي و«لعب على كل الحبال»

مع صعود جماعة «سيليكا Séléka»، وهي تحالف عسكري متمرد، ذات أغلبية مسلمة، تأسس في جمهورية إفريقيا الوسطى عام ٢٠١٢ م،^(١١) ويتكون من عدة جماعات متمردة، كانت تعارض حكم الرئيس فرانسوا بوزيزي، مثل: اتحاد القوى الديمقراطية من أجل الوحدة (UFDR)، والجهة الديمقراطية لشعوب إفريقيا الوسطى (FDPC)، واتفاقية الوطنيين من أجل العدالة والسلام (CPJP)، والتحالف من أجل الإحياء وإعادة البناء (A2R)، والاتفاقية الوطنية من أجل إنقاذ البلاد (CPSK)، وغيرها من الفصائل التي توحدت بهدف إسقاط النظام القائم آنذاك، وتمكنت من السيطرة على العاصمة بانغي عام ٢٠١٣ م، ممّا أدى إلى الإطاحة بالرئيس بوزيزي، وتنصيب ميشيل جوتوديا رئيسًا مؤقتًا للبلاد، ليصبح أول رئيس مسلم في تاريخ جمهورية إفريقيا الوسطى، لكنه فشل في فرض النظام، ممّا أدى إلى ظهور ميليشيات مسيحية مضادة،

تُعرف باسم «أنتي بالاك»، ليتحول الصراع إلى مواجهة طائفية عنيفة.^(١٢) وقد اتخذ الموقف التشادي منعطفًا أكثر تعقيدًا وبراغماتية؛ فبعد أن كان بوزيزي حليفًا لتشاد، اتهمت حكومته أنجمينا بدعم المتمردين، الذين أطاحوا به. وأشارت تقارير إلى أن عناصر من الجيش التشادي قدموا دعمًا لوجستيًا وعسكريًا لتحالف سليكا، في محاولة لتشكيل واقع جديد، والتأثير على موازين القوى لصالح مصالح تشاد.^(١٣) وأظهرت هذه المرحلة قدرة تشاد على التكيف مع المتغيرات، واللعب على جميع الأطراف، للحفاظ على نفوذها، بغض النظر عن التحالفات السابقة، وهو ما يتوافق مع سلوك «الدولة الحارس» التي تسعى لإدارة التهديدات والفرص الناشئة.

(٣) ٢٠١٩: أنجمينا كحاضنة للوساطة واستضافة المعارضة

برز الدور التشادي بوجه أكثر وضوحًا كوسيط إجباري، خلال مفاوضات اتفاق الخرطوم للسلام.^(١٤) ورغم أن الخرطوم كانت المنصة الرسمية، فإن تشاد لعبت دورًا خلف الكواليس، عبر الضغط على بعض القادة الميدانيين، الذين لهم علاقات تاريخية أو عرقية مع تشاد.^(١٥) مما أكد دورها كمنصة وحيدة مقبولة من معظم الأطراف. والأهم من ذلك، أن أنجمينا أصبحت ملاذًا آمنًا للرئيس السابق فرانسوا بوزيزي، الذي قاد من هناك تحالف «الوطنيين من أجل التغيير» (CPC) المعارض للرئيس تواديرا.^(١٦) وقد جسد هذا الدور المزدوج - وسيط رسمي ومستضيف للقوى المعرقلة للسلام - التناقض الجوهرية في الوساطة التشادية؛ فالقدرة على جمع الأطراف نابعة من النفوذ عليها، لكن هذا النفوذ نفسه قد يُستخدم للحفاظ على درجة من عدم الاستقرار، يبرر استمرار الدور الوسيط.

(٤) ٢٠٢١ - ٢٠٢٤: إدارة الأزمة واستنزاف الاتفاقات السابقة

في أعقاب انهيار اتفاق الخرطوم، وتجدد العنف، اتجه الموقف التشادي نحو «إدارة الأزمة» بدلًا من السعي لحلها، وتصاعدت الاتهامات من حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى لتشاد بدعم جماعات مسلحة محددة، مثل: حركة «العودة والاستصلاح» (R3)، التي تنشط على الحدود التشادية، وهذا يُفسر في إطار إستراتيجية «فرق تسد» التي تهدف إلى الآتي:

- منع أي طرف في جمهورية إفريقيا الوسطى من تحقيق تفوق كامل، ينهي الأزمة، ويقلل من الاعتماد على تشاد.
- استخدام الجماعات المسلحة كأداة للضغط على حكومة بانغي، خاصة مع تعمق شراكتها الأمنية مع روسيا، وتقليص النفوذ الفرنسي التقليدي.

- حماية المصالح الاقتصادية العابرة للحدود، خاصة تجارة الماشية والموارد الطبيعية، التي تتحكم فيها شبكات مقربة من مراكز القوى في أنجينا.

وهذا السياق التاريخي، يثبت أن وساطة ٢٠٢٥، هي استمرار لدور تشاد كـ «دولة حارس البوابة»؛ فقدرتها على إحضار فصائل مثل: (UPC) و(R3) إلى طاولة المفاوضات، نابعة من نفوذها التاريخي عليها، وتأثيرها فيها؛ لأن دوافع هذا الدور ظلت كما هي، وهي: حماية المصالح الأمنية لتشاد في المقام الأول. بيد أن السفير شريف يرى أن نهجها القائم على التدخل العسكري المباشر، وإهمال الأبعاد السياسية والدبلوماسية، هو ما أضر بصورتها ودورها الإقليمي، بل ويصفه بأنه «كان خطأ كبيراً»^(١٧)، وإدارة الأزمة بما يضمن بقاءها كطرف لا غنى عنه، مما يضع سقفاً واضحاً لإمكانية نجاح هذه الوساطة في تحقيق سلام دائم وشامل، يتجاوز المصالح الضيقة للوسيط نفسه.

أبرز المجموعات الموقعة على اتفاق الخرطوم ٢٠١٩

المجموعة المسلحة	القائد	مناطق النفوذ	ملاحظات
اتحاد من أجل السلام في إفريقيا الوسطى (UPC)	علي داراسا محمود	الوسط الشرقي (هوت - كوتو، مبومو)	نشط في تهريب الذبائح والماشية؛ قواعد خلفية في جنوب السودان
الجبهة الشعبية لإحياء إفريقيا الوسطى (FPRC)	نور الدين آدم	الشمال الشرقي (فاكاجا، بامينغي-بانغوران)	من بقايا تحالف سيليكاف؛ يسيطر على مناطق التعدين (الذهب) والمحاور الحدودية (تشاد، السودان).
العودة والمطالبة وإعادة التأهيل (R3)	سيدي سليمان المعروف باسم صديقي عباس (توفي في ٢٥ مارس ٢٠٢١م)	الشمال الغربي (أوهام، نانا -مامبيري)	متخصص في الماشية والضرائب غير المشروعة؛ يستهدف المدنيين من قبيلة الفولاني.
الجبهة الديمقراطية لشعب إفريقيا الوسطى (FDPC)	عبد الله ميسكين المعروف باسم (مارتن كومتامادجي)	الوسط (باس - كوتو)	يعمل قرب الحدود الكونغولية؛ متورط في قطع الأشجار غير القانوني.
أنتي بالاكا (فرع موكوم)	ماكسيم موكوم	الوسط الغربي (لوباي، أومبيل -مبوكو)	يسيطر على المناطق الزراعية؛ صراعات متكررة مع الرعاة الرحل.

المجموعة المسلحة	القائد	مناطق النفوذ	ملاحظات
أنتي بالاكا (فرع نغايسونا)	ديودوني ندوماتي	الجنوب الغربي (مامبيري - كاداي)	نفوذ في مناطق الماس؛ صلات مع شبكات الدفاع الذاتي المحلية.
الثورة والعدالة (RJ)	أرميل مينغاتولوم - سايو	الوسط (أواكا)	نشط في تحصيل الضرائب على الطرق؛ وجود محدود على محور بامباري - إيببي.
الحركة الوطنية لإفريقيا الوسطى (MPC)	محمد الخاتم أحمد	وجود محدود في الشمال (موين سيدو وكابو وكاجا باندورو)	وقعت على الإعلان التمهيدي عام ٢٠١٨.

المصدر: الباحث

بعض الحركات الموقعة مثل: (UPC) و (R3) انضمت لاحقاً إلى تحالف الوطنيين من أجل التغيير (CPC)، الذي كان يتزعمه الرئيس السابق فرانسوا بوزيزيه، من مقر إقامته في أنجمينا - تشاد قبل إقالته وانتقاله إلى غينيا بيساو - مما أضعف الاتفاق، كما أن بعض فصائل أنتي بالاكا، هي خارج العملية السياسية.

ثالثاً - وساطة ٢٠٢٥: الدوافع والآليات والبنود - اختبار لنموذج «الدولة الحارس»

مثّلت وساطة الرئيس محمد إدريس ديبي في أبريل عام ٢٠٢٥ م اختباراً عملياً لنموذج «الدولة الحارس»، حيث تجلت فيه كافة تناقضات هذا الدور، من ناحية الظهور كفاعل إقليمي لا غنى عنه لاستعادة الاستقرار، ومن ناحية أخرى، استمرار نهج إدارة الأزمة وفقاً لحسابات مصلحة ضيقة، ممّا أفرز اتفاقاً هشاً، ومعرضاً لخطر الانهيار مثل سابقه.^(١٨)

١- دوافع الوساطة التشادية: بين الأمن القومي والهيمنة الإقليمية

لم تكن الدوافع وراء قيادة تشاد لهذه الوساطة مجرد نوايا إنسانية، بل كانت محصلة لحسابات معقدة تتمثل في الآتي:

أ- **الدافع الأمني الملح:** يشكّل الدافع الأمني محركاً رئيساً للوساطة التشادية، خاصة في ظل تصاعد هجمات الجماعات المسلحة عبر الحدود، ولا سيما من قبل جماعة (R3) في شمال غربي جمهورية إفريقيا الوسطى، ممّا ينعكس سلباً على أمن المناطق التشادية الجنوبية، وإعاقة الحركة التجارية. والمفارقة هنا، هي أن حركة (R3) نفسها، التي تشكّل التهديد الأمني المباشر، هي من طالبت بالوساطة التشادية، كما يؤكد قائدها بقوله: «نحن من طلبنا من تشاد الوساطة في هذه الأزمة... رأينا ضرورة العمل على بناء السلام والاستقرار».^(١٩) وهذا الطلب لم يكن بريئاً، بل يعكس إدراك

الحركة لنفوذ تشاد، وقدرتها على إدارة الملف، وهو ما حوّل الوساطة من مبادرة تشادية خالصة، إلى صفقة تفاوضية مع مصدر التهديد نفسه، مما يؤكد فرضية أن الدافع الأمني، كان المحرك الرئيس لأنجمننا للتدخل، قبل أن تتفاقم الأوضاع على حدودها.

ب- تعزيز الشرعية الإقليمية والداخلية: سعت تشاد إلى تعزيز صورتها كقاطرة للسلام والاستقرار، في منطقة الساحل المضطربة، بعد فترة من الانكفاء بسبب التحديات الداخلية. ونجاح الوساطة، ولو على المدى القصير، يمثل إنجازاً دبلوماسياً يضاف إلى رصيد الرئيس محمد ديبي، ويعزز موقف تشاد التفاوضي في المحافل الإقليمية والدولية.

ج- الموازنة ضد النفوذ الروسي المتصاعد: شكلت الهيمنة المتزايدة للوجود الروسي عبر مجموعة «فاغنر»، على المشهد الأمني والسياسي في بانغي، تهديداً للنفوذ التقليدي لتشاد. ومن خلال قيادة الوساطة، سعت أنجمننا إلى تأكيد دورها كوسيط رئيس، وإعادة تأطير العملية السياسية، بطريقة تحفظ فيها قدرًا من المبادرة، وتقلص من الاعتماد الكلي على اللاعبين الخارجيين البعيدين.

٢- آلية الوساطة: الطابع السري والأمني وإشكالية الاستبعاد

اتسمت آلية التفاوض بسمتين رئيسيتين، تعكسان نهج «إدارة الأزمة» أكثر من «حلها»، وهما:

أ- الطابع السري والأمني: قاد مفاوضات أنجمننا بشكل أساس مديرو أجهزة الاستخبارات في البلدين، تحت الإشراف المباشر للرئيس ديبي،^(٢٠) مع إقصاء شبه كامل للفاعلين الدوليين، مثل: بعثة الأمم المتحدة (MINUSCA)، أو الاتحاد الإفريقي في المراحل الأولى.^(٢١) بينما سهلت هذه السرية الوصول إلى اتفاق سريع، إلا أنها أفقدت العملية الشفافية والشرعية الدولية، وجعلت التنفيذ رهيناً بالإرادة السياسية للطرفين، والتوازنات الأمنية بينهما فقط.

ب- استبعاد فصائل رئيسية: امتنعت الجبهة الشعبية لتحرير إفريقيا الوسطى (FPRC) بقيادة نور الدين آدم، عن المشاركة في عملية الوساطة السياسية، التي أطلقتها الحكومة في عام ٢٠٢٥م، نتيجة رفضها للشروط الأولية المطروحة، وعدم استجابة السلطات لمطالبها التاريخية. وتشمل هذه المطالب تعزيز التمثيل السياسي للمسلمين والفولانيين، وضمان السيطرة المحلية على مناطق التعدين، لا سيما منطقة دار الكوتي في شمال شرق البلاد. كما طالبت الجبهة بضمانات أمنية تحول دون تسليم قائدها إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي تلاحقه بتهم تتعلق بجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية. وإلى جانب ذلك، شددت حركة (FPRC) على ضرورة دمج مقاتليها في الجيش الوطني وفق آليات واضحة، تضمن عدم الإقصاء أو التصفية، وأصرّت على الاعتراف بها

كفاعل سياسي شرعي، له الحق في المشاركة في العملية السياسية، وليس كمجرد جماعة متمردة.^(٢٢) وقد أسهم تمسك الجبهة بهذه المطالب، خاصة ما يتعلق بالحكم الذاتي ورفض الملاحقة القضائية، في استبعادها من مسار الوساطة، وهو ما أعاد إنتاج نمط إقصائي، سبق أن أضعف اتفاقيات السلام السابقة في جمهورية إفريقيا الوسطى، نتيجة عدم شمولها لكافة الفصائل المؤثرة ميدانياً.

٣- بنود الاتفاقية: إعادة إنتاج إخفاقات الماضي

رُكِّزَت بنود الاتفاقية الموقعة في ١٩ أبريل عام ٢٠٢٥ م على العناصر التقليدية نفسها، التي شهدتها اتفاقيات سابقة، مثل: (اتفاقيات برازافيل عام ٢٠١٤، وروما عام ٢٠١٧، والخرطوم عام ٢٠١٩)، دون معالجة الثغرات التي أدت إلى فشلها، وذلك على النحو الآتي:

البند الرئيس	التفاصيل	الثغرة
وقف إطلاق النار الفوري	التزام جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية	غياب آلية رقابة مستقلة ومحيدة (غير خاضعة لأجهزة الطرفين) للتحقق من الانتهاكات
نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR)	تسليم مقاتلي UPC و R3 لأسلحتهم وإدماجهم في الجيش أو الحياة المدنية	عدم وجود ضمانات تمويلية كافية ومستقلة للبرنامج. غياب ضمانات أمنية للمقاتلين المسرحين. إغفال معالجة السيطرة على موارد الذهب والماس التي تمول هذه الجماعات
المشاركة السياسية	تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين عن الجماعات الموقعة.	غموض آليات تقاسم السلطة والحصص، وعدم وضوح المعايير، مما يهدد باندلاع صراعات داخلية جديدة داخل الحكومة نفسها، كما يتجلى في رواية الوزير الناطق الرسمي باسم الحكومة ماكسيم بالالو، ^(٢٣) فإن الأولوية كانت لمنحى تقني بحث، يتمثل في برنامج نزع السلاح والتسريح، وإعادة الدمج، بينما أُجِّلَت قضايا العدالة والمشاركة السياسية الجوهرية إلى ما لا نهاية، مما يعيد إنتاج أحد أسباب فشل الاتفاقيات السابقة.

مصدر الجدول: من عمل الباحث بناء على المعطيات الميدانية.

عند النظر إلى هذه المعطيات، فإننا نجد أن هذه الوساطة، لم تقدم أنموذجاً جديداً للسلام. لقد كانت تجسيدا لنموذج «الدولة الحارس»، فقد سعت تشاد إلى القيام بالخطوات الآتية:

- ١- إدارة التهديد الأمني المباشر على حدودها.
 - ٢- استعادة زمام المبادرة في ملف الأزمة من المنافسين الدوليين.
 - ٣- الحفاظ على نفوذها عبر وساطة تتحكم في مفاصلها.
- ومع ذلك، فإن إخفاقها في معالجة الثغرات الهيكلية (الشمولية، وآليات الرقابة، والتمويل، والجذور الاقتصادية) يعني أنها، في أحسن الأحوال، أحدثت هدنة مؤقتة أخرى، وهي في مسارها لأن تصبح مجرد حلقة أخرى، في سلسلة طويلة من اتفاقات السلام الفاشلة في جمهورية إفريقيا الوسطى، ما لم تدعم بآليات تنفيذ دولية رصينة وضغوط، لإشراك جميع الأطراف.

رابعاً - التحديات والعوائق أمام التنفيذ: اختبار لصلاصة الاتفاقية وجدوى الوساطة

واجهت عملية تنفيذ اتفاقية أبريل عام ٢٠٢٥م منذ الأسابيع الأولى جملةً من التحديات العميقة والمتشابكة، التي كشفت عن الهشاشة الهيكلية للاتفاقية نفسها، وعن محدودية نموذج الوساطة القائم على «إدارة الأزمة». ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى مستويات أربع مترابطة، وعلى النحو الآتي:

١:٤- التحديات الأمنية والميدانية: فجوة الثقة والرقابة

برزت على الأرض عقبتان رئيستان، تعكسان غياب الثقة بين الأطراف، وعدم وجود آلية رقابة محايدة، وهما:

١- حادثة بانغاسو (يونيو ٢٠٢٥):^(٢٤) عند تقديم ٢٥ مقاتلاً من حركة UPC لتسليم أسلحتهم

ضمن برنامج نزع السلاح، رفضت القوات الحكومية تسلمها، بحجة غياب المشرفين الدوليين من بعثة الأمم المتحدة (MINUSCA) كضامن محايد. هذه الحادثة لم تظهر هشاشة آلية التسليم المتفق عليها فقط، بل كشفت عن انعدام الثقة الكامل بين الطرفين. لقد فشلت الوساطة التشادية في إنشاء أو تفعيل آلية رقابة ثلاثية (حكومة - جماعات مسلحة - وسيط دولي محايد) قادرة على كسب ثقة الجميع، مما أعاد إنتاج أحد أهم إخفاقات الاتفاقيات.

٢- أزمة كوي (أوهام - بندي) يوليو ٢٠٢٥: قاطع المئات من مقاتلي جماعة «العودة والاستصلاح» (R3)

عملية نزع السلاح، التي نُظمت في بلدة كوي، احتجاجاً على شرطين اعتبروهما غير منصفين، وهما:

- استبعادهم من بعثة التدريب العسكري في المغرب، التي خُصصت لدمج أربعين مقاتلاً فقط

في صفوف القوات المسلحة، دون تمثيل من عناصر R3.

- تعديل متطلبات تسليم الذخائر؛ فقد رُفعت الكمية المطلوبة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ طلقة لكل مقاتل، مقارنة باتفاق عام ٢٠١٩، وهو ما وصفه قائد الحركة بأنه «إجراء تعجيزي وغير مسبوق» يهدف إلى تقويض قدراتهم التفاوضية.

ورغم هذا التصعيد، فقد أقر قائد حركة (R3) بأن بعض الإشكاليات عُولجت جزئيًا، بما في ذلك إصدار جوازات سفر لنحو عشرين مقاتلاً. كما قدّم تفسيراً سياسياً للمقاطعة، مشيراً إلى أن السبب يعود إلى «تدخلات خارجية»، وخصوصاً التنافس بين المرتزقة الروس (فاغنر) وبعثة الأمم المتحدة، والذي انعكس على آليات اختيار المقاتلين، وتوزيع الامتيازات داخل العملية.^(٢٥) وهذا التفسير -وإن كان يعكس وجهة نظر طرف واحد- إلا أنه يُظهر أن العوامل الخارجية قد تكون أسهمت في تعقيد التنفيذ الميداني للاتفاقية.

٣- تصعيد العنف وانهايار الثقة (أغسطس ٢٠٢٥):^(٢٦) تصاعدت حدة العنف تصاعداً خطيراً في

أغسطس عام ٢٠٢٥ م، مما أدى إلى انهيار متبقيات الثقة بين الأطراف؛ فمن جهة، اتهم المنسق السياسي لحركة 3R، يحيى آدامو القوات الروسية، بشن هجمات على مواقع الحركة في بوزوم وبوسيمتلي، محذراً من أن « هذه الاعتداءات تعرض عملية السلام للخطر»، وداعياً المجتمع الدولي إلى «ضمان حماية المقاتلين السابقين المشاركين في عملية نزع السلاح».

ومن جهة أخرى، وردت أنباء عن هجمات مضادة نسبت لحركة 3R؛ ففي ٢١ أغسطس عام ٢٠٢٥ م، هاجم مسلحون قرية كيمو - باك، على بعد ٣ كم من بلدية أوم - باك، ووفقاً للمصادر المحلية وانتونيو نامغيري، عمدة أوم - باك، «اجتمع المهاجمون، الذين تم تحديدهم كعناصر من الحركة المسلحة ٣R بالمواطنين، تحت ذريعة عقد اجتماع، ثم أطلقوا النار».^(٢٧)

تمثل هذه الحوادث المتزامنة نقطة الانهيار الحاسمة لاتفاقية أبريل؛ فهي لا تعكس انعدام الثقة فقط، بل تعكس تأسيس ديناميكية جديدة من العنف الثأري، وغياب آلية رقابة محايدة وفعالة للتحقيق في هذه الانتهاكات والحد منها - وهو ثغرة أساس في الاتفاقية - سمح لهذه الحوادث المنعزلة أن تتحول إلى دوامة عنف كاملة، مما جعل أي احتمال لاستئناف عملية نزع السلاح، أو المصالحة السياسية، أمراً مستحيلًا عملياً في الأمد القريب. وهذه الأحداث، تثبت بشكل قاطع، أن الوساطة التي ركزت على توقيع اتفاقية، دون آليات تنفيذ رصينة، محكومة بالفشل الذريع.

٢:٤- التحديات المالية واللوجستية: أولويات الإنفاق المقلوبة

يمثل العجز المالي لبرامج نزع السلاح، وإعادة الدمج (DDR)، التحدي الأكثر جوهرية، حيث يعكس أولويات حكومية متضاربة، تتمثل في الآتي:

١- **مخصصات DDR الهزيلة:** تواجه الحكومة المركزية في بانغي عجزاً في تمويل برامج إعادة الدمج، المخصص للمقاتل الذي يسلم سلاحه، ولا يتجاوز ٦٥,٠٠٠ فرنك سيفا (ما يعادل حوالي ١١٠ دولارات أمريكية)^(٢٨) وهو مبلغ رمزي، لا يشكل حافزاً حقيقياً للتخلي النهائي عن السلاح، خاصة في ظل الاقتصاد المتعثر، وندرة فرص العمل.

٢- **تفضيل الإنفاق الأمني على بناء السلام:** وفي المقابل، تواصل حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى، توجيه إنفاق عام معتبر نحو التعاقدات الأمنية مع جهات خارجية، وعلى رأسها مجموعة «فاغنر» (بصيغتها الجديدة Africa Corps). وهذا التمويل يكون جزئياً عبر مخصصات حكومية مباشرة، إلى جانب عائدات ناتجة عن منح امتيازات تعدين للجهة الأمنية المتعاقدة. وهذا النمط من الإنفاق، يعكس تفضيلاً ممنهجاً للأمن المستورد كأداة سيادية، وغالباً ما يكون على حساب الاستثمار في آليات المصالحة الوطنية، وبناء المؤسسات المحلية.^(٢٩) كما أن هذا التفاوت في أولويات الإنفاق يرسل رسالة واضحة للمقاتلين السابقين والمجتمع الدولي، حول عدم جدية الحكومة في معالجة الجذور الحقيقية للصراع.

٤:٣ **التحديات السياسية والانقسامات الداخلية: عدم التجانس وغياب الإرادة**
إن إنكار الحكومة لأي نية لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع قادة الجماعات الموقعة،^(٣٠) يقابله تطلعات سياسية لهؤلاء القادة، مما يخلق أرضية خصبة لانعدام الثقة، ويفتح الباب أمام انهيار الاتفاقية، كما حصل سابقاً، ويتمثل ذلك في أمرين:

١- **الأول - الانقسامات داخل الجماعات المسلحة:** كل جماعة من الموقعة على الاتفاقية، بما في ذلك UPC و R3، منقسمة داخلياً بين تيار مؤيد للعملية السياسية (غالباً من القادة الذين حصلوا على وعود بمناصب)، وتيار متشكك يرفض التسليم، ويفضل البقاء في الميدان للسيطرة على الموارد (مناجم الذهب، طرق التهريب). وهذا يجعل أي التزام من قبل قادة الجماعات هشاً، وقابلاً للإلغاء في أي لحظة، تحت ضغط قواعدهم.

٢- **الثاني - استبعاد فصائل رئيسية:** استمرار مقاطعة فصائل مؤثرة ميدانياً، وأبرزها الجبهة الشعبية لتحرير إفريقيا الوسطى (FPRC)، يحرم العملية من شموليتها، ويوفر ملاذاً آمناً للمقاتلين الراضين للاتفاق، مما يضمن استمرار بؤر للتوتر والعنف، حتى في حالة التقدم النسبي في مناطق أخرى.

٤:٤ التحديات الجيوسياسية: الوساطة كساحة للصراع الدولي

تفاعل التنافس الدولي بأسلوب سلبي مع عملية التنفيذ، حيث لم تكن الوساطة التشادية بمنأى عن ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الدولية؛ فلم يقتصر هذا التنافس على الخلفيات فحسب، بل تجلّى بوضوح في روايات وسلوكيات متضاربة، كشفت عن انعدام الثقة وغياب الإجماع الدولي، ومن هذه الروايات الدولية:

أ- **الرواية الروسية:** الشرعية والدعم الرسمي: قدم الخبير الروسي دينيس روية تبرر الدور الروسي، واصفاً إياه بأنه داعم ومكمل، وشدد على الطبيعة القانونية للوجود الروسي بقوله: «روسيا تعمل في البلاد وفقاً للقانون الدولي وبدعوة من الحكومة الشرعية... ودعماً يهدف إلى تعزيز سيادة البلاد».^(٣١) ومع ذلك، فإن الممارسات الميدانية ناقضت هذه الرواية الرسمية. فمن ناحية، «لحقت روسيا بالقطار بعد أن انطلق»، بعد استبعادها من المفاوضات الأولية للوساطة التشادية، ممّا أضعف مركزها التفاوضي. ومن ناحية أخرى، واصلت قيادة عمليات مسلحة ضد مواقع جماعة R3 بعد التوقيع على الاتفاقية^(٣٢)، وهو سلوك يصفه الطرف الفرنسي^(٣٣) بأنه «غامض» ويتناقض صراحة مع هدف وقف إطلاق النار، ممّا دفع قائد الحركة إلى اتهامها محاولة «عرقلة العملية بكل الوسائل».^(٣٤)

ب- **الرواية الفرنسية - التشكيك وإعادة التوطين الإستراتيجي:** برز الموقف الفرنسي من خلال منظور حركة 3R، التي أشار قائدها الجنرال سيمبي بوبو إلى دور فرنسي مباشر، ومع ذلك، يبدو أن الإستراتيجية الفرنسية الحالية قد تحولت. ووفقاً للخبير الفرنسي شارلي، فإن سياسة باريس الجديدة «تتلخص في «خريطة طريق» تهدف إلى تطبيع العلاقات» مع بانغي، وهي «منفتحة اليوم لإعادة إقامة علاقات طبيعية»، وتركز دعمها على «برامج محددة (تدريبات، مساعدة مالية)» و«دعم بعثة الاتحاد الإفريقي»، بينما «لا تتدخل مباشرة في عملية السلام»، و«تلعّب دوراً ثانوياً إلى حد ما».^(٣٥) هذا التحول نحو سياسة أكثر براغماتية، تقبل على مضض بالوجود الروسي، بعد أن «تبنت موقفاً أقل تشدداً»، لا يعني دعماً كاملاً للوساطة التشادية؛ فقد أبدى الخبير الفرنسي شكوكه العميقة، مشيراً إلى أن «الهدف الحقيقي، قد يكون تهدئة الوضع قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في ديسمبر عام ٢٠٢٥ م، تحت غطاء وساطة إقليمية».^(٣٦) وهناك روايات محلية، تتلخص في الآتي:

ج- **الرواية المحلية:** الوساطة كأداة في الصراع

انعكست هذه التنافسات الدولية على الأرض بأسلوب مباشر ومأساوي؛ فقدم قادة الجماعات المسلحة شهادات تكشف كيف أصبحوا أداة في هذا الصراع؛ فقد اتهم قائد حركة R3 روسيا

مباشرة بقوله: «الروس هم حلفاء لحكومة بانغي... يحاولون عرقلة العملية... تعرضنا لأربعة اعتداءات من المرتزقة الروس منذ توقيع الاتفاق».^(٣٧) هذه التصريحات لا تعكس انعدام الثقة بين الأطراف المحلية فقط، وإنما تكشف كيف أن العمليات العسكرية لأطراف دولية، تقوض بأسلوب فعال أي جهد لبناء الثقة، وتنفيذ الاتفاق.

د- انعدام الإجماع وتفكيك الوساطة: يضع وزير الخارجية التشادي السابق شريف محمد زين هذه الديناميكية، في إطارها التاريخي الأوسع، مشيراً إلى أن «التنافس بين الجهات الفاعلة غير الإفريقية»، هو عامل رئيس لزعة الاستقرار.^(٣٨)

وهذا التضارب في الرؤى والمصالح الدولية، يظهر أن الوساطة التشادية وقعت في قلب صراع نفوذ دولي متعدد الأقطاب؛ فبينما تتبنى فرنسا، وهي القوة الاستعمارية السابقة، والحليف التقليدي لنخب ما قبل «فاغنز»، سياسة جديدة، تقوم على إعادة بناء علاقات طبيعية، وتقبل على مضض بالوجود الروسي، بعد أن «تبنت موقفاً أقل تشدداً، ولم تعد تعبر علناً عن استيائها فيما يتعلق بهذه الشراكة». وتواصل روسيا تعزيز وجودها العسكري والاقتصادي كقوة بديلة، وترفض الاتهامات الموجهة إليها. وهذا الانقسام الدولي، حال دون تحقيق إجماع دولي داعم للوساطة التشادية، وحول عملية السلام إلى ساحة للتنافس الجيوسياسي، مما حولها من وسيط، إلى طرف في لعبة أكبر منها.

وهذه الأنماط الأربعة من التحديات: الأمنية، والمالية، والسياسية، والجيوسياسية، متشابكة ومعززة لبعضها البعض؛ فغياب التمويل وهو (تحد مالي)، يقوض مصداقية عملية نزع السلاح، وهي (تحد أمني)، مما يغذي التشكيك داخل الجماعات، وهذا (تحد سياسي)، ويوفر ذريعة للقوى الدولية لتبني مواقف متحفظة، وهو (تحد جيوسياسي). وهذا التشابك، هو ما يجعل من فشل الوساطة التشادية في معالجة هذه الجذور الهيكلية، إخفاقاً جوهرياً، يهدد بانهيار الاتفاقية، كما حدث مع سابقتها.

خامساً- تقييم الوساطة وأفق المصالحة الوطنية: بين إدارة الأزمة والحل الجذري

يُظهر التقييم الشامل لوساطة ٢٠٢٥، أنها على الرغم من تحقيقها لبعض المكاسب التكتيكية المؤقتة، فقد فشلت في تجاوز النموذج التقليدي القائم على «إدارة الأزمة»، ولم تتمكن من فتح آفاق حقيقية للمصالحة الوطنية المستدامة. ويمكن تقييمها بناء على المعايير التي حُدِّدت مسبقاً، وفي إطار نظرية «دولة حارس البوابة».

تقييم الأداء وفق معايير محددة

المعيار	الأداء الفعلي	التقييم
استمرار وقف إطلاق النار	تحقق هدنة نسبية في مناطق نفوذ UPC - استمرار العنف بين R3 و فاغنر.	الهدنة موجودة نسبياً في مناطق نفوذ UPC، ولكنها مهددة بالانهيار مع أول أزمة سياسية أو مالية. وبالمقابل، العنف تفاقم بوجه كبير في مناطق R3 بعد أغسطس ٢٠٢٥ م.
نزع السلاح الفعلي	نُزع سلاح نحو 200 مقاتل من UPC و 100 من R3، لكن هذه الأعداد ضئيلة مقارنة بالآلاف المسلحين.	توقف العملية بسبب أزمات ميدانية (كوي، بانغاسو) ومالية. لم يُحقّق اختراق ملموس، والعملية متوقفة فعلياً، مما يعيد إنتاج إخفاق برامج DDR السابقة.
المشاركة السياسية	لم تُشكّل حكومة وحدة وطنية بعد. الجماعات المسلحة تطالب بتنفيذ بنود نزع السلاح أولاً، بينما تنتظر الحكومة مؤشرات جدية على الأرض.	غياب الثقة المتبادلة أوقف التنفيذ السياسي، والاتفاقية لم تنتقل بعد من الورقة إلى الممارسة.
استعادة سيادة الدولة	لا تزال الجماعات المسلحة تسيطر على مناطق التعدين الغنية في نداسيما، وكالاغا، وتفرض ضرائبها، وتدير شؤونها.	لم يُحقّق أي تقدم في استعادة السيطرة على الموارد، أو فرض سلطة الدولة، وهي لب الصراع.

مصدر الجدول: من إعداد الباحث

يكشف هذا الجدول عن فجوة واسعة بين الطموح الرسمي للاتفاقية، والواقع الميداني المتعثر. ويمكن إرجاع أسباب هذه الفجوة إلى الأسباب الآتية:

١- **طبيعة الوساطة نفسها:** كوساطة «دولة حارس»، ركزت تشاد على تحقيق مكاسب قصيرة المدى (احتواء التهديد الحدودي، تعزيز نفوذها) على حساب معالجة الجذور الهيكلية للصراع؛ فقد أنتجت الاتفاقية لإدارة مستوى معين من العنف، وليس لحله.

٢- **إغفال البعد الاقتصادي للصراع:** كان الفشل الأكبر للوساطة، هو عدم معالجة مسألة السيطرة على الموارد الطبيعية (الذهب، الماس، الأخشاب). إن اتفاقية سلام تتجاهل الاقتصاد السياسي للحرب - أي كيف تمول الجماعات نفسها وتستفيد من حالة الفوضى - هي اتفاقية مصممة للفشل. وبقاء مناجم نداسيما تحت سيطرة الجماعات، هو دليل على هذا الإغفال القاتل.

٣- **تفشي العنف الطائفي حول الموارد:** كشفت حوادث العنف في منجم كوكي في ١ سبتمبر عام ٢٠٢٥ م، عن البعد العميق للصراع؛ فقد تحوّل من نزاع حول طقوس دينية، متعلقة بـ «فتح المنجم»،

إلى مواجهة دموية، بين المجموعات العرقية المدعومة من جماعات مسلحة. وهذه الحادثة، توضح كيف أن السيطرة على الموارد الطبيعية تظل المحرك الرئيس للصراع، حيث تتحالف الجماعات المسلحة مع مجتمعات عرقية معينة، للسيطرة على مواقع التعدين، كما أن الانقسامات العرقية والطائفية، تُستغل وتُعمق من قبل الجماعات المسلحة، لتعزيز نفوذها الاقتصادي.

٤- **فشل اتفاقية السلام:** فاتفاقية السلام، فشلت تماماً في معالجة هذه الجذور الاقتصادية والاجتماعية للصراع، واستمرت الجماعات في السيطرة على المناجم، وفرض أنظمتها الخاصة. هذا الواقع يؤكد أن الوساطة التشادية ركزت على الجوانب الأمنية الشكلية (نزع السلاح)، وتجاهلت التعقيدات الاجتماعية والاقتصادية التي تغذي استمرار العنف، «وهو ما كشفه خطاب الحكومة الرسمي، الذي تحدث عن فجوة بين السردية الرسمية القائمة على «المكاسب»، والواقع المعقد على الأرض، حيث يتم تجنب القضايا الشائكة، مثل: العدالة، والمشاركة السياسية الحقيقية، مما يؤكد أن الوساطة حققت «هدنةً مُدارة»، أكثر من كونها «سلاماً عادلاً».^(٣٩)

٥- **المنافسة الجيوسياسية:** حولت القوى الدولية الوساطة إلى ساحة لصراعها، فبدلاً من دعمها بطريقة منسقة، فقد أسهمت في إضعافها من خلال التشكيك من جانب (فرنسا)، أو الدعم اللفظي غير الفعال من جانب (روسيا)، مما عزز انعدام الثقة، وعرقل أي تقدم حقيقي.

٦- **أفق المصالحة الوطنية: مستقبل غامض ومشروط**

في ضوء هذا التقييم، يبدو أفق المصالحة الوطنية قاتماً إلى حد كبير، لكنه ليس مستحيلاً، وهو مشروط بتحولات جذرية، فمن ذلك:

أ- **السيناريو المتشائم (الأكثر ترجيحاً):** استمرار الاتفاقية كـ «ورقة ميتة»، مع استئناف موجة عنف واسعة النطاق، لأن فشل الوساطة سيدفع نحو مزيد من التفتت للأراضي، وترسيخ سيطرة الجماعات، مع استمرار تشاد في دور «إدارة الأزمة» من خلال دعم جماعات ضد أخرى، للحفاظ على حدودها.

ب- **السيناريو التفاؤلي (مشروط):** يتطلب هذا السيناريو تحولاً جوهرياً في النهج: تدويل الوساطة بقيادة إقليمية حقيقية؛ إذ يجب أن تنتقل عملية الوساطة من الاحتكار التشادي، إلى إطار إقليمي شامل، تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، مع مشاركة فاعلة للأمم المتحدة. وهذا فقط يمكنه كسر حلقة المصالح الضيقة، وتوفير آلية رقابة محايدة.

ج- ربط السلام بالتنمية: إن أي مسار سلام، يجب أن يبدأ بمعالجة الجذور الاقتصادية، ويتطلب ذلك برامج DDR ممولة تمويلًا كافيًا، ومشاريع تنموية في المناطق المهمشة، وآليات واضحة وشفافة، لإدارة عوائد الموارد الطبيعية لصالح المجتمع ككل، وليس لصالح النخب، أو الجماعات المسلحة.

د- ضغط دولي منسق: يتعين على المجتمع الدولي، التوقف عن استخدام جمهورية إفريقيا الوسطى كساحة للصراع، والاتفاق على إستراتيجية موحدة، تدعم عملية السلام، بقيادة إقليمية حقيقية، وتوفر الحوافز والعقوبات اللازمة، لإجبار جميع الأطراف على الالتزام.

الخاتمة والاستنتاجات

في الختام، تشكل الوساطة التشادية في جمهورية إفريقيا الوسطى لعام ٢٠٢٥م، نموذجًا واضحًا لتعقيدات تحقيق السلام في بيئات الصراع الهشة؛ حيث تتداخل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، بأسلوب يعيق الوصول إلى حلول مستدامة. ومن خلال تحليل هذه الوساطة، تبرز عدة استنتاجات رئيسية: **أولاً-** أكدت الدراسة أن الوساطة التشادية لم تكن حدثًا منعزلًا، بل هي استمرار لدور تاريخي لتشاد كـ«دولة حارس»، تسعى إلى إدارة الأزمة بما يخدم مصالحها الأمنية والاقتصادية والإقليمية، دون معالجة الجذور العميقة للصراع بالضرورة. وقد ظهر هذا جليًا في طبيعة الاتفاقية الهشة التي أنتجتها، والتي تكرر إخفاقات الاتفاقيات السابقة، من حيث غياب الآليات الفعالة للرقابة والتنفيذ.

ثانيًا- على الرغم من تحقيق الوساطة لهدنة نسبية في بعض المناطق، فإنها فشلت في تحقيق اختراقات ملموسة على أرض الواقع، سواء في نزع السلاح الفعلي، أو في استعادة سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية، أو في دفع عملية المصالحة السياسية بوجه حقيقي. وقد كشفت التحديات الميدانية والمالية والسياسية عن محدودية النموذج القائم على الوساطة الأحادية غير الشاملة.

ثالثًا- أظهرت الدراسة أن التنافس الجيوسياسي الدولي، خاصة بين روسيا وأمريكا وفرنسا، قد حال دون إجماع دولي داعم للوساطة، مما عمق من أزمة الثقة، وعرض الاتفاقية لخطر الانهيار، تحت وطأة المصالح المتضاربة.

وأخيرًا، فإن أفق السلام الحقيقي في جمهورية إفريقيا الوسطى يبقى رهناً بتحول جوهري في النهج من الوساطات الأحادية، القائمة على إدارة الأزمة، إلى إستراتيجية شاملة، تقودها مؤسسات إقليمية فعالة، مثل: الاتحاد الإفريقي، وتضع في صلب أولوياتها، معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للصراع، وتضمن مشاركة جميع الأطراف الفاعلة، دون إقصاء أو تهميش.

وتوصي الدراسة بالآتي

- ١- نقل قيادة عملية الوساطة من احتكارها من طرف إقليمي واحد، إلى إطار إقليمي شامل، تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، مع ضمان مشاركة فاعلة للأمم المتحدة.
- ٢- ربط أي اتفاق سلام مستقبلي، بآليات واضحة للشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، وتوجيه عوائدها لتمويل برامج إعادة الإعمار والتنمية.
- ٣- توفير تمويل كافٍ ومضمون، لبرامج نزع السلاح، مع ربطه بضمانات أمنية واقتصادية حقيقية للمقاتلين السابقين.
- ٤- حث المجتمع الدولي على تبني إستراتيجية موحدة، تدعم عملية السلام، وتتجنب استخدام الأزمة كساحة للصراع الجيوسياسي.

- (1) The World Bank, *The World Bank in Fragility, Conflict, and Violence: Central African Republic* (Bangui: The World Bank, 2023), <https://www.worldbank.org/en/country/centralafricanrepublic/overview#1>.
- (٢) مكتب الوزير الناطق الرسمي باسم الحكومة، «إعلان حكومة جمهورية تشاد عن توقيع اتفاقات سلام بين حكومة أفريقيا الوسطى وجماعتين مسلحتين»، (٤، يوليو، ٢٠٢٥م)، <https://www.facebook.com/share/p/19avFSTXLi/>.
- (3) Frederick Cooper, "Gatekeeping Practices, Gatekeeper States, and Beyond," *Third World Thematics: A TWQ Journal* 3: 3, 2018, 5, https://www.researchgate.net/publication/330529237_Gatekeeping_practices_gatekeeper_states_and_beyond.
- (4) "Geography of the Central African Republic," *Confidus Solutions*, accessed August 28, 2025, <https://www.confiduss.com/en/jurisdictions/the-central-african-republic/geography/>.
- (5) "February 2021 Monthly Forecast: Central African Republic," *Security Council Report*, January 29, 2021, <https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2021-02/central-african-republic-10.php>.
- (٦) مقابلة خاصة أجراها الباحث مع السفير شريف محمد زين، وزير خارجية تشاد السابق، عبر البريد الإلكتروني بتاريخ (١، سبتمبر، ٢٠٢٥م).
- (7) "Game of Stones: Smuggling Diamonds in the Central African Republic," *Global Witness*, June 22, 2017, <https://globalwitness.org/en/campaigns/conflict-diamonds/game-of-stones/>.
- (٨) مقابلة خاصة أجراها الباحث مع الناطق باسم تحالف CPC أبكر صابون، عبر الهاتف بتاريخ (٣، سبتمبر، ٢٠٢٥م).
- (9) BENINGA Paul-Crescent, et., *Persistence of the Crisis in the Central African Republic: Understanding in Order to Act* (Yaoundé: Friedrich Ebert Stiftung, 2018), 13, accessed September 1, 2025, <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pscc/14201-20180403.pdf>.
- (10) Paul-Crescent, et., *Persistence of the Crisis in the Central African Republic: Understanding in Order to Act*, 13.
- (11) Henry Kah, The Séléka Insurgency and Insecurity in the Central African Republic, 2012–2014, *Brazilian Journal of African Studies*, 1: 1, 2016, 40-66, https://www.academia.edu/28688125/THE_S%C3%89LKA_INSURGENCY_AND_INSECURITY_IN_THE_CENTRAL_AFRICAN_REPUBLIC_2012_2014.
- (12) "Central African Republic testimonies document sectarian violence," *USC Shoah Foundation*, May 1, 2018, <https://sfi.usc.edu/news/2018/05/21966-central-african-republic-testimonies-document-sectarian-violence>.
- (13) Yannick Weyns, et al., *Mapping Conflict Motives: The Central African Republic* (Antwerpen: IPIS, 2014), 13-15, accessed September 1, 2025, <https://ipisresearch.be/wp-content/uploads/2014/11/IPIS-CAR-Conflict-Mapping-November-2014.pdf>.
- (14) "Central African Republic testimonies document sectarian violence," *USC Shoah Foundation*, May 1, 2018, <https://sfi.usc.edu/news/2018/05/21966-central-african-republic-testimonies-document-sectarian-violence>.
- (15) International Crisis Group, *Making the Central African Republic's Latest Peace Agreement Stick: Crisis Group Africa Report N°277* (Brussels: International Crisis Group, 2019), <https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/central-african-republic-african-union-regional-bodies/making-central-african>.
- (16) United Nations Security Council, *Final report of the Panel of Experts on the Central African Republic, S/2023/326*, (New York: United Nations Security Council, 2023), <https://docs.un.org/en/S/2023/326>.
- (١٧) من مقابلة الباحث مع السفير شريف محمد زين.
- (١٨) مقابلة خاصة أجراها الباحث مع رئيس حركة R3 سيمبي بوبو عبر Via Signal في (٣٠، أغسطس، ٢٠٢٥م).
- (١٩) مقابلة الباحث مع رئيس حركة 3R سيمبي بوبو.

- (٢٠) من مقابلة الباحث مع أبكر صابون.
- (٢١) مقابلة الباحث مع رئيس حركة 3R سيمبي بوبو.
- (22) Nathalia Dukhan, *Dangerous Divisions: The Central African Republic Faces the Threat of Secession* (Washington, D.C.: The Enough Project, 2017), <https://web.archive.org/web/20190418223130/https://enoughproject.org/reports/dangerous-divisions-central-african-republic-faces-threat-secession>.
- (٢٣) مقابلة خاصة أجراها الباحث مع الوزير الناطق باسم حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى عبر الواتساب، بتاريخ (١٢، سبتمبر، ٢٠٢٥م).
- (٢٤) حول حادثة رفض تسليم السلاح في بانغاسو، انظر:
- “Accord de Ndjamen: 25 rebelles de l’UPC sortis à Bangassou refoulés par les FACA,” *Corbeau News Centrafrique*, June 23, 2025, <https://corbeaunews-centrafrique.org/accord-de-ndjamena-25-rebelles-de-lupc-sortis-a-bangassou-refoules-par-les-faca/>.
- (٢٥) من مقابلة الباحث مع قائد حركة 3R.
- (26) Yaya Adamou (coordonnateur du mouvement 3R), cité dans Radio Ndeke Luka, “Sécurité : le 3R dénonce des ‘agressions russes’ après la signature de l’accord de N’Djamena,” *Radio Ndeke Luka*, August 20, 2025, <https://www.radiondekeluka.org/89418-securite-le-3r-denonce-des-agressions-russes-apres-la-signature-de-laccord-de-ndjamena>.
- (27) Dieudonné Denambona, “Une attaque des hommes armés a frappé le village Kémo-Bac, près d’Ouham-Bac, jeudi 21 août,” *Radio Ndeke Luka*, August 22, 2025, <https://www.radiondekeluka.org/89515-au-moins-deux-blesses-civils-dans-des-tirs-attribues-aux-elements-de-3r>.
- (٢٨) من مقابلة الباحث مع قائد حركة 3R.
- (29) Antonio Giustozzi, et al., *Whitehall Report: Did Wagner Succeed in the Eyes of its African and Middle Eastern Clients?* (The Royal United Services Institute (London: RUSI, 2025), <https://static.rusi.org/wagner-in-africa-and-middle-east.pdf>.
- (٣٠) مقابلة الباحث مع الوزير الناطق الرسمي باسم الحكومة ماكسيم بالو.
- (٣١) مقابلة خاصة أجراها الباحث مع الخبير الروسي دينيس كوركودينوف، رئيس المركز الدولي للتحليل السياسي والتنبؤات عبر البريد الإلكتروني في (٢، سبتمبر، ٢٠٢٥م).
- (٣٢) مقابلة خاصة أجراها الباحث مع الخبير الفرنسي شارل بوسيل عبر البريد الإلكتروني في (٢، سبتمبر، ٢٠٢٥م).
- (٣٣) مقابلة الباحث مع الخبير الفرنسي شارل.
- (٣٤) مقابلة الباحث مع الخبير الفرنسي شارل.
- (٣٥) مقابلة الباحث مع الخبير الفرنسي شارل.
- (٣٦) مقابلة الباحث مع الخبير الفرنسي شارل.
- (٣٧) مقابلة الباحث مع رئيس حركة 3R سيمبي بوبو.
- (٣٨) مقابلة الباحث مع السفير شريف محمد زين.
- (٣٩) مقابلة الباحث مع الوزير الناطق الرسمي باسم حكومة بانغي.

خصخصة الأمن في الساحل الإفريقي: (فاغنر) الروسية و(سادات) التركية أنموذجا

د. جارش عادل، أستاذ محاضر في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية
بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

شهدت القارة الإفريقية في العقد الأخير مجموعة من التغيرات المهمة، التي مسّت عديداً من الدول، وخاصة في منطقة الساحل الإفريقي، بسبب جملة من التحديات الأمنية والسياسية المعقدة، مثل: الانقلابات العسكرية، وتصاعد معدلات الإجرام المنظم، وانتشار الإرهاب، ممّا أضعف قدرات الدول في الحفاظ على أمنها الداخلي، وهي أساساً تعيش في حالة هشاشة، ومن هذا المنطلق، برز ما يسمى: خصخصة الأمن (Privatization of Security) كأحد الحلول البديلة، التي يمكن اللجوء إليها، من أجل مواجهة العجز الوظيفي والمؤسساتي، الذي تعيشه معظم دول الساحل الإفريقي؛ فلقد باتت هذه الظاهرة تشكّل ملمحاً متزايداً ومقلّقاً في المنطقة، مقارنة بمناطق أخرى من القارة، ولا سيّما في الدول الثلاث: مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، التي شهدت موجة من الانقلابات العسكرية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٣م). ورغم ما توفره شركات الأمن من خدمات سريعة لحماية الأنظمة، غير أنها كذلك، تثير مجموعة من المخاطر والإشكاليات العميقة المتعلقة بعملية بناء الدولة، ومدى احتكارها للعنف المشروع، ومن هنا تنبع أهمية هذه الورقة البحثية، التي تسعى إلى معالجة موضوع خصخصة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، وزادت تعقيداً في ظل بروز علاقات تعاقدية متزايدة، بين الأنظمة المحلية والشركات الأمنية الخاصة. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الورقة البحثية تسلط الضوء على واقع خصخصة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بالتركيز على حالتي: فاغنر، وسادات، لما لهما من أدوار في تشكيل المشهد الأمني في بعض دولها. وسنتناول هذا الموضوع من خلال المحاور الآتية:

أولاً- لمحة عامة عن خصخصة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

رغم وجود العديد من الاجتهادات الأكاديمية والمؤسسية حول منطقة الساحل الإفريقي، فإنه لغاية الآن، لا يتوفر تعريف محدد ودقيق لهذه المنطقة، وهو ما يعكس واحدة من أبرز الإشكاليات المفاهيمية في الدراسات الجيوسياسية المتعلقة بالمنطقة، وذلك يعود لتداخل وتفاعل مجموعة من الاعتبارات الجيوسياسية، والمناخية، والأمنية، والثقافية، مما جعل هذا المفهوم مرناً، وغالباً ما يشار في الأدبيات على أن منطقة الساحل الإفريقي، بوصفها الشريط الممتد من المحيط الأطلسي غرباً (السنغال) إلى البحر الأحمر شرقاً (إريتريا) بحافة الصحراء الكبرى شمالاً، والمناطق الأكثر خصوبة وغابات السافانا جنوباً، وبمساحة تقارب ٣ ملايين كم²، وعرض يُراوح بين عدة مئات إلى ألف كم، ويضم النيجر، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، وبوركينا فاسو، والسودان، وقد يتسع حسب الاستخدام الوظيفي -إيكولوجي، اقتصادي، مؤسسي، سياسي- للمنطقة، لتضاف أحياناً دول أخرى مثل: السنغال، وإريتريا، ونيجيريا، والصومال، وجنوب السودان.^(١) أما التصور المؤسسي للأمن المتحد فيعتبر أن منطقة الساحل الإفريقي تمتد من موريتانيا إلى إريتريا، وتشمل بوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، والسودان، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، إذ تشكل حزاماً يفصل الصحراء الكبرى والسافانا في الجنوب^(٢). وتعتبر الأمم المتحدة الدول الخمس (بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، والنيجر، وموريتانيا) نواة منطقة الساحل الإفريقي، نظراً لما تشهده من تحديات متشابكة ومعقدة، مما يجعلها تحظى بالأولوية في إستراتيجياتها، قصد تلبية الاحتياجات العاجلة.^(٣)

وتعرف أغلب دول المنطقة حالة من الهشاشة المعقدة، التي يصعب على القوى الدولية والإقليمية مسايرتها بأسلوب مباشر، على شاكلة الاستعمار التقليدي، بسبب التعقيدات التي تتميز بها؛ فبرزت الشركات الأمنية بديلاً من الطريقة التقليدية، وفاعلاً جديداً يعمل على خدمة مصالح الدول المملكة لها، وتوسيع نفوذها؛ فقد ازداد استخدامها بأسلوب عميق وملحوظ في السنوات الأخيرة، بسبب زيادة التنافس الجيوسياسي بين القوى الدولية والإقليمية، التي تحاول ملء الفراغ الذي تركه كل من فرنسا وأمريكا. وعموماً، فإنه عند تحليل واقع الشركات الأمنية الخاصة، أو ما يسمى: «خصخصة الأمن» في منطقة الساحل الإفريقي،^(٤) فلا بد من التعرض إلى مفهوم «خصخصة الأمن»، ثم السمات التي تميز خصخصة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي.

انتشرت خصخصة الأمن في جميع أنحاء العالم منذ عقود، لتشهد ذروتها سياسياً في ثمانينيات القرن الماضي مع المحافظين، في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا: رونالد ريغن ومارغريت تاتشر (Ronald Reagan and Margaret Thatcher). وتشير مختلف الأدبيات إلى ظاهرتين مختلفتين، ضمن ما يعرف بخصخصة الأمن، الأولى: تتعلق بالجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية، مثل: الجماعات المتمردة التي تسيطر على

أراض، وتنشئ هياكل حكم بديلة، وهو ما يشكل تحديًا وهاجسًا مباشرًا لسيادة الدولة واستقرارها، أما الحالة الثانية الشائعة بين الدول فتتعلق بالشركات الأمنية الخاصة، وهي جهات فاعلة، توفر خدمات أمنية تعاقدية بطلب من الدولة المستضيفة لها، مقابل الربح المادي، ولكنها في الوقت نفسه تعدّ آلية، تستخدمها القوى الدولية لتوسيع نفوذها، وهذا يتطابق مع الوضع الراهن في منطقة الساحل الإفريقي، فقد لجأت دول مثل: مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، إلى الشركات الأمنية الخاصة، ملء الفراغ الأمني، ومواجهة العديد من التحديات الأمنية.^(٥)

ومن منظور الواقعية، فيمكن فهم دينامية خصخصة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، على أنها نتيجة مباشرة للتحويلات الحاصلة في الساحة الدولية والإقليمية، خاصة في هذه المرحلة الانتقالية، التي تسعى فيها القوى النشطة إلى توسيع نفوذها، في بيئة تشهد تراجعًا للمتغير الأخلاقي، وغيابًا لسلطة مركزية، قادرة على ضبط التفاعلات الدولية بأسلوب مرن، حيث تلجأ إلى الشركات الأمنية الخاصة، كأداة وخيار عقلاني غير مكلف، مقارنة بالتدخلات المباشرة لتأمين مصالحها الإستراتيجية. ومن جانب آخر، فإن دول الساحل الإفريقي، وفقًا للتفسير الواقعي، يُبرر لجوءها إليها رغبتها في تعزيز قوتها، وردع الأطراف المعادية.^(٦) وبوجه عام، فإن رصد واقع خصخصة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، يُظهر أربع سمات بارزة:

١- السمة التاريخية: لا تزال منطقة الساحل الإفريقي مرتبطة بدور المرتزقة في النزاعات ما بعد الاستعمار، بحيث إن هذه الظاهرة لها أبعاد تاريخية، كما تعدّ ظاهرة مبكرة في العديد من الدول، فعلى سبيل المثال: أنشأت الصين بعض الشركات الأمنية المسلحة الخاصة بها، قصد حماية مصالحها من العنف السياسي أو الإجرامي، تزامنًا مع توسع أنشطتها الاقتصادية هناك.

٢- الانتشار السريع: تشهد القارة حاليًا تزايدًا كبيرًا في عدد الشركات الأمنية الخاصة، وخاصة من طرف القوى التي تبحث عن توسيع دائرة النفوذ في القارة، مثل: الصين، وروسيا، وتركيا، ويرجع ذلك إلى المزايا الطاقوية والمعدنية، التي تتمتع بها منطقة الساحل الإفريقي.

٣- تقنين خصخصة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي: وهو مشكل مطروح حول مدى التزام الشركات الأمنية الخاصة بالضوابط القانونية، التي تحدد عملها، كيلا تكون هناك انتهاكات لحقوق الإنسان، وعدم تجاوز دور الدولة.

٤- زيادة التأثير: أي الانتقال من الأدوار الصامتة الناعمة - دون ظهور - إلى الأدوار الصلبة المباشرة في الميدان، للقيام بمهام القتال، وهذا ما يتطابق مع حالة فاغنر، التي أصبحت تقوم بمهام قتالية مع الجيش المالي.^(٧)

ثانيًا - محفزات خصخصة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

يعود انتشار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في منطقة الساحل الإفريقي إلى محفزات عدة، معقدة ومتشابكة، ترتبط بالتحول البنوي، المرتبط بإعادة تشكيل متغيرات عدة، متمثلة في السيادة، واحتكار العنف، وتحالفات القوة، وتتمثل هذه المحفزات في الآتي:

١- **الوضع الهش في المنطقة:** تُدرج دول منطقة الساحل الإفريقي، وفقًا لتقرير الصندوق الدولي، من أجل السلام لسنة ٢٠٢٤م، في مراتب متقدمة جدًا من حيث الهشاشة، باستثناء السنغال، التي تصنف في المرتبة (٧٠)، كون وضعها الاقتصادي والأمني والسياسي أحسن من جيرانها (انظر الجدول رقم ١)، وهو ما يعكس حجم الأزمات والتحديات البنوية، التي تعيشها هذه البلدان.^(٨) وتعرّف الدولة الهشة بأنها: تلك الدولة التي تعاني عجزًا مؤسسيًا ووظيفيًا، لتلبية حاجات مواطنيها؛ إذ تتميز بحالة اللاستقرار السياسي، وارتفاع مستويات العنف، وفقدان احتكار العنف الشرعي، وغياب سيادة القانون، وانتشار الفساد السياسي والإداري، والتهديدات الأمنية، وكلها سمات موجودة في دول الساحل، ولذلك يسمى هذا الحزام: حزام الأزمات،^(٩) وهي كلها محفزات، تسهم في انتشار الشركات الأمنية الخاصة لسببين، الأول: يرتبط يكون هذا الوضع، يساعد ويعزز من تزايد دور الشركات الأمنية، وخاصة كفاعل أمني غير رسمي، والتي غالبًا ما تستغل لتأمين مصالح فاعلين محليين، أو أطراف خارجية، والثاني: يرتبط بالفجوة التي يسببها العجز المؤسسي والوظيفي للنظام في تلبية حاجات المواطنين، وتوفير الأمن، مما يجعل اللجوء إلى الشركات الأمنية الخاصة أحد الخيارات السريعة والمتاحة لتوفير الأمن، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الشكل رقم (١): تصنيف دول الساحل الإفريقي (المنظور المؤسسي للأمم المتحدة) ضمن الدول الهشة، حسب تقرير عام ٢٠٢٤م للصندوق الدولي من أجل السلام.

الدولة	درجة الهشاشة	المرتبة من أصل ١٧٩	التصنيف
السودان	١٠٩,٣	٢	إنذار شديد
تشاد	١٠٢,٧	١٠	إنذار شديد
مالي	٩٧,٣	١٤	إنذار
نيجيريا	٩٦,٦	١٥	إنذار
النيجر	٩٥,٢	١٩	إنذار

الدولة	درجة الهشاشة	المرتبة من أصل ١٧٩	التصنيف
بوركينا فاسو	٩٤,٢	٢١	إنذار
إريتريا	٩٢,١	٢٦	إنذار
موريتانيا	٨٧,٠	٣٤	تحذير شديد
السنغال	٧٤,٢	٧٠	تحذير مرتفع

٢- التحول على صعيد النخب الحاكمة: أفضت موجة الانقلابات العسكرية الحاصلة في العديد من دول الساحل الإفريقي، إلى سلسلة من الانسحابات العسكرية للقوات الفرنسية والأمريكية، من مالي، وتشاد، وبوركينا فاسو، وأخيرًا النيجر؛ إذ لم تتردد النخب العسكرية المسيطرة على الحكم فيها في طردها، وآخرها طرد رئيس الوزراء النيجري علي ما هامان لا مين زين القوات الأمريكية من قواعدها في النيجر، التي يبلغ تعدادها ١٤٠٠ جندي، مما فتح المجال للكتلة الشرقية (روسيا، والصين، وتركيا)، في بسط نفوذها بالشركات الأمنية الخاصة، التي حلت محل القوات الفرنسية والأمريكية.^(١٠)

٣- التحول في إستراتيجيات الدول: في إطار التنافس الجيوسياسي المتسارع خلال العقد الأخير، تلجأ القوى الدولية والإقليمية إلى توسيع نفوذها باستعمال الشركات الأمنية الخاصة كوكلاء خارجيين، تجنبًا للمواجهة المباشرة المكلفة ماديًا وبشريًا.^(١١) ومع انسحاب فرنسا وأمريكا، اشتد هذا التنافس بين الدول باستعمال هذه الشركات الأمنية الخاصة، التي تعمل جنبًا إلى جنب مع الحكومات المركزية، مما يسهم في تحويل ميزان القوى لصالح تلك الدول، وقد حدث هذا في حالات مثل: ليبيا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ومالي، وبوركينا فاسو، فقد أسهمت روسيا وتركيا في ذلك،^(١٢) فضلًا عن تحالف الدفاع، الذي أنشأته مالي والنيجر وبوركينا فاسو في ١٦ أيلول عام ٢٠٢٣م، بدعم من القوات الخاصة الروسية - فاغنر أولًا، ثم الفيلق الإفريقي- مقابل المحاور الغربية المنتشرة، مثل: محور السنغال، نيجيريا وتشاد؛^(١٣) فالشركات الأمنية الخاصة، أصبحت عنصرًا أساسيًا في قطاع الأمن، تزامنًا مع تغير إستراتيجيات التدخل العالمي، وإعادة هيكلة الجيوش.

ثالثًا - مجموعة فاغنر كأداة نفوذ روسي

تقدم فاغنر نفسها في منطقة الساحل الإفريقي كبديل من القوى الغربية الاستعمارية، إذ تدخلت في دول شهدت انقلابات عسكرية، داعمة فيهم الحكم الجديد، مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية وإستراتيجية، ولقد استغلت موجة الغضب المجتمعي، حيال الاستنزاف الفرنسي المتواصل لخيرات المنطقة، مقابل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، وهو ما منحها موضعًا مهمًا في الدول التي تمثل منطقة

قلب الساحل، خصوصاً في مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر. وتدرك هذه الأنظمة أيضاً، أن فاغنر باعتباره أداة روسية، له وزن وثقل، مقارنة بالشركات الأمنية الخاصة الأخرى، لذلك فضلته كخيار مناوئ للغرب، في ظل العلاقات المحتدمة بين روسيا والعالم الغربي، بسبب الحرب الأوكرانية، فلقد قدمت خدمات جريئة جداً، مرتبطة بدعم الأنظمة سياسياً، والدخول في الجبهة الأمامية للقتال، لا سيما في الحالة المالية.^(١٤) فعلى سبيل المثال، أكد وزير الخارجية الروسي لافروف، بأن مالي تعاقبت مع حوالي ١٠٠٠ عنصر مسلح من فاغنر، للقيام بعدة مهام، ومن بينها حماية النظام الحاكم، وهي خطوة لاقت عدة انتقادات من الدول الغربية، وتحديداً فرنسا.^(١٥)

وتتركز أدوار فاغنر في المنطقة على المهام الأمنية والعسكرية من تدريب، وحماية، واستشارة للقوات المحلية، وتأمين المصالح، والاستثمارات الروسية في المنطقة في مجال المعادن، وحماية النخب العسكرية التي وصلت إلى السلطة، بعد موجة من الانقلابات في المنطقة، ورغم توجه روسيا إلى اتخاذ الطابع الرسمي في تعاملاتها الجديدة مع دول الساحل الإفريقي، من خلال تأسيس قوات الفيلق الإفريقي التابعة لوزارة الدفاع الروسية، كبديل من فاغنر، فإن تركيزها إلى غاية الآن يركز على البعد العسكري، وهو الخطأ الذي وقعت فيه فرنسا مقارنة بالصين، التي تركز على الأبعاد الاقتصادية في تعاملها مع دول الساحل الإفريقي، بغض النظر عن طبيعة الأنظمة، مدنية أو عسكرية. إن التحول من قوات فاغنر إلى قوات الفيلق الإفريقي، يمكن النظر فيه من جانبين، الأول: يتعلق بالمعطى الشكلي؛ أي التحول من شركة أمنية خاصة أو مرتزقة (mercenaries) إلى قوات رسمية تضم حوالي ٨٠ ٪ من قوات فاغنر، بحكم خبرتهم المكتسبة في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة، وقوات أخرى مختلطة، ومن بينهم أفارقة، وسبب هذا التحول هو المتابعات القضائية، والعقوبات المالية التي تُفرض على فاغنر، فتغيير الاسم يسمح لها بمواصلة العمل بمرونة، والتنصل من العقوبات المالية، وتجميد الحسابات والأرصدة التابعة لها، كما يفتح لها فرصاً أخرى لتوقيع عقود مع الفواعل الدولية، ولا يتعلق الأمر بمجموعة فاغنر فقط، وإنما حتى بالشركات الأمنية الغربية؛ فشركة بلاك ووتر الأمريكية، غيّرت اسمها خمس مرات منذ تأسيسها في سنة ٢٠٠٧م، وتسمى حالياً: مجموعة كونستيليس (Constellis Group)، وإضافة إلى ذلك، فإن تغيير الاسم، من شأنه أن يقلل الضغط الإعلامي والسياسي على روسيا، في ظل أن مجموعة فاغنر في المنظور الشعبي مرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم حرب، وهو ما يمنع كذلك العديد من دول الساحل الإفريقي من التعامل معها، خوفاً من الضغوطات الداخلية. الجانب الثاني: متعلق بالمعطى الإستراتيجي؛ إذ إن روسيا لم تعد تكتفي فقط بوجود مرتزقة مستقلين، يخضعون نسبياً لحكومات الدول المستضيفة، وإنما تريد وكلاء يخضعون لها مباشرة، مما يسمح بتعزيز السيطرة عليهم، خوفاً من تكرار سيناريو بريغوجين.

وإضافة إلى ذلك، يعيش فاغنز حالة من الارتباك الأمني، بعد سلسلة من الهزائم التي تلقاها من الأزواد في مالي، ولذا ترى روسيا بأن هذا التغيير يندرج في إطار تأهيلهم وتأطيرهم أكثر.^(١٦)

رابعًا - شركة سادات التركية كأداة نفوذ تركية

سادات (SADAT) هي اختصار لعبارة: الشركة الدولية للاستشارات الدفاعية والبناء والصناعة والتجارة المحدودة، وهي أول شركة تركية خاصة، على شاكلة بلاك ووتر الأمريكية، وفاغنز الروسية، حيث تقدم خدمات استشارية، وتدريبات عسكرية، وخدمات لوجستية في مجال الدفاع الدولي، وقد أسسها ٢٣ ضابطاً تركياً متقاعدًا، بقيادة العميد المتقاعد «عدنان تانيرقردى» في ٢٨ فبراير عام ٢٠١٢م، وتركز خدماتها كشركة حسب نظامها الأساسي المنشور في الجريدة الرسمية للسجل التركي، تحت رقم ٨٠١٥ بتاريخ ٢٨ فبراير عام ٢٠١٢م، على ثلاثة مجالات أساس، متمثلة في: الاستشارات الدفاعية، والتدريب العسكري، والخدمات اللوجستية.^(١٧) وتستخدم تركيا بجانب القوة الناعمة (Soft Power) هذه الشركة، كإحدى الأدوات الصلبة، التي تثير الكثير من الاستفسارات حول مهامها، ودورها في نشر النفوذ التركي في دول الساحل الإفريقي؛ إذ تنظر تركيا إلى أنها في ظل احتدام التنافس الجيوسياسي بين القوى الدولية والإقليمية، من خلال استخدام وكلاء - شركات أمنية خاصة - تسيطر على أغلبها قوى غربية، يمكن لها بهذه الشركة دعم الدول الصديقة والحليفة، خاصة تلك التي تشترك معها في الأبعاد الحضارية،^(١٨) وبذلك؛ فهي تدمج البعد الحضاري والديني مع الأبعاد الأخرى .

وتُدرَّب شركة سادات التركية المقاتلين على الحروب غير النظامية والهجينة؛ إذ تنشط في ليبيا، والسودان، والصومال، وكذلك في كل من النيجر، ومالي، بعد خروج القوات الفرنسية منهما، وترى تركيا أن منطقة الساحل الإفريقي تمثل بيئة خصبة لنشر أذرع هذه الشركة، قصد حماية مختلف مصالحها، لا سيما بعد توجه بعض الحكومات لطلب الحماية من هذه الشركة، بسبب عدم قدرتها على حماية نفسها.^(١٩) ونظرًا لجودة خدماتها، وقلة تكلفتها، وسرعة قيامها بالمهام على أرض الواقع، وهو ما جعلها أحد أبرز الشركات المزودة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، في إطار الدبلوماسية الأمنية التركية في القارة بوجه عام.^(٢٠) ومن بين أنشطة هذه الشركة، ما تقوم به من مساعدة للسلطة العسكرية في النيجر، من خلال تأمين المقار الحيوية، وتأمين المصالح التجارية التركية في مشاريع التعدين، وحزمة الاستثمارات الكبيرة في مجال البنية التحتية، مما يساعد السلطات العسكرية بالنيجر على تركيز قواتها لمحاربة الجماعات المسلحة، وتقديمها كذلك خدمات استشارية لمكافحة الإرهاب، ولقد تصاعد دور هذه الشركة منذ توقيع اتفاقية تعاون عسكري في عام ٢٠٢٠م بين تركيا والنيجر، متعلقة ببيع الطائرات المسيرة.^(٢١)

كما سمح الفراغ الذي تركته فرنسا في بعض دول الساحل الإفريقي بتعزيز نشاط هذه الشركة، الذي تزايد مع تضاعف الاستثمارات التركية في العقد الأخير، كما سمح لها بأخذ أدوار إستراتيجية أكثر وضوحاً في بعض الدول، وخاصة في مالي، والنيجر، وتشاد، والسودان، وبوركينا فاسو.^(٢٢) وتكمن قوة سادات كذلك، في مكانتها كممثل مبيعات حقيقي لمؤسسة الصناعات والتكنولوجيا الدفاعية التركية (BITD)، حيث تعتبر أحد الوسطاء لبيع طائرات «بيرقدار» المسيّرة في بعض دول الساحل الإفريقية الصديقة، التي رُحِّل الفرنسيون منها، كمالي، والنيجر، وما ساعد كذلك سادات على قبولها، هو نظامها الذي يأخذ طابعاً معادياً للغرب، وهو ما جعلها خياراً لبعض دول الساحل الإفريقي، مقارنة بالشركات الأمنية الخاصة الغربية.^(٢٣) ورغم تشابه الهدف العام في خدمة المصالح الجيوسياسية، بين شركة سادات التركية، وفاغنر الروسية، فإن هناك فروقاً جوهرية فاصلة بينهما، تتمثل في الداعم، والنشأة، والطابع القانوني، والنشاط، وأبرز مناطق النفوذ، والخط الأيديولوجي، كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (٢): أبرز أوجه الاختلاف بين شركتي سادات التركية وفاغنر الروسية

وجه الاختلاف	سادات	فاغنر
الدولة الراعية	تركيا	روسيا بطريقة غير رسمية
تاريخ التأسيس	تأسست في ٢٨ فبراير ٢٠١٢م على يد العميد المتقاعد تانغريفدي، و٢٢ من الضباط المتقاعدين.	٢٠١٤م من قبل ديمتري أوتكين
الطابع القانوني	شركة خاصة مسجلة في السجل التجاري التركي	شركة أو مجموعة عسكرية خاصة غير رسمية
طبيعة العلاقة مع الدولة	رسمية	غير رسمية، وتعمل خارج القانون الروسي
طبيعة النشاط	تقديم الاستشارات العسكرية والأمنية، وتدريب القوات النظامية، وتوفير الخدمات الاستشارية، وتدريب القوات على مكافحة الإرهاب، حماية المصالح التركية.	القتال بجانب القوات النظامية، تجنيد المقاتلين الأفارقة في صفوفها، حماية المصالح والمنشآت الروسية، استغلال الموارد، وتدريب المقاتلين.
مناطق الانتشار	النيجر، مالي، تشاد، الصومال، السودان، الطوغو، إثيوبيا.	مالي، السودان، ليبيا، النيجر، بوركينا فاسو، إفريقيا الوسطى.
الأيديولوجيا	إسلامية محافظة حسب أفكار مؤسسيها	قومية روسية

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من المعلومات السالفة الذكر.

خامسًا - تداعيات خصخصة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

على الرغم من أن خصخصة الأمن، أصبحت اليوم أكثر قبولًا من أي وقت مضى في منطقة الساحل الإفريقي، بسبب الخدمات السريعة التي تقدمها لحكومات المنطقة، غير أن انتشارها تترتب عليه مجموعة من التداعيات المعقدة، التي تثير العديد من التساؤلات حول مسارات الأمن، واحتكار العنف، واستقرار الدولة المرتبطة بالمجال الإقليمي؛ إذ يسبب اللجوء إلى هذه الشركات الأمنية الخاصة، جعلها فواعل دائمة في المعادلة الأمنية؛ فيعملون على استثمار الأزمات لتعميق التبعية؛ حيث إن تقديمهم للحلول المؤقتة، قد تزيد من هشاشة الأنظمة الأمنية، ويضعف جوهر الدولة ومكانة النظام، حين يتنازل عن أهم مقوماته لوكلاء يسعون للربح، ويعملون في منطقة رمادية، بين المشروعية واللاشرعية؛ ففي مالي - على سبيل المثال - تحولت شركات الأمن الخاصة، على شاكلة فاغنر، بعد انسحاب القوات الفرنسية والأممية، من مزودي خدمات واستشارات أمنية، إلى فاعل أمني يؤثر بطريقة مباشرة في صناع القرار، ويشاركون في رسم الإستراتيجيات العسكرية، بما يتماشى مع النفوذ الروسي، حتى ولو كان على حساب الدول المجاورة.^(٢٤)

والمسألة الأخرى، هي أن هذه الشركات قد تسعى إلى تعزيز أدائها المؤسسي وسمعتها، لضمان عقود جديدة وطويلة، وعندما تعجز بعض الحكومات عن الدفع، وهو سيناريو قد يكون متوقعًا في دول الساحل الإفريقي، بسبب هشاشتها، فسوف تلجأ بعض هذه الشركات الأمنية الخاصة إلى الحصول على تعويضات عينية، أو السيطرة على أصول اقتصادية، وربما تهديد النظام نفسه، والانقلاب عليه، وسيشبه الأمر قصة إكزكتف أوتكومز (Executive Outcomes) في سيراليون، التي كان فيها مقايضة الشركة بالثروة مقابل الأمن، بسبب عجز الحكومة عن دفع إيراداتها الشهرية للشركة الأمنية؛ فمنحت امتيازات للشركة في قطاع المناجم، وهو نهج يشبه ما تتبعه فاغنر في الدول المستضيفة، من خلال اندماجها في قطاع الدولة، واستفادتها من امتيازات اقتصادية في مجال المعادن والموارد النادرة، وهو ما قد يمثل استعمارًا جديدًا لدول المنطقة، ولا سيما الغنية بالموارد، كما يمكن للشركات الأمنية الخاصة، خدمة أجندات لزعة ميزان القوى الإقليمي، وإضعاف الدول المجاورة واستنزافها، من خلال خلق مشكلات حدودية، أو صنع العداوة معها، وهو ما يمس بسياسات حسن الجوار.^(٢٥)

الخاتمة والاستنتاجات

وختامًا لدراستنا، فإننا نخلص إلى أنه في ظل الهشاشة والفوضى الأمنية، التي تعيشها أغلب دول منطقة الساحل، فمن المتوقع استمرار نشاط الشركات الأمنية الخاصة العاملة «فاغنر وسادات»، وزيادة أدوارها الوظيفية في المنطقة، التي قد تغلب عليها المصالح البراغمية؛ فهذه الشركات وموظفوها، ما هم إلا أسلوب

جديد، تُخدم فيه أجنات ممتلكها، وهو ما يطرح تساؤلات بشأن التفاعلات المستقبلية، حول التحديات التي تؤدي إلى تراجع الدور السيادي لدول المنطقة، ومدى احتكارها للعنف الشرعي، كما قد يثير نشاط الشركات الأمنية الخاصة تفاعلات غير مرغوب فيها، مع الجيوش النظامية لدول شمال إفريقيا؛ إذ يلقي عليها مزيداً من الأعباء العسكرية للتعامل معها، قصد الحفاظ على استقرارها الداخلي والإقليمي. ومن جانب آخر، فإن كلاً من فاغنر وصادات يشكلان تهديداً مباشراً للمصالح الفرنسية؛ إذ تسعى كل من روسيا وتركيا إلى تقليص نفوذ باريس في المنطقة، في حين تحاول هذه الأخيرة إعادة ترتيب أوراقها في المنطقة، وهو ما يجعل الدول الإفريقية تقف في مفترق الطرق؛ فإما الاستمرار في الارتهان أمنياً لأحد الأطراف - تقليدي أو جديد - أو تبني إستراتيجية سيادية شاملة، ترسخ مبدأ احتكار الدول للعنف المشروع. وعموماً، فإن الشركات الأمنية الخاصة في منطقة الساحل الإفريقي تحتاج إلى إرساء أطر قانونية صارمة، بالتعاون مع الأجهزة الإقليمية، لتنظيم عمل هذه الشركات ومساءلتها، باعتبارها أصبحت إحدى الآليات التي تعتمد عليها القوى الدولية والإقليمية، كبديل من الحرب المباشرة، وهو ما يجعل هذه المنطقة تعيش في حالة استقطاب شديد، يُعرض فيها أمنها وسيادتها، كسلع قابلة للتفاوض والتقويض، في إطار خصخصة الأمن المتزايدة فيها.

- (١) دباك حورية، «التدخل الدولي في منطقة الساحل الإفريقي: التدخل الفرنسي نموذجاً: ٢٠١٣-٢٠١٧م»، (أطروحة الدكتوراه، جامعة ابن خلدون تيارت: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢٤م)، ٧٤-٧٦.
- (2) UN. Secretary-General, *Report of The Secretary General on The Situation in The Sahel Region* (New York: UN, 2013), 2, <https://digitallibrary.un.org/record/750816>.
- (3) UN, Political and Peacebuilding Affairs, *The Sahel*, (New York: UN, 2012), <https://dppa.un.org/en/sahel>.
- (4) Alessandro Arduino, “Chinese private security firms are growing their presence in Africa: why it matters,” *The Conversation*, August 8, 2022, <https://theconversation.com/chinese-private-security-firms-are-growing-their-presence-in-africa-why-it-matters-187309>.
- (5) Željko Branović, *The Privatisation of Security in Failing States: A Quantitative Assessment, Occasional Paper - No 24* (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2011), 3-4, <https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/OP24.pdf>.
- (6) Mykolo Kapitonenko, *International Relations Theory* (New York: Routledge, 2022), 25-38.
- (7) Arduino, “Chinese private security firms are growing their presence in Africa: why it matters”.
- (8) The Fund for Peace (FFP), *Fragile States Index 2024: Annual Report – A World Adrift* (Washington, D.C: FFP, 2024), 6-7, <https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2025/02/FSI-2024-Report-A-World-Adrift-2.pdf>.
- (9) The Fund for Peace (FFP), *Fragile States Index 2024: Annual Report – A World Adrift*, 9-11.
- (١٠) محمد جمعة، «تغير خرائط النفوذ في الساحل وغرب إفريقيا بين روسيا، و«المعسكر الغربي»»، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، (٤، يوليو، ٢٠٢٤م)، <https://trendsresearch.org/ar/insight/تغير-خرائط-النفوذ-في-الساحل-وغرب-إفريقيا/>.
- (11) Remli Fahim and Boubchiche Rafik, “Private Security and Military Companies in the African Continent: “A Study on the Justifications for Presence and Areas of Concentration,” *Journal of Science and Knowledge Horizons*, 04: 2, 689-690.
- (12) Fahim and Rafik, “Private Security and Military Companies in the African Continent: “A Study on the Justifications for Presence and Areas of Concentration,” 696.
- (13) “Afrika’da “yabancı güvenlik şirketleri” tehlikesi I Listede Türkiye’den SADAT da var,” *NuMedya24*, May 27, 2025, <https://www.numedya24.com/devlet-disi-yabanci-silahli-gucler-buyuyo-listede-turkiyeden-sadat-da-var/>.
- (١٤) بشرى جاسم محمد، «مستقبل فاغنر في القارة الإفريقية بعد أزمته مع الدولة الروسية»، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (٢٢، أغسطس، ٢٠٢٣م)، ٢، <https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2023/08/القارة-الافريقية-في-فاغنر-مستقبل-فاغنر-في-القارة-الافريقية.pdf>.
- (١٥) محمد بشندي، «تمدد فاغنر: دوافع تصاعد تسليح الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١٩، أكتوبر، ٢٠٢١م)، <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6747/الخاصة-الأمنية-الشركات-عبر-الصراعات-تسلح-تصاعد-فاغنر-دوافع-تصاعد-تسلح-الصراعات-عبر-الشركات-الأمنية-الخاصة/6747>.
- (١٦) نورة الحفيان، «شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أدوات حماية أم وكلاء هيمنة؟»، جيسكا، (٣١، مايو، ٢٠٢٥م)، <https://www.geeska.com/ar/shrkat-alamn-alkhast-fy-afryqya-adwat-hmayt-am-wkla-hymnt>.
- (17) “SADAT Savunma,” *SADAT Uluslararası Savunma Danışmanlık İnşaat Sanayi ve Ticaret A.Ş.*, August 2, 2025, <https://sadat.com.tr/tr/>.
- (18) Adnan Tanrıverdi, “Neden “SADAT Uluslararası Savunma Danışmanlık”?”, *Sadat*, June 27, 2023, <https://sadat.com.tr/tr/hakkimizda/neden-sadat-uluslararasi-savunma-danismanlik.html>.

- (١٩) محمد بلماحي ومحمد صنافو، «الإستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الإفريقي لحماية المصالح التركية، أم تحد للنفوذ الفرنسي التقليدي»، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٧، ع ٢، (الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، ٢٠٢٣م)، ٣٢٤ - ٣٢٨.
- (٢٠) مآلات، «من الاقتصاد والثقافة إلى الأمن والتسليح... نزوح النفوذ التركي في إفريقيا»، أسباب، (٢٦، مارس، ٢٠٢٢م)، ١، <https://www.asbab.com/النفوذ-التركي-في-أفريقيا-من-الثقافة-إل>.
- (٢١) سياقات، «تركيا تزيد نفوذها الأمني في النيجر على واقع التنافس في الساحل الإفريقي»، أسباب، (١، مايو، ٢٠٢٤م)، ١-٥، <https://www.asbab.com/النفوذ-التركي-في-الساحل-الأفريقي-عبر-ل>.
- (٢٢) جان ماركو، ترجمة: حميد العربي، «طموحات تركيا الإفريقية»، أوريان ٢١، (١٨، يناير، ٢٠٢٢م)، <https://orientxxi.info/magazine/article5312>.
- (23) “Que fait Sadat le “Wagner Turc” au Sahel ?,” *West Africa Maps*, December 6, 2024, <https://westafricamaps.com/fr/analyses/que-fait-sadat-le-wagner-turc-au-sahel>.
- (٢٤) الحفيان، «شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أدوات حماية أم وكلاء هيمنة?».
- (25) Christopher Faulkner, “Why Private Military and Security Companies Persist in Africa?,” *International Code of Conduct Association*, November 29, 2023, <https://blog.icoca.ch/why-private-military-security-companies-persist-in-africa/>.

المعادن الحيوية وسلاسل الإمداد العالمية: إفريقيا في قلب التحول الجيواقتصادي

د. سمر الباجوري، أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

في ظلّ التحول العالمي المتسارع نحو مصادر الطاقة النظيفة، والتكنولوجيا المستدامة، باتت المعادن الحيوية تشكّل عصباً حيويًا لسلاسل الإمداد العالمية. وفي ظل ما تتمتع به القارة الإفريقية من ثروات طبيعية هائلة من هذه المعادن، أضحت إفريقيا ساحة جديدة للتنافس الجيوسياسي على الاستحواذ على هذه المعادن، من قبل القوى الدولية والإقليمية المختلفة، في سعيها لتحقيق أمنها الاقتصادي والطاقي.

وفي هذا السياق، تتناول هذه الورقة التعريف بالمعادن الحيوية، وأهمية القارة الإفريقية في سلاسل الإمداد العالمية لهذه المعادن، وفي النهاية، الوقوف على مظاهر وسمات التنافس العالمي على هذه المعادن في القارة الإفريقية.

أولاً - المعادن الحيوية وسلاسل الإمداد العالمية: إطار عام

اكتسبت المعادن الحيوية مثل الليثيوم والكوبالت وغيرها من العناصر الأرضية النادرة أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من سلاسل الإمداد العالمية والمرتبطة بالعديد من الصناعات التقنية. حيث تستخدم هذه المعادن في صناعة البطاريات ومحركات السيارات الكهربائية وتوربينات الرياح وصناعة المغناطيسيات وغيرها من الصناعات المرتبطة بالتحول الأخضر أو عمليات التحول إلى الطاقة النظيفة. وعلى الرغم من اختلاف التعريفات، إلا أن عادة ما يشير مصطلح «المعادن الحيوية» أو «المعادن الحرجة» إلى عدد من المعادن الأساسية والعناصر الأرضية المهمة للتحول في مجال الطاقة ويؤدي انقطاع توريدها إلى مخاطر مرتفعة في سلاسل التوريد العالمية.

ويمكن اختلاف التعريفات بين الهيئات والمؤسسات المختلفة بوجه أساسي في عدد ونوعية المعادن المدرجة في قوائمها. فعلى سبيل المثال تدرج «وزارة الطاقة الأمريكية» ٥٠ معدناً أساسياً ضمن تعريفها للمعادن الحيوية، بينما يركز الاتحاد الأوروبي على ٣٤ معدناً فقط. أمّا وكالة الطاقة الدولية فتشمل قائمتها أكثر المعادن استخداماً وهي الليثيوم والنيكل والكوبالت والمنغنيز والجرافيت، والتي تستخدم عادة في صناعة

البطاريات. وبوجه عام هذه القوائم ليست ثابتة وإنما عادة ما تسمح قوانين هذه الهيئات والمؤسسات بتحديثها وتغيرها بما يتوافق مع المستجدات الصناعية. ولذا فإن تعريف العنصر باعتباره عنصرًا أو معدناً حرجاً لا يرتبط بندرة أو وفرة وجوده وإنما يرتبط بأهميته في سلاسل التوريد العالمية، فبعض العناصر مثل البلاتين والإيراديوم والسليكون من بين أكثر العناصر وفرة على الأرض، والنحاس على الرغم من وفرة إلا المهلة الزمنية اللازمة لبدء منجم جديد في التوريد قد تصل إلى ٢٠ عامًا^(١).

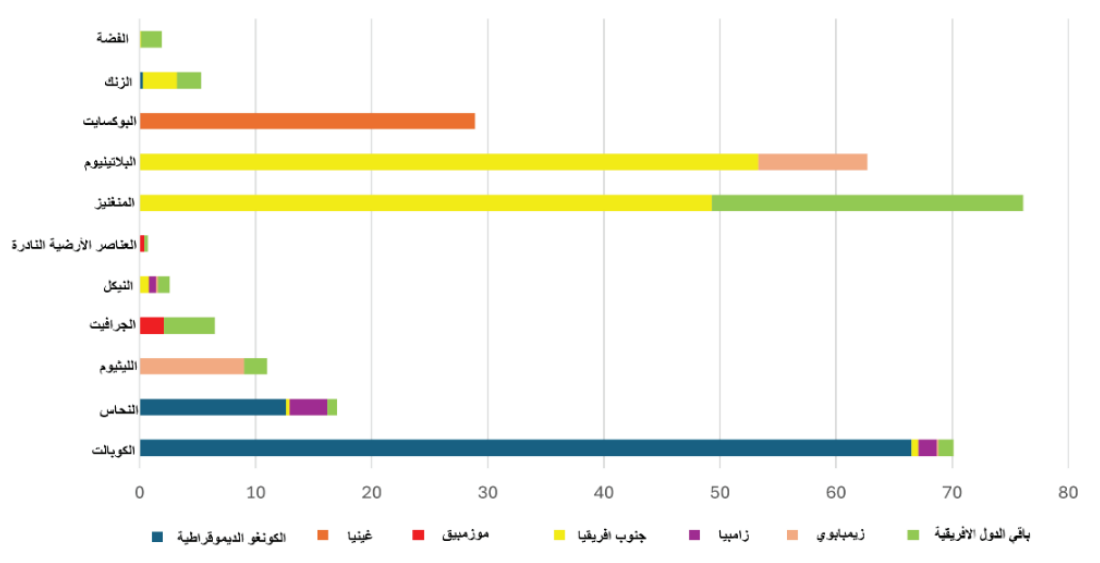
وتتسم مصادر العديد من المعادن الأساسية والعناصر الأرضية النادرة بتركيز عالٍ، فالغاليوم على سبيل المثال والذي يستخدم في تصنيع الهواتف المحمولة والألواح الشمسية تصنفه وكالة الطاقة الدولية كأكثر الموارد تركيزاً حيث تستحوذ الصين وحدها على ٩٥٪ من إنتاجه، كذلك تستحوذ الصين على أكثر من ثلثي إنتاج واحتياطيات العناصر الأرضية النادرة. أما النحاس فيعد الأقل تركيزاً إذ يمكن الحصول عليه من ٥٦ دولة من أهمها تشيلي والتي تنتج ٢٨٪ من الإنتاج العالمي والبيرو بحوالي ١٠٪^(٢).

والحقيقة أن تركيز هذه المعادن هو ما يفسر التنافس الشديد على هذه العناصر من جهة، ويُفسر من جهة أخرى ما يمكن أن يطلق عليه هشاشة سلاسل التوريد المرتبطة بها والتي تجعلها شديدة التأثر بأي توترات جيوسياسية. ومن المتوقع أن يؤدي مسار التحول الأخضر العالمي إلى ارتفاع مطرد في الطلب على هذه المعادن وارتفاع أسعارها ومن ثمّ التنافس على الاستحواذ عليها من قبل القوى المختلفة خاصة مع وجود فجوة واضحة بين كمية المتاح من العديد من هذه المعادن عالمياً والنمو المتوقع للطلب عليها^(٣).

ثانياً: خريطة المعادن الحيوية والعناصر الأرضية النادرة في إفريقيا

تتمتع القارة الإفريقية بثروات معدنية هائلة تجعلها لاعباً محورياً في سلاسل الإمداد العالمية المرتبطة بالطاقة النظيفة والتقنيات الحديثة. حيث تمتلك القارة الإفريقية حوالي ٣٣٪ من إمدادات المعادن الحرجة أو الحيوية المعروفة عالمياً. فعلى سبيل المثال يوجد في إفريقيا حوالي ٥٥٪ من الاحتياطيات العالمية من الكوبالت، و٤٧,٦٥٪ من المنجنيز، و٢١,٦٪ من الجرافيت الطبيعي، و٥,٩٪ من النحاس و٥,٦٪ من النيكل و١٪ من الليثيوم^(٤)، وذلك كما يتبين من الشكل رقم (١). وبلغت القيمة السوقية لإنتاج المعادن الحيوية في إفريقيا عام ٢٠٢٣م حوالي ٥٠ مليار دولار من عمليات التعدين، وبالإضافة إلى ١٦ مليار دولار من عمليات التكرير، أي بإجمالي ٦٦ مليار دولار. ومن المتوقع أن تستحوذ القارة الإفريقية على حوالي ٤٪ من القيمة السوقية العالمية لتكرير هذه المعادن بحلول عام ٢٠٤٠م^(٥).

شكل رقم (١): نصيب القارة الإفريقية من الإنتاج العالمي لبعض المعادن والعناصر النادرة



Source: Marvellous Ngundu and Julia Baum, “Africa Has Critical Minerals but needs a Unified Strategy,” *ISS Africa Future*, May 22, 2025, <https://futures.issafrica.org/blog/2025/Africa-has-critical-minerals-but-needs-a-unified-strategy>.

أما فيما يتعلق بتوزيع هذه المعادن على مستوى الدول ففي قلب هذه القارة، تبرز جمهورية الكونغو الديمقراطية كمصدر رئيس للعديد من المعادن الإستراتيجية، وعلى رأسها الكوبالت، الذي تمثل صادراتها منه أكثر من ٧٠٪ من الإنتاج العالمي. ويُعدّ الكوبالت عنصراً بالغ الأهمية في تصنيع بطاريات الليثيوم أيون، مما يجعل الكونغو الديمقراطية ركيزة أساسية في مسار التحول العالمي نحو الطاقة منخفضة الانبعاثات. إلى جانب ذلك، تمتلك الكونغو الديمقراطية احتياطات ضخمة من النحاس والنيوبيوم والتنتالوم، وهي معادن تدخل في العديد من الصناعات عالية التقنية^(٦).

وفي شمال غرب القارة، يتصدر المغرب إنتاج الزرنيخ، ورغم أن استخداماته محدودة نسبياً من حيث الكميات، إلا أن دوره في تصنيع أشباه الموصلات والسبائك المتقدمة يمنحه أهمية إستراتيجية متزايدة. أما جنوب إفريقيا فتتمثل بدورها إحدى أهم الدول المنتجة لمعادن مجموعة البلاتين المستخدمة في المحولات الحفازة للسيارات والتطبيقات الصناعية الدقيقة، فضلاً عن امتلاكها كميات كبيرة من المنغنيز والفاناديوم والعناصر الأرضية النادرة، التي تُعدّ ضرورية في صناعة الصلب وتوربينات الرياح والإلكترونيات المتقدمة^(٧).

وتُعد زامبيا من بين الموردين الرئيسيين للنحاس، المعدن الذي يكتسب أهمية متزايدة في أنظمة الطاقة المتجددة والبنى التحتية الكهربائية. أمّا في شرق إفريقيا فتسهم دول مثل رواندا وبوروندي وإثيوبيا في إمداد السوق العالمي بالتنتالوم، أحد المعادن الحيوية في صناعة الأجهزة الإلكترونية عالية الكفاءة. وتتميز رواندا تحديدًا باحتياطيات كبيرة من النيوبيوم والتغستن، اللذين يُستخدمان في إنتاج الفولاذ المقوى وأدوات القطع الدقيقة^(٨).

وتبرز تنزانيا كأحد المصادر المهمة للجرافيت والعناصر الأرضية النادرة، فيما تقدم مدغشقر مزيًا غنيًا من الجرافيت والكوبالت ومعادن أخرى نادرة الاستخدام. أمّا موزمبيق فتُظهر تقدمًا ملحوظًا في إنتاج التنتالوم والجرافيت، ممّا يعزز من تنافسيتهما في الأسواق العالمية للمعادن الإستراتيجية.

وفي جنوب وشرق القارة، تتعزز مكانة دولتي زيمبابوي وناميبيا في سباق الليثيوم العالمي. حيث تزخر زيمبابوي باحتياطيات كبيرة من معادن الليثيوم والبلاتين، بينما تشير التقديرات إلى أن احتياطيات الليثيوم في ناميبيا قد تُضاهي قريبًا تلك الموجودة في أمريكا الجنوبية، التي لطالما اعتُبرت مركزًا رئيسيًا لإنتاج هذا المعدن الإستراتيجي. ويُعد الليثيوم من المعادن الأساسية في صناعة البطاريات، بما في ذلك بطاريات السيارات الكهربائية وأنظمة تخزين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وفي غرب إفريقيا، فليست استثناءً من هذا المشهد الغني بالموارد. إذ تُعدّ غانا والغالون وكوت ديفوار من بين أكبر منتجي المنغنيز عالميًا، وهو عنصر رئيس في صناعة الفولاذ، ويمثل نحو ٢٠٪ من الإنتاج العالمي. وتحتوي نيجيريا على احتياطيات واعدة من العناصر الأرضية النادرة والتنتالوم^(٩).

أمّا فيما يتعلق بالاستثمار في أنشطة تعدين المعادن الحيوية والعناصر الأرضية النادرة، فتشهد الاستثمارات العالمية في هذا القطاع تسارعًا ملحوظًا، إذ ارتفعت بنسبة ١٠٪ خلال عام ٢٠٢٣م. وقد جذب قطاع المعادن الحيوية في إفريقيا اهتمامًا متزايدًا من المستثمرين في السنوات الأخيرة، من أبرزها استثمار بقيمة مليار دولار خصصته «الشركة العالمية القابضة» (International Holding Company) – ومقرها أبوظبي – لعقد صفقات استحواذ في هذا القطاع خلال عام ٢٠٢٤. وفي سبتمبر ٢٠٢٣، أعلنت كل من اليابان والمملكة المتحدة عن خطة تعاون مشترك للاستثمار في قطاع المعادن بإفريقيا، بهدف تعزيز استقرار سلاسل الإمداد العالمية، من خلال تطوير المناجم في دول القارة ووضع إطار مشترك للأمن الاقتصادي وأمن الطاقة. وفي خطوة مماثلة، استحوذت مجموعة «سينومين ريسورس غروب» الصينية (Sinomine Resource Group) في يوليو ٢٠٢٣م على منجم «بيكييتا» لليثيوم – أكبر منجم في زيمبابوي – مقابل ١٨٠ مليون دولار أميركي^(١٠).

خريطة رقم (1)
المعادن الحيوية في أفريقيا
الدول التي تنتج أو تمتلك احتياطيات من المعادن الحيوية



Source: Dishant Shah, “Africa’s Hidden Treasure: Mapping Continent’s Critical Minerals,” *The Habari Network*, May 27, 2025,
<https://www.thehabarinetwork.com/africas-hidden-treasure-mapping-the-continents-critical-minerals>.

وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تزخر بها القارة الإفريقية في قطاع المعادن النادرة، لا تزال هذه الموارد غير مستغلة بالأسلوب الكافي، ويرجع ذلك بوجه رئيس إلى انخفاض مستويات الاستكشاف الجيولوجي والاستثماري. ففي عام ٢٠٢٤م، وعلى الرغم من الإمكانات الجيولوجية الهائلة لإفريقيا ومساحة اليابسة التي تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة أستراليا وكندا، فقد تلقت هاتان الدولتان ١٥,٩ في المائة و ١٩,٨ في المائة من الإنفاق العالمي على الاستكشاف في عام ٢٠٢٤، وهي نسبة أكبر بكثير من القارة الإفريقية بأكملها. يكشف هذا عن فجوة حرجية بين إمكانات إفريقيا والاستثمار الفعلي، مما يؤكد الحاجة إلى إعادة التوازن لأولويات الاستكشاف^(١١).

ففي الوقت الذي ارتفعت فيه ميزانيات الاستكشاف ارتفاعاً لافتاً في بعض الدول حول العالم، فقد شهدت كندا نمواً بنسبة ٦٢٪ على أساس سنوي، تلتها أستراليا بنسبة ٣٩٪، ثم الولايات المتحدة بنسبة ٣٧٪ وأمريكا اللاتينية بنسبة ٢٩٪، لم تتجاوز نسبة النمو في إفريقيا ١٢٪ خلال الفترة نفسها. كما أن النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات لا تزال موجهة إلى استكشاف الذهب، فيما يحظى قطاع المعادن النادرة أو ما يُعرف بـ«المعادن الخضراء» - التي تُعد ضرورية للتحويل العالمي نحو الطاقة النظيفة - باهتمام محدود نسبياً. ويعكس هذا الواقع فجوة واضحة بين الإمكانيات الكامنة في إفريقيا من جهة، والجهود المبذولة لتطويرها واستثمارها استثماراً إستراتيجياً من جهة أخرى، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة للسياسات الاستثمارية وأولويات الاستكشاف في القارة^(١٢).

ثالثاً: التنافس الدولي على المعادن الحيوية والعناصر النادرة في إفريقيا

أصبحت المعادن الحيوية والعناصر الأرضية النادرة تمثل ساحة جديدة للتنافس الدولي والإقليمي في إفريقيا، مع تنامي الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأميركية على النفوذ في القارة. ففي ظل التوسع المطرد لنفوذ بكين، الذي تجلّى من خلال استثمارات واسعة في مشاريع البنية التحتية والطاقة، تسعى واشنطن إلى تعزيز حضورها، لا سيما في مجالات الموارد الإستراتيجية مثل المعادن النادرة. وفي هذا السياق، أصدر البيت الأبيض في ٢٠٢٢م إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، متعهداً «بمساعدة الدول الإفريقية على الاستفادة من مواردها الطبيعية بشكل أكثر شفافية»، بما في ذلك المعادن الحيوية. واتخذت إدارة بايدن لاحقاً خطوات لإشراك الدول الإفريقية سياسياً واقتصادياً لتعميق شراكاتها بشأن المعادن الحيوية. في فبراير ٢٠٢٣م، عقدت شراكة الأمن المعدني التي أنشأتها الولايات المتحدة، والتي تتكون من ١٤ دولة والاتحاد الأوروبي وثمانى دول إفريقية غنية بالمعادن، اجتماعاً على مستوى نواب الوزراء في كيب تاون لمناقشة التحديات والفرص في قطاع المعادن الحيوي في إفريقيا. وكان من بين الدول الإفريقية الحاضرة أنغولا وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا، ومعظمها لديها تعاون معدني طويل الأمد مع الصين^(١٣).

كذلك أطلقت الولايات المتحدة مشروع «ممر لوبيتو»، الذي يُعد من أكبر مشاريع البنية التحتية التي تدعمها في القارة حتى الآن. وقد أعلن الرئيس الأميركي السابق، جو بايدن، خلال قمة مجموعة العشرين، عن دعمه القوي لهذا المشروع الذي يهدف إلى ربط الثروات المعدنية في الكونغو الديمقراطية وزامبيا بالأسواق العالمية، عبر خط سكة حديد يمتد نحو المحيط الأطلسي، ما يعزز قدرة الولايات المتحدة على ترسيخ نفوذها في المنطقة. وقد رُوّجت إدارة بايدن للمشروع باعتباره نموذجاً بديلاً للتعاون بين إفريقيا والغرب، يستند إلى

تعبئة الاستثمارات الخاصة الأميركية في مشروعات البنية التحتية المادية والرقمية. ويُتوقع أن يسهم الممر في إحداث نقلة نوعية على مستوى التجارة الإقليمية من خلال توفير مسارات أكثر كفاءة وأقل تكلفة لتصدير المعادن والسلع، وبالتالي تقوية التنافسية الاقتصادية لدول وسط وجنوب إفريقيا، وتقليل اعتمادها على الموانئ الشرقية البعيدة^(١٤).

ويبلغ طول هذا الممر حوالي ١٣٠٠ كم يمتد من ميناء لوبيتو على ساحل المحيط الأطلسي حتى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية في تنزانيا. ويشمل المشروع بناء نحو ٨٠٠ كم من خطوط السكك الحديدية بالإضافة إلى تحديث ٥٠٠ كم من مسارات السكك الحديدية القائمة وإجراء تحسينات في ميناء لوبيتو. ويستهدف المشروع الربط بين ثلاث دول إفريقية من أكبر الدول الغنية بالمعادن الحرجة في القارة، وهي الكونغو الديمقراطية وزامبيا وأنجولا^(١٥). ويعدّ هذا المشروع عودة للولايات المتحدة للاستثمار في قطاع البنية التحتية في إفريقيا بعد تراجع حصتها في هذا القطاع خلال العقدين الماضيين بالمقارنة مع الصين التي تسيطر شركاتها على ٦٠٪ من استثماراته^(١٦).

وعلى الرغم من الآفاق الواعدة التي يحملها مشروع ممر لوبيتو، إلا أنه يواجه عددًا من التحديات التشغيلية والسياساتية التي قد تُقوّض استدامته وشموليته. تشمل هذه التحديات ارتفاع تكاليف النقل، وتضاعف التوترات الجيوسياسية، وضعف التنسيق التنظيمي بين الدول المعنية، بالإضافة إلى نقص البنية التحتية اللينة (كالأنظمة الإدارية والخدمات اللوجستية)، فضلاً عن قضايا تاريخية مثل تلوث البيئة وانتشار الألغام الأرضية في بعض المناطق. حيث تفرض التباينات في الحوكمة بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا ضرورة ملحة لتوحيد اللوائح الجمركية والتجارية وتنظيمات النقل، بما يضمن انسيابية حركة السلع عبر الحدود. كما أن ضمان التوزيع العادل لمنافع البنية التحتية وحماية المجتمعات المحلية من التأثيرات السلبية للتنمية المرتكزة على الموارد المعدنية، يمثلان عنصرين أساسيين لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد^(١٧).

أمّا الصين فقد رسّخت على مدار العقدين الماضيين حضورها في السوق الإفريقية، خاصة في قطاع التعدين، وذلك من خلال شركاتها المملوكة للدولة التي قادت موجة من الاستثمارات والاستهلاك المكثف للموارد. ففي عام ٢٠٢٤م، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا حوالي ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف حجم التجارة بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية^(١٨). وقد استثمرت شركات التعدين والبطاريات الصينية نحو ٤,٥ مليار دولار أمريكي في مناجم الليثيوم، مما أسهم في إطلاق عدد من المشاريع الكبرى في دول مثل ناميبيا وزيمبابوي ومالي. كما تبرز هيمنة الصين من خلال مشاركتها في ١٥ من أصل ١٧ عملية لتعدين الكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ترتبط كثير منها بمبادرة

الحزام والطريق. كذلك تظل الصين لاعباً رئيساً على مستوى العالم في شراء المعادن والخامات. وهي أكبر مشترٍ للموارد المعدنية في إفريقيا دون منازع. ففي عام ٢٠٢٠م، استوردت نحو ثلث صادرات إفريقيا من المعادن والفلزات، بما يعادل ١٦,٦ مليار دولار أمريكي، مسجلة زيادة بنسبة ٢٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٨م، مما يعكس اعتماد الصين المتنامي على المعادن الإفريقية ويوفر فرصة للشركات المحلية لتعظيم مكاسبها من هذه الشراكات. وفي عام ٢٠٢٣م، بلغت قيمة مشاريع الصين المتعلقة بالنحاس ما يزيد قليلاً على ملياري دولار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحو ملياري دولار في بوتسوانا، وبلغت قيمة مشاريع كبيرة أخرى متعلقة بالمعادن والتعدين مجتمعةً أكثر من مليار دولار، بما في ذلك تعدين الليثيوم في مالي وزيمبابوي^(١٩).

وبالتوازي مع استمرار التنافس بين الولايات المتحدة والصين على الهيمنة في سلاسل توريد المعادن الحرجة عالمياً، تسارعت خطوات عدد من الفاعلين الدوليين الآخرين لتعزيز حضورهم في القارة الإفريقية. ويعكس ذلك مبادرات مثل «البوابة العالمية» التابعة للاتحاد الأوروبي، إلى جانب اتفاقيات ثنائية تقودها دول أوروبية كألمانيا وفرنسا، بما يؤكد تنامي الاهتمام الإستراتيجي الدولي بإفريقيا كمصدر رئيس لهذه الموارد الحيوية. وتُبرز هذه المنافسة المتصاعدة الحاجة الملحة لأن تتبنى الدول الإفريقية موقفاً موحداً وتتفاوض بصوت واحد، بما يعزز قدرتها التفاوضية ويحمي مصالحها الجماعية. إذ إن غياب هذا التنسيق قد يدفع المستثمرين الدوليين إلى توجيه استثماراتهم نحو دول أخرى غنية بالموارد، تسعى بدورها إلى زيادة إنتاجها من المعادن الحرجة، وهو ما قد يُفقد إفريقيا فرصة إستراتيجية نادرة لتعظيم مكاسبها من الطلب العالمي المتزايد على هذه الموارد^(٢٠).

كذلك فقد شهد عام ٢٠٢٣م زيارات رفيعة المستوى من قادة أوروبيين وأمريكيين وصينيين ويابانيين إلى دول إفريقية مختلفة، لعرض شراكاتهم في مجال مصادر الطاقة المتجددة وتطوير المعادن الحيوية. قام المستشار الألماني أولاف شولتز بجولة في كينيا وإثيوبيا لمناقشة صناعات الهيدروجين الأخضر؛ وزار رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا كينيا وموزمبيق لعرض شراكات في قطاع الطاقة؛ وزار وو بينغ، كبير الدبلوماسيين في وزارة الخارجية الصينية لشؤون إفريقيا، سيراليون وغينيا لمناقشة التعاون في مجال التعدين. وتؤكد هذه الزيارات رفيعة المستوى الأهمية الجيوسياسية لاحتياطيات إفريقيا والفوائد المحتملة للدول الإفريقية في هذا التحول العالمي^(٢١).

وختاماً، يشهد العالم اليوم موجة جديدة من «التكالب على إفريقيا»، تدفعها الحاجة المتزايدة إلى المعادن الحيوية التي تحتزنها القارة بكميات هائلة. وبينما تتسابق القوى الكبرى - وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة - لتعزيز موطئ قدمها في سلاسل توريد هذه الموارد، تتحول إفريقيا إلى ساحة تنافس جيواقتصادي

حاد، يعيد إلى الأذهان أنماطاً استعمارية بثوب جديد. وفي هذا السياق، تبدو قدرة القارة على تحويل هذا الاهتمام العالمي إلى مكاسب حقيقية رهينة بمدى قدرتها على التفاوض الجماعي، وبناء إستراتيجيات تحافظ على سيادتها الاقتصادية وتضع مصالح شعوبها في قلب هذا التحدي، ويؤكد أهمية التكامل الإفريقي لتعزيز القدرة الإفريقية على تحقيق أكبر مكاسب ممكنة من ثرواتها الطبيعية.

- (1) Andrea Willige, "What are the Critical Minerals for the Energy Transition – and Where Can They Be Found?," *World Economic Forum*, May 13, 2025, <https://www.weforum.org/stories/2025/05/critical-minerals-energy-transition-supply-chain-challenges/>.
- (2) Willige, "What are the Critical Minerals for the Energy Transition – and Where Can They Be Found?".
- (٣) وفقاً لمنظمة الطاقة الدولية فبينما تعدّ إمدادات النيكل والكوبالت والجرافيت كافية عالمياً. فذا استُبعد أكبر مورد وطلبه (الصين للليثيوم والكوبالت والجرافيت؛ وإندونيسيا للنيكل)، فإن إمدادات النيتروجين المتبقية ستخفّض انخفاضاً كبيراً عن الطلب على النيتروجين. بالنسبة للكوبالت والجرافيت، لن تغطي الإمدادات المتبقية سوى ٢٥-٣٠٪ من الطلب على النيتروجين في عام ٢٠٢٥م، وهي نسبة غير كافية تماماً لتلبية احتياجات المعادن. يغطي معروض النيتروجين ٥٥٪ من الطلب على النيكل، ولكن قد تنخفض النسبة انخفاضاً كبيراً إذا تعطلت أيضاً إمدادات كبريتات النيكل المستخدمة في البطاريات (معظمها من الصين). بالنسبة للليثيوم، تكون الفجوة أقل وضوحاً، ولكن لا يزال معروض النيتروجين المتبقي لا يغطي سوى ٦٠٪ من الطلب على النيتروجين. وهذا يؤكد أنه حتى في حالة وجود توازن عالمي جيد بأسلوب معقول، فإن سلاسل توريد المعادن الحيوية قد تكون شديدة التأثر بصدمات العرض، سواء من الطقس القاسي أو اضطرابات التجارة أو العوامل الجيوسياسية. لمزيد من التفاصيل انظر:
- Shobhan Dhir, et al., "Growing Geopolitical tensions underscore the need for Strong Action on Critical Minerals Security," *IEA*, February 9, 2025, <https://www.iea.org/commentaries/growing-geopolitical-tensions-underscore-the-need-for-stronger-action-on-critical-minerals-security>.
- (4) "Critical Minerals: Africa Holds Key to Sustainable Energy Future," *UNCTAD*, June 5, 2024, <https://unctad.org/news/critical-minerals-africa-holds-key-sustainable-energy-future>.
- (٥) مي مجدي، «المعادن الحيوية في إفريقيا: خريطة الإنتاج والاحتياجات»، منصة الطاقة، (٢١، مايو، ٢٠٢٥م)، <https://attaqa.net/2025/05/21/إفريقيا-خريطة-بالإ/>.
- (6) Dishant Shah, "Africa's Hidden Treasure: Mapping Continent's Critical Minerals," *The Habari Network*, May 27, 2025, <https://www.thehabarinetwork.com/africas-hidden-treasure-mapping-the-continent-critical-minerals>.
- (7) Shah, "Africa's Hidden Treasure: Mapping Continent's Critical Minerals".
- (8) Shah, "Africa's Hidden Treasure: Mapping Continent's Critical Minerals".
- (9) Shah, "Africa's Hidden Treasure: Mapping ...".
- (١٠) محمد عبدالسند، «المعادن الحيوية في إفريقيا كنوز قد قلب وجه القارة من يستخرجها؟»، الطاقة، (٢٦، مارس، ٢٠٢٥م)، <https://attaqa.net/2025/03/06/المعادن-الحوية-في-إفريقيا-كنوز-قد-قلب-وجه-القارة-من-يستخرجها-؟>.
- (11) Gracelin Baskaran, "Underexplores and Undervalued: Addressing Africa's Mineral Exploration Gap," *Center for Strategic & International Studies*, May 9, 2025, <https://www.csis.org/analysis/underexplored-and-undervalued-addressing-africas-mineral-exploration-gap>.
- (١٢) أحمد سلطان، «صراع القوى العظمى على ثروات القارة السمراء: المعادن الحرجة في قلب التنافس الأمريكي الصيني»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (٢٥، ديسمبر، ٢٠٢٤م)، <https://ecss.com.eg/51076/>.
- (١٣) «خريطة التنافس على موارد أفريقيا.. واشنطن وبكين في سباق حول المعادن الحيوية»، CNBC عربية، (١٧، مارس، ٢٠٢٥م)، <https://www.cnbc.com/135611/2025/17/03/المعادن-حول-سباق-في-سباق-حول-المعادن-الحيوية>.
- (١٤) «ممر ليبوتو الاستراتيجي: أمريكا تلاحق نفوذ الصين في إفريقيا»، سباقات، العدد ٢٠١، (د.م: موقع أسباب، ٢٠٢٤م)، <https://www.asbab.com/لوبيتو-الاستراتيجي-أمريكا-تلاحق-ن/>.
- (15) E. D. Wala Chabala, "Lobito Corridor: A Reality Check," *APRI*, February 2, 2024, <https://afripoli.org/lobito-corridor-a-reality-check>.

-
- (16) Hong Zhang, “Chinese International Contractors in Africa: Structure and Agency,” *China Africa Research Initiative*, Working Paper No. 47, 2021,
<https://static1.squarespace.com/static/5652847de4b033f56d2bdc29/t/6099cc5d267fb10016b82045/1620692064252/WP+47+-+ZHANG%2C+Hong+-+Chinese+Intl+Contractors%27+Market+Power+Africa.pdf>.
- (17) “Background Note: The Lobito Corridor,” *OECD*, April 10, 2025,
https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/events/2025/04/oecd-emerging-markets-forum/Panel%202_OECD%20EMF%20Background%20Note%20-%20The%20Lobito%20Corridor.pdf.
- (18) Chido Munyati, “Why strong regional value chains will be vital to the next chapter of China and Africa’s economic relationship,” *World Economic Forum*, Jun 25, 2024,
<https://www.weforum.org/stories/2024/06/why-strong-regional-value-chains-will-be-vital-to-the-next-chapter-of-china-and-africas-economic-relationship/>.
- (19) Munyati, “Why strong regional value chains will be vital to the next chapter of China and Africa’s economic relationship”.
- (20) Marvellous Ngundu and Julia Baum, “Africa Has Critical Minerals but needs a Unified Strategy,” *ISS Africa Future*, May 22, 2025,
<https://futures.issafrica.org/blog/2025/Africa-has-critical-minerals-but-needs-a-unified-strategy#:~:text=Africa%20needs%20to%20position%20itself,addition%20within%20the%20mining%20sector>.
- (21) Lina Benabdallah, “China’s Engagement in the Critical Minerals Landscape in Africa: Potentials and Challenges of Tapping into the Global Energy Transition,” *Africa Policy Research Institute*, September 6, 2024,
<https://afripoli.org/chinas-role-in-africas-critical-minerals-landscape-challenges-and-key-opportunities>.

(المغرب - الساحل - الأطلسي): رهان إستراتيجي رابح أم تحالف عالي المخاطر؟

د. سمر الخمليشي، المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، الأورو متوسطية والايبيرو أمريكية،
جامعة محمد الخامس، الرباط.

في قلب منطقة غربي إفريقيا، التي تشهد إعادة هيكلة سياسية وإستراتيجية، أعلن في خطاب رسمي ملك المغرب محمد السادس سنة ٢٠٢٣م، عن مبادرة إستراتيجية بعنوان: «نقترح إطلاق مبادرة على المستوى الدولي، تهدف إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي»^(١)، وقد جاءت هذه الدعوة لتؤسس لمشروع يجمع المغرب بدول الساحل، ولا سيّما: مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، ويهدف إلى منحها منفذاً إلى المحيط الأطلسي عبر ميناء الداخلية.

يبدو مشروع: (المغرب - الساحل - المحيط الأطلسي) مبادرة رئيسة، يقودها المغرب، لتوفير منفذ بحري لدول الساحل غير الساحلية. وأُعلن عن هذا الممر الاقتصادي واللوجستي، في سياق القطيعة التدريجية مع الشركاء الغربيين السابقين، وهو يثير آمالاً حقيقية في التعاون بين بلدان الجنوب، ويطرح تساؤلاتٍ عديدة حول جدواه العملية، وترتيبات تمويله، وتداعياته الجيوسياسية.

يستحق هذا المشروع تحليلاً دقيقاً، من منظور إستراتيجي: منظور مصالح الأطراف المعنية - مصالح المغرب بالدرجة الأولى - وكذلك مصالح الدول الشريكة. ورغم جاذبية فكرة وصول منطقة الساحل إلى المحيط الأطلسي، إلا أنها تفترض بنية تحتية باهظة التكلفة، وأمنًا عابرًا للحدود الوطنية للممرات، والتزامات مالية جسيمة، في سياق إقليمي غير مستقر؛ فمن سيتحمل هذا العبء اللوجستي، والسياسي، والاقتصادي؟ وما الضمانات للدول المعنية؟ وما المكاسب الحقيقية للمغرب، الذي لا يعتمد اقتصاده على الريح، والذي لا تزال هوامش ميزانيته محدودة؟ تقدم هذه الدراسة قراءة لهذه المبادرة، التي من شأنها إعادة رسم التوازنات الإقليمية، شريطة أن تركز على أسس متينة، وشفافة، ومتوازنة.

أولاً - طموح المغرب: القيادة اللوجستية والعائد الجيوسياسي

يندرج مشروع: (المغرب - الساحل - الأطلسي)، في إطار رؤية واضحة تتبناها المملكة، وهي جعل المغرب محوراً إستراتيجياً أساسياً، بين إفريقيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية. ومن خلال توفير وصول مباشر إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل غير الساحلية، وخاصة: مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، يُرسخ المغرب مكانته كمركز لوجستي، ودبلوماسي، في قلب القارة الإفريقية.

يجسد ميناء الداخلة الأطلسي^(٢) حجر الأساس في هذا المشروع، ويقع هذا الميناء الجديد جنوب الصحراء المغربية، وهو مصمم ليصبح مركزاً بحرياً إقليمياً، قادراً على منافسة موانئ، مثل: نواذيبو (موريتانيا)، وداكار (السنغال)، حيث تُقدر تكلفته بمليار يورو،^(٣) وهو استثمار ضخم لبلد محدود الموارد، إلا أن تأثيره المتوقع على التجارة، والترابط الإقليمي، والنفوذ الإستراتيجي، مبرر. ويأمل المغرب من هذا المشروع:

١- تعزيز دوره كقائد إفريقي في مجال البنية التحتية والتجارة.^(٤)

٢- تصدير نموده التعاوني البراغماتي المبني على مشاريع ملموسة ودبلوماسية اقتصادية.^(٥)

٣- دعم موقفه بشأن قضية الصحراء، من خلال تعزيز تحالفاته الإفريقية في الدول الإستراتيجية.^(٦) لكن هذا الطموح يركز أيضاً على منطق المصلحة المشتركة؛ فدول الساحل لديها كل ما يمكن أن تكسبه من فتح اقتصاداتها، والوصول إلى الأسواق الدولية، والاستفادة من بديل للطرق التقليدية عبر البحر الأبيض المتوسط، أو خليج غينيا.

ثانياً - التحديات الواقعية: (البنية التحتية - التمويل - الأمن)

في حين تبدو فكرة ربط دول الساحل بالمحيط الأطلسي، عبر ميناء الداخلة، جذابة، إلا أن تحقيق هذا المشروع يطرح تساؤلات جوهرية؛ فالتحديات التقنية، والمالية، والأمنية كبيرة، وستؤثر تأثيراً مباشراً في جدوى هذا الممر، وتتمثل هذه التحديات بالآتي:

١- البنية التحتية

فحتى الآن، لا يوجد طريق مباشر، أو خط سكة حديد، يربط الداخلة بعواصم دول الساحل الشريكة؛ حيث سيتضمن المشروع عبور مناطق صحراوية خطيرة، تفتقر أحياناً إلى البنية التحتية الأساسية، ويجري النظر في عدة خيارات، وعلى النحو الآتي:

- ربط طريق جنوب - جنوب عبر موريتانيا، وهو ما من شأنه أن يثير تساؤلات حول التعاون السياسي والسيادة.

- المرور عبر جنوب المغرب، الداخلة - بئر كندوز - نواذيبو، ثم النزول نحو مالي أو النيجر.
 - أو حتى - وفقاً لبعض المحللين - ممرات مختلطة (بحرية إلى ميناء ثانوي، ثم برية).
- وعلى أي حال، فإنّ هذه الطرق غير موجودة بعد، وسيطلب تنفيذها استثمارات ضخمة، وتنسيقاً إقليمياً مكثّفاً، وضمانات استقرار طويل الأمد.^(٧)

٢- التمويل

- تقدر تكلفة ميناء الداخلة وحده بمليار يورو، بحسب معطيات وزارة التجهيز والماء عام (٢٠٢٣م)؛ حيث لا يمكن للمغرب تحمّل تكلفة هذا المشروع القاري وحده؛ فمع ناتج محلي إجمالي متواضع، مقارنة بالقوى الإقليمية الكبرى، وأولويات داخلية مهمة في مجال: (التعليم، والصحة، والتشغيل)، فإن من المقترح الاعتماد على ما يأتي:
- الشراكات الدولية (البنك الإفريقي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الخليج، الاتحاد الإفريقي).
 - المشاركة الصينية المحتملة في إطار مبادرة الحزام والطريق.
 - توقيع اتفاقيات بين القطاعين: العام والخاص، بدعم من الشركات المغربية، ولكن الشركات الساحلية أيضاً لم تُعلن أي خطة تمويل شاملة حتى الآن؛ حيث يُصعّب غياب الوضوح المالي تقييم الجدول الزمني، والأثر الفعلي، كما لا يوجد إعلان رسمي عن مشاركة مباشرة، من مؤسسات تمويل دولية، أو بنوك تنوي تمويل المشروع.

٣- الأمن

- ولعلّ أحد أكبر التحديات، هو أمن الممر المقرر؛ فدول الساحل المعنية، وهي: مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، تعاني صراعات مسلحة مستمرة، وجماعات جهادية نشطة، وهشاشة مؤسساتية مزمنة. وعلاوة على ذلك، فإن منطقة المحيط الأطلسي نفسها، ليست بمنأى عن التهديدات، لا سيّما في خليج غينيا، أحد أنشط بؤر القرصنة البحرية في العالم، وبذلك، فلا يمكن لممر لوجستي أن يعمل دون ضمانات حماية.^(٨) وتتمثل هذه المخاطر في الآتي:

- تتعرض القوافل البرية التي تعبر الصحراء لمخاطر الاستهداف بالهجمات.
- وقد تتعرض مرافق الموانئ لأعمال التخريب أو التهريب.^(٩)
- تعزيز التعاون الأمني أمر ضروري، ولكنه يتطلب اتفاقيات عسكرية، وموارد، وإرادة سياسية مشتركة.
- وهو ما لا يتوفر دائماً.

وفي مواجهة هذه المخاطر، فإنه يتعين على المغرب، أن يتحلى بالحكمة الإستراتيجية، وتجنب الانخراط بمفرده في مشروع، قد تصبح تكاليفه الأمنية، غير متناسبة مع الفوائد المتوقعة.

ثالثاً - الدور الدولي والمواقف الجيوسياسية

لم يعلن عن مواقف واضحة للقوى الكبرى بخصوص هذا المشروع حتى الآن، غير أن الولايات المتحدة قد تدعمه ضمن إستراتيجيتها، لمكافحة النفوذ الروسي والصيني في إفريقيا.^(١٠) ونظراً لحضور فرنسا التاريخي في الساحل، فستكون طرفاً حساساً، وقد تنظر للمشروع كمنافس للنفوذ الفرنسي. أما الصين فقد ترى فيه فرصة ضمن توسعها في القارة، في إطار مبادرة الحزام والطريق. وبتوفيره بوابة إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، يعزز المغرب بوضوح مكانته كقوة فاعلة في إفريقيا. ويندرج هذا المشروع في إطار دبلوماسية استباقية، بنيت على مدى أكثر من عقد من الزمن، تشمل العودة إلى الاتحاد الإفريقي، والاتفاقيات الاقتصادية، والتعاون الديني، وفتح قنصليات في الأقاليم الجنوبية. والمغرب من خلال هذه المبادرة، فإنه:

- يعزز من قيادته في غربي إفريقيا.
 - يعمل على مضاعفة التحالفات الإستراتيجية، وخاصة مع الأنظمة العسكرية التي انفصلت عن النظام الإقليمي القائم.
 - ويأمل في تعزيز الدعم الدبلوماسي لقضيته الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بمغربية الصحراء.
- ويمثل الأمر بذلك أداة إسقاط جيوسياسية، من شأنها أن تجعل من الممكن إعادة رسم خريطة العلاقات بين بلدان جنوب إفريقيا، حول محور: الرباط - باماكو - نيامي - واغادوغو.

١- انفتاح اقتصادي للشركات المغربية

- يمكن للمغرب أن يجني فوائد اقتصادية ملموسة، شريطة أن يكون التفاوض على الشروط بأسلوب جيد، ومنها:
- شركاتها العامة والخاصة (وخاصة في قطاعات البناء، والنقل، والاتصالات، والخدمات اللوجستية) يمكنها الحصول على العقود، وتصدير خبراتها، والوصول إلى أسواق جديدة.^(١١)
 - من الممكن أن تنشأ مشاريع ذات صلة: مناطق حرة، ومنصات لوجستية، وبنية تحتية للطاقة، وما سوى ذلك.
 - يمكن لميناء الداخلة أن يصبح مركزاً رئيساً للنشاط التجاري بين البلدان الإفريقية، ويتنافس مع الموانئ الأخرى على ساحل غربي إفريقيا.

فلا بدّ من بناء البنية الأساسية، وأن تكون الأسواق في منطقة الساحل مستقرة، ويجب ضمان الأمن على طول سلسلة التوريد.

٢- مجال محدود للمناورة المالية والأمنية

ومع ذلك، فلا يزال المغرب يواجه العديد من القيود الهيكلية، ومنها:

- على الرغم من النتائج التي حُقِّقت في عدة مجالات، فإن المغرب لا يعتمد على النفط، وليس لديه فائض ضخم في ميزانيته.
- هناك مشاريع وطنية كبرى في طور الإنجاز، كتعميم الحماية الاجتماعية، والتحول في مجال الطاقة، وإصلاح التعليم.

وعلاوة على ذلك، فإن نجاح هذا المشروع سوف يعتمد إلى حد كبير على الخيارات السياسية للأنظمة في منطقة الساحل، التي لا يزال استقرارها غير مؤكد، وردود أفعال الجهات الفاعلة الإقليمية، وخاصة موريتانيا، التي قد ترى في هذا الممر محاولة للالتفاف الإستراتيجي.^(١٢)

٣- مشروع ذو إمكانيات قوية، ولكن يجب إدارته بأسلوب واقعي

للمغرب مكاسب جمة من متابعة هذا المشروع، لكن لا ينبغي له أن يمضي فيه منفردًا، أو بأي ثمن. وسيكون من الضروري ضمان ما يأتي:

- تلتزم الدول الشريكة ماليًا وسياسيًا بالتنفيذ.
 - مشاركة المؤسسات الإقليمية والشركاء الدوليين في تمويل الممر وتأمينه.
 - استفادة المشروع من حوكمة واضحة، وشفافة، وشاملة.
- وإلا فإنّ المبادرة قد تظلّ مجرد رؤية طموحة لم تتحقق، أو ما هو أسوأ من ذلك، فقد تشكّل عبئًا دبلوماسيًا واقتصاديًا، يصعب على المغرب أن يتحمّله.

رابعًا - السيناريوهات المحتملة للمشروع

تعدّ دراسة السيناريوهات أداة تحليلية فعّالة، في فهم المسارات المحتملة لمصير المبادرات الكبرى. وفي حالة مشروع (المغرب - الساحل - الأطلسي)، فإنّ الواقع الإقليمي المتقلب، والرهانات الجيوسياسية، تفرضان استحضار ثلاثة سيناريوهات رئيسة، تختلف وفق مستوى التمويل، وشكل الدعم الدولي، واستقرار المنطقة.

السيناريو المتعثر	السيناريو الحذر	السيناريو المتفائل
- فشل في تعبئة التمويل الضروري. - تفاقم الأوضاع الأمنية في دول الساحل، وخصوصاً في مالي، وبوركينا فاسو. - تراجع الاهتمام الدولي بالمبادرة، بسبب تحولات في الأولويات الجيوسياسية أو تفاقم الأزمات الإقليمية.	- تنفيذ جزئي أو مرحلي بسبب التحديات المالية والأمنية. - دعم محدود من بعض الشركاء دون التزامات طويلة الأمد. - استفادة متواضعة للمغرب ودول الساحل، مع احتمال تأجيل بعض المشاريع التكميلية.	- مشاركة مؤسسات مثل البنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية، مع انخراط الصين في تمويل البنية التحتية. - دعم دبلوماسي إقليمي ودولي يُسهم في نجاح سياسي واقتصادي متكامل. - تحقيق التنمية الإقليمية من خلال إنشاء ممر اقتصادي آمن ومستدام.^(١٣)

خامساً - التوازن بين الطموح والواقعية

رغم الطابع الطموح لمبادرة المغرب – الساحل – الأطلسي، فإن نجاحها العملي يظل رهيناً بجملة من الشروط الواقعية، التي ينبغي أن تتوافر لضمان استدامتها، وتحقيق أهدافها الإستراتيجية. فالمشروع يتطلب انخراطاً فعلياً من قبل الدول الشريكة، ليس على المستوى السياسي فقط، بل أيضاً من خلال التزامات مالية واضحة، تترجم إلى مشاريع ملموسة. ويعد إشراك المؤسسات الإقليمية والدولية، مثل: البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والاتحاد الإفريقي، عنصراً حاسماً لتوفير التمويل، وتنسيق الجهود. كما أن الحوكمة الرشيدة تمثل ركيزة أساسية في إدارة هذا المشروع،^(١٤) خاصة في ظل السياق الإفريقي المعقد؛ حيث تزداد مخاطر الفساد، وسوء تدبير الموارد، ويستوجب ذلك إطاراً مؤسسياً شفافاً، وآليات مراقبة ومتابعة دقيقة، تضمن تنفيذ كل مرحلة من مراحل المشروع، وفق معايير النزاهة والفاعلية. وفي حال غابت هذه الضمانات، فإن المشروع، بدل أن يشكل رافعة للتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية، فقد يتحول إلى عبء إستراتيجي إضافي على المغرب، يُضعف من موقعه التفاوضي، ويستنزف موارده المالية والدبلوماسية.

خاتمة

مشروع (المغرب – الساحل – الأطلسي) هو مبادرة جيوسياسية جريئة، تعكس طموحات المغرب القارية. ومن خلال ترسيخ مكانتها كبوابة لوجستية ودبلوماسية، بين المحيط الأطلسي وقلب الساحل، تؤكد الرباط دورها المتنامي في إفريقيا المتغيرة، وتلبي هذه المبادرة الاحتياجات الحقيقية للانفتاح على الدول غير الساحلية، مع تعزيز النفوذ المغربي في منطقة إستراتيجية.

لكن بين الرؤية والواقع، لا تزال هناك تحديات عديدة، ينبغي التغلب عليها، ومنها: نقص البنية التحتية الحالي، وعدم اليقين بشأن ترتيبات التمويل، والهشاشة الأمنية في المناطق المتقاطعة، والتوازنات الإقليمية التي ينبغي احترامها. ورغم أن المغرب هو قائد المشروع، في إطار التعاون جنوب - جنوب، إلا أنه لا يستطيع، ولا ينبغي له، أن يتحمل المسؤولية بمفرده. إن التعاون المتوازن، القائم على مصالح متبادلة واضحة، وحوكمة مشتركة، والتزامات محددة، أمرٌ أساسي لنجاح هذا المشروع. ففي وقت يتزايد فيه الحديث عن التضامن جنوب - جنوب، يمكن لهذا المر أن يصبح رافعة حقيقية للتكامل الإقليمي، شريطة ألا يقع في فخ الارتجال. وبهذا سيتمكن المغرب من تحويل هذا الطموح إلى نجاح دبلوماسي، واقتصادي، وإستراتيجي مستدام.

- (١) الملك محمد السادس، «خطاب الذكرى ٤٨ للمسيرة الخضراء»، (٦، نوفمبر، ٢٠٢٣م)، <https://justice.gov.ma/2023/11/06/الذكرى-بمناسبة-الملكي-السامي-نص-الخطاب-الملكي-٤٨>.
- (2) “Nouveau port d -Dakhla Atlantique,” du Ministère de l'équipement et de l'eau. Cf, 2023, 4-6, <https://www.equipement.gov.ma/ports/Grands-Projets/Pages/Nouveau-port-de-Dakhla-Atlantique.aspx>.
- (3) Mohammed Zainabi, “Nisrine Iouzzi. “The Future Dakhla Atlantic Port Will Strengthen Continental Port Connectivity”,” *Powers of Africa*, July 9, 2024, <https://powersofafrica.com/article/715/nisrine-iouzzi-the-future-dakhla-atlantic-port-will-strengthen-continental-port-connectivity>.
- (4) Rida Lyammouri & Amine Ghouli, “Morocco's Atlantic Initiative: A catalyst for Sahel-Saharan integration,” *Policy Brief, Policy Center for the New South*, 68: 24, 2024, https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2024-12/PB_68-24_Rida%20Lyammouri.pdf.
- (5) Danielle Alakija, “South to South: A Return on Identity,” *Policy Center for the New South*, May 1, 2025, <https://www.policycenter.ma/publications/south-south-return-identity>.
- (6) Rida Lyammouri & Fadoua Ammari, “Moroccan Sahara: Renewed U.S. support and its regional implications,” *Policy Brief, Policy Center for the New South*, 23: 25, 2025, https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2025-04/PB_23-25_Rida%20Lyammouri%20ENG.pdf.
- (7) Hajar Kharroubi, “Pourquoi l'Atlantique est un espace stratégique pour le Maroc, selon Youssef Amrani,” *Le 360*, December 16, 2023, https://fr.le360.ma/politique/pourquoi-latlantique-est-un-espace-strategique-pour-le-maroc-selon-youssef-amrani_6EZC7OBN6NH4VHCK5U2SWMKZIE/.
- (8) International Maritime Bureau (IMB), *Piracy and Armed Robbery Against Ships Report* (London: ICC International Maritime Bureau, 2024), <https://www.ukpandi.com/fileadmin/uploads/ukpandi/Documents/uk-p-i-club/articles/2025/2024-Jan-Dec-IMB-Piracy-and-Armed-Robbery-Report-2.pdf>.
- (9) International Maritime Bureau (IMB), *Piracy and Armed Robbery Against Ships Report*.
- (10) John Campbell and Peter Pham, “Does Washington have a stake in the Sahel?,” *Council on Foreign Relations*, January 10, 2014, <https://www.cfr.org/expert-brief/does-washington-have-stake-sahel>.
- (11) Souad Mekkaoui, “Nisrine Iouzzi : « Faire de Dakhla Atlantique un port capable de répondre aux exigences des opérateurs économiques »,” *Maroc-Diplomatique*, Novembre 12, 2024, <https://maroc-diplomatique.net/nisrine-iouzzi-faire-de-dakhla-atlantique-un-port-capable-de-repondre-aux-exigences-des-operateurs-economiques/>.
- (12) “Au Sahel, le Maroc a su profiter du vide laissé par l'effacement de l'Algérie,” *Jeune Afrique*, January 6, 2025, <https://www.jeuneafrique.com/1645466/politique/au-sahel-le-maroc-a-su-profiter-du-vide-laisse-par-leffacement-de-lalgerie/>.
- (13) Christopher Alden and Daniel Large, *China Returns to Africa: A Rising Power and a Continent Embrace* (London: Hurst Publishers, 2019), 144-148.
- (14) Jean-Pierre Olivier de Sardan, *States at Work: Dynamics of African Bureaucracies* (Leiden: Brill, 2015), 88-91.

عرض کتاب

إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور

محمد بلُّ بن عثمان بن فودي، إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، سلطان دولة سُكْتُ بشمال نيجيريا (١٨١٧ - ١٨٣٧م)، حققه: محمد شقرون، (تونس: مجمع الأطرش للنشر وتوزيع الكتاب المختص، ٢٠٢٠م)، ٢٦٠ ص.

د. رفيعة عطية، المعهد العالي للحضارة الإسلامية، جامعة الزيتونة، تونس.

يعدّ كتاب إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور واحدًا من المصادر التاريخية المعتمدة لضبط وفهم طبيعة الحركة الدينية والسياسية لبلاد السودان الغربي، وتحديدًا ما يعرف بـ«بلاد التكرور» الواقعة شمال نيجيريا، التي قامت فيها «مملكة سكوتو» أو «سُكْتُ» واستمرت من عام ١٨٠٤ إلى عام ١٩٠٣م. ووضع أسسها الشيخ الجيلاني القادري عثمان بن فودي (١٧٥٤ - ١٨١٧م)، واستكملها ابنه محمد بلُّ (١٧٨١ - ١٨٣٧م) صاحب الكتاب الذي نقدّمه.

وقد اخترنا أن نعرّف بهذا الكتاب، من خلال وضعه في سياقه الإفريقي، وسياقه الإسلاميّ الإصلاحيّ للقرنين ١٨ و١٩م، وذلك في مبحث أول، للوقوف عند الأهمية العلمية لهذا المؤلف، وتبيين تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، باعتبارها جزءًا من «دار الإسلام» في ذلك الوقت، وإسهامات علمائها وشيوخها وصوفيتها، في نشر وتجذير الإسلام بالمنطقة، وقراءة العلاقة بين الدينيّ والسياسيّ، من خلال التعرّف على حركة عثمان بن فودي.

وفي مبحث ثانٍ، رأينا أن نقدم صاحب الكتاب، بصفته عالمًا مؤرخًا، وبصفته السياسية؛ فقد كان أول من لقب بالسلطان، أو بأمر المؤمنين، لدولة خلافة «سُكْتُ». أما في مبحث ثالث فسوف نقدم أهمّ فصول الكتاب، والمضامين التاريخية والعلمية التي شملها، في محاولة لرصد الإضافة والقيمة التاريخية لهذا المصدر، المتعلق بإفريقيا جنوب الصحراء.

التعريف بالكتاب

المبحث الأول- تقديم الكتاب: السياقان الإفريقي والإسلامي

يعدّ الكتاب وثيقة تاريخية نادرة حول بلاد السودان، أو ما عرف في المصادر العربية والإفريقية ببلاد السودان الغربي، الممتدة جنوب الصحراء الكبرى، موطن أجناس وقبائل من الفلانيين، والتكروريين،

والطوارق، الذين شكلت مجموعات منهم الوقود البشري لحركة عثمان بن فودي الإصلاحية، التي اعتمدت «الكتاب والجهاد» منهجاً في التغيير والدعوة والبناء.

وتكمن قيمة الكتاب في مؤلفه «أمير المؤمنين»، في دولة خلافة سَكْتُ محمد بلّ، الذي كان شاهد عيان على حركة والده الإصلاحية، وعاصر أحداث الكتاب في جزئها المتعلق بدعوة عثمان بن فودي، بل كان من أبرز المشاركين والمساهمين في التحولات الحضارية، التي شهدتها منطقة بلاد السودان خلال القرن (١٩م). إنها لحظة تاريخية، عاشت فيها بلاد السودان إرهاصات الحركة الإصلاحية، التي شهدتها «دار الإسلام».^(١)

وإنها حقبة التغيير والتجديد الذاتيين، اللذين انطلقا خلال القرن (١٨م)، كما بين ذلك المستشرق «بيتر غران» (Peter Gran) في كتابه «الجزور الإسلامية للرأسمالية»، الصادر أواخر ستينيات القرن (٢٠م). وقد توالى البحوث منذ ذلك الحين، مركّزة على بعض شخصيات القرن (١٨م)، في أجزاء من «دار الإسلام»، ومشبعة بشمولية حركات الإصلاح الفقهي والعقدي، وحركات الإحياء الروحي الصوفية في ذلك القرن. وفي هذا السياق، احتلّت بلاد اليمن، والهند، والحجاز، ونجد، مكانة متميزة في عمليات التجديد. ففي نجد، قامت الدعوة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب، التي بعثت روحاً جديداً في طرائق التفكير في المسائل العقدية، وقضايا الشعائر والسلوك. وفي الحجاز، نهضت حركات صوفية مجدّدة هي فروع لطرق قائمة، وفي اليمن انبعثت حركة إصلاح فقهي على أيدي كثير من الفقهاء، ومنهم: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي، ومحمد بن علي الشوكاني، وفي الهند ازدهر اتجاهان للإصلاح: أحدهما سلفي، والآخر صوفي.

أما بلاد السودان فقد شهدت في المرحلة التاريخية نفسها حركة إصلاح ديني سياسي وعسكري، إنها حركة «الخلافة والجهاد»، التي قامت على «الدعوة إلى إحياء السنة وإخماد البدعة».^(٢) وهي حركات كلها جاءت من خارج السياق التحديثي، الذي انطلق في مصر وتونس والدولة العثمانية، بفعل الصدمة الغربية، والذي استتب له الأمر على مستوى الدول والنخب الجديدة. إنها حركات داخلية إسلامية، ودعوات إصلاحية للتجديد والانبعاث، بدأت خلال القرن (١٨م)، وتواصلت ممالك، ودولاً، وأطراً سياسية، خلال القرن (١٩م)، وهو ما جسّدته تجربة عثمان بن فودي، وابنه محمد بلّ «أمير المؤمنين»، لدولة خلافة «سَكْتُ»، شمالي نيجيريا.

والسؤال: كيف عرض محمد بلّ هذه التجربة؟ وهل يمكن اعتبارها امتداداً للحركة الإصلاحية في «دار الإسلام»؟ وأية خصوصية لهذه الحركة؟ وهل أنّ ارتباطها بإفريقيا، أعطاه خصوصية ذاتية إفريقية سودانية؟

المبحث الثاني - تقديم الكاتب

١- من هو محمد بل؟ هو ابن الشيخ عثمان بن فودي، وهو من أشرف على سير أحداث البناء السياسي لمملكة سكت، وتولّى إمارتها، ولقب «أمير المؤمنين وخليفة المسلمين»، واسمه الكامل أبو علي محمد بن عثمان دان فوجو (المقصود بدان فوجو ابن العالم الإمام) بن عثمان بن صالح بن هارون بن محمد التكروري، ولد ببيت علم وورع، وأخته أسماء كانت شاعرة، وأخوه غيتادو كان مؤرخاً.

عرف محمد بل بغزارة علمه وكتبه في شتى الميادين، وقد قدّمت الباحثة المغربية بهيجة الشادلي تقسيماً أو تحقيقاً لطبيعة الكتب التي ألفها محمد بل، وهي كتب اصطبغت بلون وعظي جهادي، مثل كتاب: «الترجمان في كيفة وعظ الشيخ»، كتبه سنة ١٨٠٢ م، وكتاب «تمهيد العباد فيما زاد على عمدة العباد» كتبه سنة ١٨٠٣ م. وصنّف ثانٍ، تزامن مع مرحلة الاستقرار، وبناء دولة خلافة سكت، سواء زمن والده، بصفته حاكماً على الجزء الشرقي من الدولة الناشئة، التي شهدت اضطرابات كثيرة، فجاء كتابه معبراً عن هذه الحالة «الإنصاف في ذكر ما في مسائل الخلاف من وفاق وخلاف» كتبه سنة ١٨١٧ م.

وصنف ثالث كتبه عندما تولى إمارة المؤمنين، واستقرّ له أمر مملكة سكت، مثل كتاب: «غيث الويل في سيرة الإمام العدل» كتبه سنة ١٨٢٠ م.^(٣)

ويبدو من خلال هذا التصنيف، أنّ كتاب إنفاق الميسور، ألفه محمد بل بعد استقرار الأمر بقيادة أبيه عثمان بن فودي في بلاد حوس، بعد الاستيلاء على الإمارات التي كانت قائمة فيها. فأين تكمن القيمة التاريخية للكتاب؟

٢- **التعريف بالكتاب:** هو كتاب تاريخي إخباري، ألفه صاحبه سنة ١٨١٢ م، وهي السنة التي قرّر فيها الشيخ عثمان بن فودي تقسيم الدولة إلى منطقتين، وتكليف ابنه بإدارة القسم الشرقي من سكت. وقد أشار إلى هذا في مقدمة كتابه،^(٤) فقد بيّن أنّ الهدف من هذا الكتاب هو كتابة تاريخ المنطقة التي حدّدها ببلد فور في الشرق، وبلد فور في الغرب، لكنّه أطنب في التأريخ للحركة الجهادية في بلاد حوس، على حساب الحديث على بقية المناطق الأخرى.

ورغم أهمية الكتاب، وقيّمته العلمية، فإنّه لم يصدر إلّا سنة ١٩٥١ م، بعناية الضابط الإنجليزي «ويتينغ» (C. E. J. Wit ting)، ثم أعيد طبعه في القاهرة بعناية الأزهر سنة ١٩٦٤ م، وطبع مرة أخرى في القاهرة سنة ٢٠١١ م، تحت عنوان: «تاريخ الإسلام في شمال نيجيريا، وجهاد عثمان بن فودي، وهو المسمّى: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور» دراسة وتحقيق نعيم الضيفي. وقد بيّنت الباحثة المغربية بهيجة الشادلي النقائص التي تخللت هذه النسخة، وخاصة خلّوها من ضبط أسماء المدن والقرى، والأماكن، والرجال، بل وتضمنت بعض التحريف والتصحيف في تلك الأسماء.^(٥) وقد أعيد تحقيق الكتاب ونشره في تونس سنة ٢٠٢٠ م، من

طرف أستاذ الحضارة الإسلامية محمد شقرون، في محاولة إلى «إزالة المعاناة التي مرّ بها الكتاب» على حدّ تعبيره، وإعادة الاعتبار للكتاب بصفته قيمة علميّة، ومصدرًا مركزيًا في دراسة حركة الجهاد الفلاني في نيجيريا، والآثار المترتبة عنها، والتي لا تزال حاضرة فاعلة في المجتمع النيجيري وما حوله إلى الآن.^(٦)

والكتاب على أهميته، لم يترجم بالترجمة التي تليق به، فقد اكتفى المستكشف الإنجليزي «كلابرتون» (H. Clapperton)، الذي عاصر مرحلة حكم محمد بلّ لمملكة سُكُتْ، بترجمة القسم المتعلّق بجغرافية بلاد التكرور، وقد أعاد بعد ما ينيف عن قرن أحد الباحثين النيجيريين ترجمته إلى الإنجليزية سنة ١٩٩٣م.^(٧)

جاء الكتاب في أكثر من مائتي صفحة، وهي مجموع صفحات نص إنفاق الميسور، كما وردت في نسخة ٢٠٢٠، وتضمنت مقدمة وتسعة وعشرين فصلًا. الفصول التسعة الأولى شكلت القسم الجغرافي للكتاب، حيث عرّف فيه بلاد التكرور بأقاليمها، وأسماء مدنها، وقراها، وقبائلها، وعلمائها. وخصّص أحد عشر فصلًا في القسم الثاني من الكتاب، عرّف فيها الشيخ عثمان فودي وحركته الدعوية الإصلاحية التربوية، ثم خصص ما يزيد على مائة صفحة، للحديث عن الغزوات والوقعات التي خاضها عثمان بن فودي في بلاد حوس، أي إنه خصص هذا القسم لذكر الحركة الجهادية لوالده، ليردّف هذا القسم بفصل عن بداية الاستقرار، والدخول في علاقات سياسية مع دول المغرب، لينتهي الكتاب بقسم أخير، تضمن سبعة فصول، أعاد الحديث فيها عن شيخه، وعن مؤلفاته، وكراماته، وأولاده، ووزرائه، وعماله.

أنهى محمد بلّ كتابه بالعودة إلى التعريف بجغرافية بعض أقاليم بلاد التكرور: بلد صُنْغاي، وبلد مَلِي، ليتبيّن لنا الاضطراب المنهجي الذي شاب الكتاب في ترتيبه وتبويبه، لأنّ الغاية من الكتاب كانت التأريخ لبلاد التكرور، إلّا أنّ جلّ الفصول اقتصر على التأريخ لحركة عثمان بن فودي التربوية، وخاصة السياسية، ليكون الكتاب بذلك وثيقة لتجربة دينية عسكرية سياسية لشمال نيجيريا، خاضها عثمان بن فودي، وسجلها وكتبها ابنه محمد بلّ.

فما المضمون المعرفي للكتاب؟ وما الإضافة العلمية التي جاء بها هذا المصدر، حول تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء؟

المبحث الثالث- مضامين الكتاب: الحركة الإصلاحية لعثمان بن فودي

من خلال اطلاعنا على الكتاب، ومن خلال التقسيم الذي اعتمده محمد بلّ، فإنه يمكننا أن نضبط مضامين الكتاب في المحاور الآتية:

- المحور الجغرافي الحضاري لبلاد التكرور
- الشيخ عثمان بن فودي: الشيخ الصوفي المجدد

- الحركة الإصلاحية الدعوية لعثمان بن فودي
- الحركة الجهادية وإقامة دولة خلافة سُكْتُ

كان المبحث الأول المتعلق بالجغرافيا الحضارية لبلاد التكرور، من أهم مباحث الكتاب؛ فقد حقق فيه صاحبه اسم التكرور من خلال التواريخ والنقول العربية، لأن اسم التكرور شائع في الحرمين ومصر، ومندرس في محله،^(٨) واعتمد على المراجع الجغرافية والمعجمية العربية.^(٩) وذكر في هذا التحقيق المصادر التي اعتمدها كتاب العبر لعبد الرحمن بن خلدون،^(١٠) إلا أنه انتهى في هذا التحقيق بنقد المنهج العلمي لبلاد المغرب، الذي أغفل التاريخ للعلماء والصلحاء، لأنهم على - حدّ قوله - اهتموا بالدراسة دون الرواية،^(١١) على خلاف بلاد المشرق أو المشارقة، الذين اعتنوا بمثل هذا العمل التوثيقي.^(١٢) ويصف المشارقة بالعلم والدين والعقل، وهي شمائل يفتقدها أهل السودان، ذوو الموقع الطرقي لدار الإسلام، والتي يغلب على أهلها العجمة و«ظلمات الجهل والهوى...» على حدّ تعبير شيخه المغيلي.^(١٣)

وكان محمد بلّ من خلال هذا التحقيق يعطي مشروعية للحركة العسكرية، التي قادها والده في هذه البلاد، والتي ضبطها جغرافياً من بلاد فور من جهة المشرق إلى بلد ودّاي، وبلد باغرم من جهة المغرب،^(١٤) والتي نراه قد ركّز بين سطور الضبط على ما وصفه بالانحلال السياسي والأخلاقي (الديني للملوك بلد باغرم).^(١٥) وهو يسترسل في إعطاء مشروعية دينية للعمل العسكري لعثمان بن فودي، من خلال التعريف بقائمة علماء المنطقة، الذين أسهموا في نشر الإسلام وتجذيره بين القبائل البربرية، والزنجية، والفلانية،^(١٦) إلا أنه يستدرك بذكر شيوع «العادات الوثنية» بين العامة والخاصة في هذه البلدان.^(١٧)

لم يكن الضبط الجغرافي لبلاد التكرور خالياً من وصف مظاهر التدين في المنطقة، وكأن محمد بلّ يبرر لأسباب «الحركة الجهادية»؛ فوفق رأيه، فإن «غالب ملوك هذه البلاد، أخذوا بالإسلام، وهم يقرون بالتوحيد، ويصلّون ويصومون، ولكنهم لم يفارقوا أحوال أجدادهم الأولين، ولم يتركوا من عوائدهم شيئاً؛ فكل من خالطهم، علم بالضرورة أنهم متلبسون بما لا يصدر إلا عن كافر».^(١٨) ويمضي بلّ في هذا المنهج من التأليف، بالإشارة إلى بعض أسماء علماء المنطقة،^(١٩) الذين واجهوا هذه الانحرافات، ومنهم الشيخ الذي وصفه بـ «الإمام الرباني، سيدي محمود البغدادي، وحيد العصر، فريد الدهر، محيي السنة، وقامع البدعة، الداعي إلى الحق، المتكلم بكلام الأولياء، سلطان الطريقة، وبرهان الشريعة».^(٢٠) لقد كان لهذا الشيخ الأثر الكبير في الحركة الإصلاحية في بلاد «أهيز» من بلاد التكرور، حتى إنه لُقّب بالمهدي المنتظر، وتمشيخ على يديه خلق كثير، لكنه انتهى مقتولاً بإيعاز من فقهاء البلد.^(٢١)

من خلال هذه النماذج المذكورة من طائفة العلماء، وشيوخ المتصوفة، أراد محمد بلّ أن يقدم المنطقة بصفتها مسرحاً للصراع بين طائفة الفقهاء، وطائفة المتصوفة أولاً، وهي مسرح للصراع بين «الإسلام النقي»،

والتدين المشوب بالعوائد والأعراف الوثنية، ومسرحاً للصراع بين السلطة السياسيّة الجائرة، ومخالفها من الداعين إلى نبذ البدعة وإقامة السنة. وهو بذلك من الناحية المنهجية، يقدم الدلائل العلمية والتاريخية على مشروعية حركة الشيخ عثمان بن فودي، التي شكّلت - وفق هذا السياق - امتداداً لحركة إصلاحية واسعة جغرافياً وتاريخياً. ويبدو أنّ جلّ زعمائها من طائفة العلماء، وطائفة المتصوفة، خاصة منهم أتباع وشيوخ الطريقة الشاذلية، والطريقة القادرية، التي ينحدر منها عثمان بن فودي، الذي خصص له محمد بلّ في هذا الكتاب الجزء الأكبر من التاريخ.

تكمن أهمية القسم الأول من الكتاب في محاولة محمد بلو التّاريخ لدخول الإسلام وانتشاره في بلاد السودان الغربي، مؤكّداً في ذلك التفريق بين دخول الإسلام عن طريق التجارة، وخاصة تجار الإباضية، وانتشاره عن طريق الملوك والعلماء، وخاصة الشيوخ الصوفية، والتّاريخ لواقع التدين في هذه البلاد، الذي ظل - وفق تعبيره - غير نقيّ، تشوبه العادات والأعراف الوثنية والقبلية، وهو ما حرص على تبيانه، وهو يصف بلدان وأقاليم بلاد السودان الغربي^(٢٢).

لقد شكّل هذا القسم من الكتاب مدخلاً، أعقبه بوصف بلاد حوس منطلق دعوة عثمان بن فودي، والمتكونة من سبعة أقاليم، أوسطها كاشنة، وأوسعها زكك، وأجدها غوبر، وأبركها كَنُوا، وهي بلاد ذات أنهار وأشجار، يعمرها السودانيون من ممالك البربر، من أهل برنو، والفلانيون التوارك^(٢٣).

ومن طرائف علماء هذا الإقليم، ما ذكره عن الشيخ عمر بن محمد بن أبي بكر التوردي، الذي كتب رسالة في تبيان الكتب التي لا ينبغي مطالعتها والاشتغال بها، لكون أكثر ما فيها موضوعاً وباطلاً^(٢٤)، مثل كتاب: وصية علي، ووصية فاطمة، ووصية أبي هريرة. وبلغت قائمة الكتب أكثر من ٥٠ كتاباً، وهو ما يدلّ على سعة اطلاع، وعلى اجتهاد ساد الساحة العلمية لمنطقة بلاد السودان منذ القرن ١٦م / ١٠هـ، وكأننا أمام مجال خالف ما ذكر عن بقية أقاليم دار الإسلام، من جمود وتكرار وانحراف عن قواعد الاجتهاد.

في ظل هذا المناخ الاجتهاديّ، ولد ونشأ عثمان بن فودي، الذي خصص له الكتاب الجزء الأكبر من فصوله؛ فقد خصّص محمد بلو القسم الكبير من الكتاب، لترجمة والده العالم الداعية الفقيه الصوفي عثمان بن فودي، والمجاهد المحارب والمؤسس لدولة خلافة سَكْتُ. وقد بيّن محمد بلّ في سياق الترجمة الكرامات التي أحاطت بنشأة والده^(٢٥)، وأحاط بنشأة والده بكرامات تشّرع مشيخته وولايته الصوفية والسياسية، «روى الثّقاة عن أم هانئ الصالحة الوليّة الفلانية أنها قالت: يظهر في هذا القطر السوداني ولي من أولياء الله، يجدد الدين، ويحيي السنة، ويقيم الملة، ويتبعه الموفقون، ويشتهر في الآفاق ذكره، ويقندي العام والخاص بأمره، ويشتهر المنتسبون إليه بالجماعة»^(٢٦). ويذكر محمد بلّ أنّ والده تلقّى العلم في أسرته عن أمه حواء، وعن خاله وعمه أخذ علم الفقه والحديث، وعلم أصول الدين، إلّا أنّ التصوف باعتباره علماً نورانياً، حصل

له - وفق رواية بلّ - «بسبب نشأته في الدعوة إلى الله منذ صغره، حتى أمده الله بأنوار القبض، وجذبه إلى حضرته، وكشف له عن حضرة الأفعال والأسماء والصفات، وأشهده غرائب الذات، فصار بحمد الله من أولياء الله، يكرع من كاسات القرب، ويكتسي من حلل العرفان والحب، وقلده الحق تاج العناية والهداية، وأهله للدعوة إليه، وإرشاد العامة والخاصة». (٢٧)

نهض عثمان يدعو الناس سالكا طريق التدريس أولاً؛ فقد كان يُعدّ التعليم شرط إصلاح النفوس «كان حاملاً لواء التحصيل، وعليه مدار الشورى والفتوى، معظماً عند الخاصة والعامة، مجدداً على رأس هذا القرن خطيباً بليغاً شاعراً فصيحاً». (٢٨)

لقد ترسخت العقيدة الإسلامية عند الشعوب التي كانت تنتمي إلى الإسلام، وبقيت فيها آثار العقائد السابقة، وكان في ممارستها للشعائر الإسلامية، وتطبيقها للأحكام، خلط بين الوافد والموروث من ثقافتها، (٢٩) فكان تصدره للتدريس بعد أن أتمّ تحصيل العلم الشرعي، وأصبح من كبار العلماء، الذين أنتجوا وألفوا كتباً غزيرة. يقول: «إنما تدخل التأليف في الانتفاع بها بعد المات، إذا اشتملت على فوائد زائدة، وإلا فذلك تخسير للكاغد، ونعني بالفائدة الزيادة على الكتب المقدمة». (٣٠) كتب عثمان بن فودي: «حصن الأفهام من جيوش الأوهام»، «إحياء السنة وإخماد البدعة»، «عمدة المتعبدين والمتصوفين»، وقد وضع فيه منهجاً لتنقية الطرق الصوفية مما علق بها من بدع. وكتب «كتاب كفّ الطالبيين عن تكفير عوام المسلمين»، وكتاب «عمدة دعوة العباد إلى كتاب الله»، وهو كتاب في التوحيد، ونبذ ما شابه من شرك وبدع. ألف أصول الولاية، وكتاب التصوف، وكتاب تلخيص الحارث المحاسبي، وكتب في الجهاد: كتاب الجهاد. ويذكر بلّ أنّ كتبه تنيف عن ١٠٠ مؤلف، (٣١) تدلّ على غزارة علم الرجل، وعلى إدراكه الولاية الصوفية؛ فقد كان من بين المشايخ الذين رسخوا أقدام الطريقة القادرية في المنطقة، وعملوا على مزيد انتشارها، وارتبط انتشار الإسلام بانتشار الطريقة. لقد كان عثمان بن فودي - كما ذكر محمد بلّ - يفتتح مجلس الوعظ بخطبة إمامه الشيخ عبدالقادر الجيلي، رضي الله عنه. (٣٢) ويذكر أيضاً أنه كان يستفتح بخطبته المشهورة في رؤوس تآليفه ورسائله، وهي: «الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضي الله تعالى عن السادة التابعين، والعلماء العاملين، والأئمة الأربعة المجتهدين، ومقلديهم إلى يوم الدين». (٣٣)

قامت دعوة عثمان بن فودي على العلم كأصل في التغيير، وهو علم عقلاني، يدرك بالفهم والتعقل، وعلم رباني لدني، يدرك بالأنوار الإلهية، إذا كان السالك في طريق التخلية والتحلية «اعلموا أنّ صفات القلب على ضربين: مهلكات ومنجيات، المهلكات: الكبر، والعجب، والحسد، والحقد، والبخل، والرياء، وحبّ الجاه، وحبّ المال للافتخار به، وإساءة الظن بالمسلمين. فهذه العشرة من المهلكات من أصول مذمومات الأخلاق،

ويجب على كل مسلم أن يتخلّى عنها، ويتحلّى بالمنجيات، وهي: التوبة، والإخلاص، والصبر، والزهد، والتوكل، وتفويض الأمر إلى الله تعالى، والرّضى بقضائه، والتّقوى، والخوف، والرجاء. وهذه المنجيات من أصول محمودات الأخلاق».^(٣٤)

وهكذا أرّخ محمد بلّ محمد بلّ لحركة والده الدعوية، فلم يكن الكتاب سردًا تاريخيًا لأحداث بلاد السودان، بقدر ما كان منهجًا في التربية الصوفية، ورؤية فقهية وأصولية لأحكام الدين والعقيدة، إضافة إلى وصف العادات والتقاليد والأعراف المنتشرة بين الناس، ممّا يجعلنا نثبت أنّ الكتاب يمكن قراءته تاريخيًا. ولكن أيضًا يقرأ إناسيًا، فهو يرصد مظاهر التدين، وفلسفات الدين، وسبل نشر الدعوة وتجذيرها بين العامة والخاصة. وقد قدم بلّ في كتابه منهجًا في التعليم اتبعه عثمان بن فودي؛ فقد تدرّج في تكوين القبائل الفلانية، بتشريبهم الأصول الأولية للإسلام، كالفرائض، والسنن، والتحذير من مخالفة السنة لصالح التطبيقات التقليدية، ثم يتدرج نحو إدماج القوم في الطريقة الصوفية القادرية، التي أقامها على منهج التخلية والتحلية، والتخلص ممّا شاب التصوف من البدع؛ فالشيخ من هذا المنطلق مجّد في الفقه وأصول الدين، ومجدد في التصوف.^(٣٥) كان لهذا المنهج أثره في انتشار الإسلام بالغرب الإفريقي (بلاد التكرور)، كما وصف ذلك محمد بلّ،^(٣٦) ممّا أثار حفيظة الأمراء «ولم يزل كل من تولّى من ملوك بلادنا مجتهدًا في إطفاء ذلك النور، ويكيد بالشيخ وجماعته، ويمكر بهم، ويحتال في استئصالهم، وفي ذلك قلت:

ولاة يروح الجور منهم ويرجع

ألا بلّغنا عني وإن كنت نائيا

وإلا فحرب بيننا فتوقّعوا

فإن تنتهوا عن غيكم قد رشدتم

إلى الله إنّ الأمر لله راجع^(٣٧)

وإن نحن أودينا نفرَ بديننا

إنها الهجرة تأسّيًا بسنة النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم إعلان الجهاد للقطع مع جور الملوك، وانحرافات العقيدة. وهكذا تدرّج محمد بلّ في وصف الحركة الجهادية لعثمان، وأطنب في ذكرها، حيث مسحت ما يناهز نصف الكتاب، لأنّ هذه المرحلة من الدعوة بالسيف، هي التي حققت انتصار دعوة عثمان بن فودي التربوية. بين محمد بلّ أنّ الجهاد غير مجرى التاريخ الإسلامي الإفريقي؛ فقد انتهت انتصارات الشيخ عثمان مع أتباعه ووزرائه وأبنائه وقبائله من الفلانيين، إلى تأسيس دولة خلافة سكّت، واستقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية ببلاد التكرور، وانتشار العلوم الإسلامية واللغة العربية، وتقلص العوائد الوثنية، وإنشاء مدارس كثيرة في أرض سكّت، وإقرار المحاكم الشرعية بديلًا من المحاكم العرفية القبلية، وانتشار الطريقة القادرية، وتجذرها في أدغال إفريقيا.

لقد ختم محمد بلّ كتابه بجملة من الرسائل، التي دارت بينه وبين علماء الأقاليم، والتي عبّرت عن جدل ديني سياسي ثريّ حول مسائل كثيرة، ومنها: البغي، والتكفير، والشرك، وكشف رؤوس الحرائر، وأخذ الرشوة.

وقد جاءت رسالته من الحاج الأمين، وهذا بعض نصها: «أما بعد، فالباعث لرسم هذا المزبور، أنه لما ساقنتي المقادير لهذا الإقليم، وجدت باب الفتن بينكم وبين أهل الوطن موقودة، فسألت عن السبب، فقلت: بغي، وقيل: سنة... إن قلتم فعلنا ذلك بكم لكفركم، فإننا براء من الكفر، فإذا كان إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، ومعرفة الله، وصوم رمضان، وعمارة المساجد، كفرًا، فما الإسلام؟ ... ومن أعظم حججكم في التكفير، ركوب الأمراء لبعض المواطنين قصدًا للصدقة بها، وكشف رؤوس الحرائر، وأخذ الرشوة، والجور في الحكم، وهذه الخمسة لا تبيح لكم هذا الفعل... أما ركوب الأمراء فبدعة لا يكفر فاعلها، أما كشف الرأس، فحرام ورد القرآن بالنهي، لكن لا تكفر فاعلته، لأنّ التكذيب يؤدي إلى الكفر، وأما عدم الفعل مع التصديق، فمعصية توجب التوبة. وكذا أخذ الرشوة، وأخذ مال اليتيم، والجور في الحكم، كل ذلك من الكبائر، نهى عنها، لكن لا يكفر أحد بعد أن استقرّ إيمانه بذنب. فلو أمرتم بالمعروف، ونهيتم عن المنكر، واعتزلتم الناس حتى ينتهوا، لكان أحسن...»^(٣٨)

أنهى محمد بلّ هذا القسم بتقديم رسائل وردت للشيخ عثمان بن فودي من سلمان ملك المغرب، يعطي فيها مشروعية الدعوة والدولة لخلافة سكّ، وتعدّ هذه الرسالة نهاية مشروع إنشاء الدولة، بتحقيق الاعتراف الخارجي بها.^(٣٩) وقد شكّلت المسائل المطروحة في الرسائل موضوعات كتاب تاريخي، شكلت بين صفحاته ذكرى للمبارزات والمناظرات، والجدل الفكري والديني والسياسي في بلاد التكرور، وهو الجدل ذاته الذي عاشته مناطق أخرى من دار الإسلام أواخر القرن (١٨)، وعلى امتداد القرن (١٩)، ممّا يدلّ على أنّ الأمة الإسلامية في هذه اللحظة التاريخية كانت تعيش حراكًا فكريًا تجديديًا، وهو ما يفنّد الرّوى القائلة بحالة الجمود، التي كانت عليها هذه الأمة، ولا أدلّ على ذلك من هذه الحركة التي أسهمت في بروز حركات إصلاحية أخرى في الغرب الإفريقي، مثل: حركة محمد الأمين في غامبيا، وحركة ساموراي توري في غينيا، والشيخ عمر تال في السنغال، وغينيا.

لكن هذه الحركات، ربما لم تكن منتبهة لمخاطر الحركة الاستعمارية الغربية في إفريقيا وآسيا؛ فمحمد بلّ، رغم معاصرته لحملة بونابرت على مصر، ورغم استشهاداته بالتجارب الإصلاحية في المشرق، واعتماده المؤلفات المشرقية والمغربية مصادر لكتابه، فإنّه أغفل الحديث عن هذا الأمر وجعل جلّ اهتمامه بلاد التكرور، ليسهم هؤلاء الإصلاحيون بدورهم في بداية تفكيك الأمة، رغم مؤشرات التواصل الجغرافي والفكري والديني الصوفي.

لكن نقرّ بأنّ الكتاب - كما قال محققه محمد شقرون - جدير بالاهتمام والاطلاع عليه. فالكتاب لم يكن إلاّ تاريخًا لحركة الجهاد الفلاني في شمال نيجيريا، وشاهدًا على ظهور دولة حملت اسم «دولة الخلافة»، وشاع خبرها في المشرق والمغرب، وزارها المستكشفون، وراسلها السلاطين والملوك. وهو شاهد على الحركة

الأدبيّة والعلمية التي كانت سائدة بالمنطقة، بما تضمنه من ذكر لعلماء قدامى من أهلها، لم يعرفهم العالم العربي، ولآثار دونوها ولم تتطرق إليها كتب التراث. وقد ذكر في كتابه علماء معاصرين له، لا نجد لهم ذكرًا في كتب أخرى، وأورد أشعارًا نظمها هو أو عمه عبدالله بن فودي، تشهد على نوعية التكوين الذي تلقّياه في مجلس الشيخ عثمان بن فودي وغيره، كما تشهد على مدى اتصال المنطقة بالثقافة العربيّة، وذلك لجهود علماء المغرب في نشر الفقه المالكيّ، والطريقة الصوفية القادرية. ومما يستحق التنويه عند صاحب الكتاب، الموضوعية في نقل الأحداث، وفي نقل الوثائق بينه وبين خصومه، خاصة محمد الأمين الكاتمي، الذي تصدّى لحركة الجهاد، وحافظ على جزء كبير من دولة برنو.^(٤٠)

الهوامش والإحالات

- (١) لا نستخدم مصطلح العالم الإسلامي خلال القرن (١٩م)، لأنه مصطلح استعماري، أحدثه الغرب بدلاً من دار الإسلام، والأمة الإسلامية، وذلك منذ مطلع القرن العشرين، وذلك بعد تفكيك الإمبراطورية العثمانية.
- (٢) السيد (رضوان)، الإسلام المعاصر مراجعات ومتابعات، ط٢ (بيروت: جداول للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م)، ١٨.
- (٣) بهيجة الشاذلي، الإسلام والدولة في إفريقيا جنوب الصحراء: الفكر السياسي عند عثمان بن فودي خلال القرن ١٩، ص ٣٠. سامي مور، «بلاد التكرور من خلال كتاب إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور» (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، المعهد العالي للحضارة الإسلامية، جامعة الزيتونة، ٢٠١٦م)، ٧ - ١٠.
- (٤) إنفاق الميسور، ٢١ - ٢٢.
- (٥) بهيجة الشاذلي، الإسلام والدولة، سامي مور، ٣٠.
- (٦) محمد شقرون، مقدمة كتاب إنفاق الميسور، ١٥.
- (٧) محمد شقرون، مقدمة كتاب إنفاق الميسور، ١٥.
- (٨) سامي مور، إنفاق الميسور، ٢٢.
- (٩) مجد الدين محمد بن الشيرازي الفيروز أبادي، كتاب القاموس (ت ٨١٧هـ / ١٤١٥م).
- (١٠) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر / إنفاق الميسور، ٢٢.
- (١١) إنفاق الميسور، ٢٣.
- (١٢) إنفاق الميسور، ٢٤.
- (١٣) هو محمد بن عبد الكريم المغيلي (٨٣١هـ - ٩٠٩هـ) (١٤٢٧م - ١٥٠٣م)، من علماء تلمسان قام برحلات في منطقة جنوب بلاد الصحراء واتصل بملوكها وكان لآرائه تأثير في سياستهم وساهمت في ظهور حركات جهادية خلال القرن (١٩). راجع كتاب مبروك مقدم الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني ودوره في تأسيس الإمارة الإسلامية بإفريقيا الغربية في القرن ٩هـ / ١٥م، (وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م)، ويتضمن الكتاب تحقيقاً لرسالة المغيلي فيما يجب على الأمير من حسن النية في الإمارة / إنفاق الميسور، ٢٤.
- (١٤) إثثار الميسور، ٢٤.
- (١٥) إنفاق الميسور، ٢٤ - ٢٥.
- (١٦) إنفاق الميسور، ٢٨.
- (١٧) يقول: حَدَّثُونَا أَنَّ لِسُلَاطِينَهُمْ وَأَمْرَائِهِمْ مَوَاطِنَ يَرْكَبُونَ إِلَيْهَا وَيَذْبَحُونَ بِهَا وَيَرْشُونَ بِالدِّمَاءِ عَلَى أَبْوَابِ قَرْيَتِهِمْ، وَلَهُمْ بَيْتٌ مَعْظَمُهُ فِيهَا حَبَاتٌ وَأَشْيَاءٌ يَذْبَحُونَ لَهَا كَمَا كَانَتْ تَفْعَلُ الْقِبْطُ لِلنَّيْلِ أَيَّامَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ أَعْيَادٌ يَجْتَمِعُونَ فِيهَا هُمْ وَقَرَاؤُهُمْ وَسُلَاطِينُهُمْ وَعَامَتُهُمْ وَيَسْمُونَ ذَلِكَ عَادَةُ السَّلَفِ... وَلَمْ يَبْلُغْنَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ سُلَاطِينِهِمْ وَعِلْمَائِهِمْ أَنَّهُمْ أَبْطَلُوا تِلْكَ الْعَوَائِدَ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْمُؤَفِّقِينَ مِمَّنْ لَمْ يَشَارِكْهُمْ أُمُورُهُمْ مِنَ الْعَرَبِ وَالْفُلَانِ، إنفاق الميسور، ٢٩.
- (١٨) إنفاق الميسور، ٢٩.
- (١٩) م. ن، ٣٠ - ٣٣.
- (٢٠) م. ن، ٣٥.
- (٢١) م. ن، ٣٦.
- (٢٢) إنفاق الميسور، م. س، ٣٦ - ٣٧. من عوائد بلاد آهير القبيجة المخالفة للشريعة، عدم القصاص على مقتضى الكتاب والسنة فإذا قتل منهم قاتل قتلوا من قبيلة القاتل نفساً. ومن عوائدهم الدمية عزل السلطان بغير موجب شرعي حتى أدى إلى ضعف سلطتهم وانتشار الحراية في بلادهم.
- (٢٣) إنفاق الميسور، م. س، ٣٦.

- (٢٤) م. ن، ٤٥.
- (٢٥) إنفاق الميسور، م. س، ٢٠٧.
- (٢٦) م. ن، ٤٩.
- (٢٧) م. ن، ص. ن.
- (٢٨) إنفاق الميسور، م. ن، ٥٥.
- (٢٩) م. ن، ٦١.
- (٣٠) م. ن، ٦٤ - ٦٥.
- (٣١) م. ن، ٢٠٧.
- (٣٢) م. ن، ٦٥.
- (٣٣) إنفاق الميسور، م. س، ٦٥.
- (٣٤) م. ن، ٧٦.
- (٣٥) إنفاق الميسور، م. س، ٨٢ - ٨٦.
- (٣٦) م. ن، ٨٦ - ٨٧.
- (٣٧) م. ن، ٨٧ - ٨٨.
- (٣٨) إنفاق الميسور، م. س، ١٥٨ - ١٥٩. وقد أورد محمد بلو ردًا علميًا على كل مسألة، راجع ١٦١ - ١٦٤.
- (٣٩) م. ن، ١٩٦ - ٢٠٣.
- (٤٠) محمد شقرون، مقدمة إنفاق الميسور، ١٥.

الإستراتيجية البحرية الإثيوبية: بين أمن البحر الأحمر وتنافس الموانئ في القرن الإفريقي

بيروك تيريف، سياسات إثيوبيا في البحر الأحمر: الممرات والموانئ والأمن في القرن الإفريقي (لندن: برنامج XCEPT ومعهد ريفت فالي، ٢٠٢٥)، ٤٧ ص.

Biruk Terrefe, Ethiopia's Red Sea Politics: Corridors, Ports and Security in the Horn of Africa (London: XCEPT program and the Rift Valley Institute (RVI), 2025), 47 pages.

شيرين ماهر، مترجمة وباحثة في الشأن الإفريقي، القاهرة.

تتميّز منطقة القرن الإفريقي بترابطات بنوية، ذات طبيعة معقّدة ومتشابكة؛ حيث يعيد تراجع وظهور ممّرات التجارة تشكيل العلاقات الاقتصادية والسياسية داخل الدول، وفيما بينها. تركز هذه الورقة البحثية على مذكرة التفاهم الموقعة في يناير عام ٢٠٢٤م، والتي منحت إثيوبيا حق الوصول إلى البحر، مقابل الاعتراف بأرض الصومال، كنقطة انطلاق، لدراسة أسباب وكيفية تحويل هذه الممرات، إلى مكسب سياسي واقتصادي، ومن ثم إعادة تدويره، فضلاً عن توضيح كيف تُشكّل اعتبارات الأمن القومي الدوافع الخفية وراء هذه الاتفاقيات، التي تبدو في ظاهرها تجارية، ولكنها تحوي بين طياتها أبعاداً أمنية. ومع استمرار تصاعد التوترات، كان هناك العديد من الديناميكيات المتغيرة، وأطراف الوساطة، وهي: تركيا والخليج، الأمر الذي أدّى بدوره إلى تغيير السياسات حول الممرّات البحرية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الأحداث والدوافع، والجهات الفاعلة الرئيسية، ومن جهة أخرى، إلى دراسة المبادئ الأساسية، التي تقوم عليها السياسة البحرية لإثيوبيا. خاصة وأن مذكرة التفاهم وتداعياتها، وعقيدة إثيوبيا الجديدة في البحر الأحمر، والديناميكيات الجيوسياسية الأوسع، تدعو إلى دراسة سياسات تحويل ممرات التجارة، والنخب الجديدة التي تبرز داخل القرن الإفريقي وخارجه، لفهم الدوافع الكامنة، التي أدّت إلى نشوء هذا التعقيد الأمني، والبنية التحتية، من وجهة نظر الحكومة الإثيوبية، ومعرفة: لماذا، وكيف، ربطت الحكومة الإثيوبية عقيدة البحر الأحمر، بمسائل أوسع نطاقاً، تتعلق بالتنمية والأمن؟

تتكون الورقة البحثية من ثلاثة محاور موسعة، بدءاً من تاريخ المساعي الإثيوبية، وتتبع الدأب

الإثيوبي المتواصل على مدار قرون، للوصول إلى البحر الأحمر، والذي بلغ ذروته بالتزامن مع التطورات الأخيرة، المتعلقة بمذكرة التفاهم الموقعة مع أرض الصومال، ووقوفًا عند عقدية الدولة الإثيوبية في البحر الأحمر، وتحليل «نهج» أبي أحمد المتعلق بسياسته في البحر الأحمر، والدوافع والمخططات الكامنة التي تفسر سياسة بلاده البحرية. وانتهاء باستعراض وتفنيد العوامل المعاصرة، المحفزة لإستراتيجية إثيوبيا البحرية، مع شرح تفصيلي للاعتبارات الأمنية الكامنة وراء المبررات الاقتصادية، حول تصوّر إثيوبيا للحصار، والتوترات الجيوسياسية المتنامية، ومظاهرها على المستويين: الإقليمي والمحلي.

أولاً - تحولات الممرات البحرية لإثيوبيا: من الاعتماد الأحادي إلى إستراتيجيات التنويع

شهدت المنطقة منعطفات تاريخية حاسمة، سبقت التوترات الراهنة؛ فقد مثّل الوصول إلى البحر هدفًا محوريًا للدولة الإثيوبية الحديثة، منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقد تناوبت كل من جيبوتي وإريتريا، في فترات مختلفة من القرن الماضي، على القيام بدور المنفذ البحري الرئيس لإثيوبيا. ويُعد اكتمال خط السكة الحديد الإمبراطوري الفرنسي - الإثيوبي عام ١٩١٧ م، محطة بارزة؛ إذ ربط المرتفعات الوسطى في إثيوبيا بمدينة جيبوتي، عبر «دير داوا»، ليشكّل شريانًا أساسيًا للواردات والصادرات.

كما أُعيد تنظيم الممرات والموانئ في المنطقة، عقب اتحاد إثيوبيا وإريتريا عام ١٩٥٢ م، فقد أنشئت مصفاة النفط الوحيدة في إثيوبيا بمدينة «عصب»، خلال خمسينيات القرن العشرين، إلى جانب استثمارات كبيرة في البنية التحتية للطرق المؤدية إلى إريتريا، ولا سيّما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ م. أمّا جيبوتي فقد واجهت تحديات إضافية بعد استقلالها في يونيو عام ١٩٧٧ م؛ إذ تسببت حرب أوجادين في (يوليو عام ١٩٧٧ - مارس عام ١٩٧٨)، بين الصومال وإثيوبيا، بأضرار جسيمة بخطوط السكك الحديدية، ممّا أدّى إلى شلل الممر التجاري. ومع تراجع أهمية ممر جيبوتي خلال ثمانينيات القرن الماضي، فقد أصبح ميناء «عصب» المعتمد الوحيد لإثيوبيا، ولعب دور الميناء الرئيس في إيصال المساعدات الإنسانية خلال مجاعة الأعوام (١٩٨٤ - ١٩٩٤ م)، بعد وصول الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (EPRDF) إلى السلطة في أديس أبابا، واستقلال إريتريا. وقد واصل ميناء «عصب» إدارة نحو ٨٥٪ من تجارة إثيوبيا الخارجية، بما في ذلك ٩٠٪ من الواردات، و ٥٠٪ من الصادرات، غير أن هذا التعاون لم يدم طويلًا، إذ أدّت حرب (١٩٩٨ - ٢٠٠٠ م)، إلى إغلاق ممر عصب - أديس أبابا، لتعود جيبوتي مجددًا، وتصبح المنفذ البحري الرئيس والوحيد لإثيوبيا. وقد عزز إنشاء خط سكة حديد أديس - جيبوتي الجديد، الذي اكتمل بين عامي (٢٠١٢ و ٢٠١٨ م)، بتكلفة (٤,٣) مليار دولار أمريكي، إلى جانب التحديثات الكبرى لموانئ جيبوتي (محطة حاويات دوراليه،

وميناء دوراليه متعدد الأغراض، ومحطات هورايزون جيبوتي)، ومكانة هذا الممر كمنفذ أساس لإثيوبيا منذ أواخر التسعينيات.

وعلى صعيد آخر، فقد واجه ممر جيبوتي جملة من التحديات؛ إذ أدى اعتماد إثيوبيا على موانئ جيبوتي إلى ارتفاع تكاليف غرامات التأخير، ورسوم الموانئ، ووفقاً للبنك الدولي، تمثل تكاليف الخدمات اللوجستية في إثيوبيا نحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يُعزى ١٥٪ من هذه التكاليف، أي ما يقارب مليار دولار أمريكي، إلى «عدم الكفاءة التشغيلية»، فضلاً عن تدهور البنية التحتية المحيطة بميناء جيبوتي. كما برزت مخاوف طويلة الأمد، بشأن قدرة الموانئ الجيبوتية على تلبية الطلب المتزايد في إثيوبيا؛ إذ لا تتجاوز الطاقة الاستيعابية لمحطة هورايزون للنפט (٦ ملايين لتر يومياً، مقابل طلب يومي يُراوح ما بين ٩ و ١١) مليون لتر من البنزين والكيروسين. وإلى جانب ذلك، كانت الطرق المؤدية إلى الموانئ بحاجة إلى تحسينات، في حين جعلت الصراعات المستمرة في إقليم أمهرة ممرات (بالهو وغالافي) أكثر عرضة للتخريب، وهجمات الميليشيات. وتعكس التطورات الأخيرة في إصلاح قطاع اللوجستيات في إثيوبيا توتر العلاقات مع الجانب الجيبوتي، خاصة بعد توقف خطط خصخصة مؤسسة خدمات الشحن، والخدمات اللوجستية الإثيوبية (ESLSE) عام ٢٠٢٠م، في ظل مخاوف من فقدان السيطرة السيادية على الأصول الحيوية. وفي هذا الإطار، أصدرت وزارة النقل التوجيه (٨٠٢/٢٠٢١)، لفتح المجال أمام شركات الخدمات اللوجستية متعددة الوسائط الخاصة، لدخول السوق، في مسعى لمعالجة الوضع الاحتكاري، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وفي المقابل، عملت الحكومات الإثيوبية المتعاقبة، على تنويع منافذ الوصول إلى الموانئ، لتقليل المخاطر الناجمة عن الاعتماد على منفذ وحيد. وقد حددت خطة النمو والتحول للجهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (٢٠١٥-٢٠٢٠) هدفاً لها، برفع نسبة التجارة عبر ممر بربرة إلى ٣٠٪، وزيادة حصة بورتسودان إلى ١٠٪. ومنذ عام ٢٠٠٨م، عززت إثيوبيا استثماراتها في البنية التحتية باتجاه كينيا، ضمن مشروع ممر النقل «ميناء لامو - جنوب السودان - إثيوبيا» (LAPSSET)، فيما عُدت موانئ مومباسا، ومقديشو، ومصوع، مشاريع طويلة الأمد. ومع ذلك، ظل ميناء «عصب» خياراً طموحاً، ومرجعاً بقوة رغم توتر العلاقات مع إريتريا، في حين اكتسب ميناء بربرة أهمية خاصة، لقربه من الحدود الإثيوبية. وقد عُدَّ بربرة منفذاً مكتملاً، لا بديلاً، مع تركيز خاص على تجارة الماشية.

وتعكس أهمية ميناء بربرة، كونه ممراً إستراتيجياً ضمن مساعي إثيوبيا الحديثة، لتنويع منافذها خارج جيبوتي وإريتريا. ورغم استقراره نسبياً من الناحية التجارية، فإن دمج الأبعاد العسكرية في تشغيله، يضيف طبقات من التعقيد، ويجعل من الصعب الفصل بين البنية التحتية المدنية والعسكرية. وفي الوقت

الذي تعيد فيه إثيوبيا ترتيب روابطها بين الموانئ والممرات، يقدم ميناء بربرة نموذجًا جديدًا لكيفية دمج إستراتيجيات التنويع الاقتصادي، في العقيدة البحرية الإثيوبية، المرتبطة بالبحر الأحمر.

ثانيًا- العقيدة البحرية الإثيوبية: من ضرورات البقاء إلى إستراتيجية الهيمنة الإقليمية

ترتكز العقيدة الوطنية والسياسية للحكومة الإثيوبية على جملة من المبادئ، التي تجعل من الوصول إلى البحر الأحمر هدفًا إستراتيجيًا راسخًا؛ فمنذ توليه السلطة، عدَّ أبي أحمد هذا المسعى ضرورة وطنية، تملئها الضغوط الديموغرافية، والحاجة إلى ضمان السلام والازدهار والاستقرار. ويربط رئيس الوزراء الإثيوبي بين هذا الهدف، والمطالبات التاريخية، والتحولت المستمرة في الجغرافيا السياسية الإقليمية، مؤكِّدًا في خطابه البرلمانية، أن الوصول إلى البحر الأحمر ليس مجرد مكسب اقتصادي، بل مسألة «وجودية»، ترتبط ببقاء إثيوبيا وازدهارها على المدى الطويل.

يعكس هذا التوجه نهج الجبهة الثورية الديمقراطية للشعب الإثيوبي (EPRDF)، القائم على مركزية الهواجس الأمنية، وإن كانت مغلفة بخطاب التنمية الاقتصادية؛ ففي خطابه في أكتوبر الماضي، وصف أبي أحمد إثيوبيا بأنها «سجينة الجغرافيا»، التي «لا تستطيع البقاء بدون منفذ على البحر». وكثيرًا ما استُخدمت الضغوط السكانية، والنمو الديموغرافي، كأدوات خطابية مؤثرة في هذا السياق، كما يسعى أبي إلى تعزيز مكانة بلاده كقوة إقليمية مهيمنة، قادرة على استثمار موقعها الجيوسياسي في البحر الأحمر لصالحها.

وفي هذا الإطار، لا تمثل مذكرة التفاهم الأخيرة، مجرد اتفاقية لتسهيل التجارة، أو تنويع الموانئ، بل تعكس جزءًا من «الإستراتيجية الكبرى» لإثيوبيا، التي تتجذر في «المفاهيم والأهداف الإستراتيجية الحبشية». وقد تبنى حزب الازدهار هذه الرؤية التقليدية، التي ترى في إثيوبيا «دولة حضارية» مؤهلة لبلوغ قمة المكانة العالمية، فقد أعلن أبي أحمد عام ٢٠٢١م، أن بلاده تطمح لأن تكون «واحدة من قوتين عظميين عالميتين بحلول عام ٢٠٥٠».

كما تسعى الحكومة الجديدة لإعادة تموضع إثيوبيا في البحر الأحمر، لتكون مرساة للاستقرار، في سياق ما يُعرف بـ«الحرب على الإرهاب»، وهو الدور الذي استثمرته الجبهة الثورية الديمقراطية سابقًا، لكن أبي أحمد سعى لإعادة صياغته. ومع تصاعد التوترات في البحر الأحمر، وارتفاع تكاليف التجارة في مضيق باب المندب، نتيجة النشاط العسكري الحوثي، فقد أصبح هذا الممر مسرحًا للصراعات العالمية. وفي مواجهة ذلك، تسعى إثيوبيا إلى أن تكون فاعلاً نشطاً، دبلوماسياً وعسكرياً، بما يتماشى مع طموحاتها في الهيمنة الإقليمية، وتعزيز قدراتها البحرية.

ولا يقتصر هذا التحول على المستوى الإقليمي والجيوسياسي، بل يمتد إلى الداخل، حيث تلعب ممرات التجارة دوراً محورياً، في دمج بعض المجتمعات في دوائر الاقتصاد، وسلطة الدولة، بينما تهمّش أخرى. وفي القرن الإفريقي، تربط ممرات مختلفة شبكات متنوعة من الفاعلين والمجتمعات، ويصبح رسم خرائط هذه الروابط ضرورياً، لفهم الآثار السياسية والاقتصادية للتحويلات في مسارات التجارة؛ فالممرات الجديدة، يمكن أن تمنح بعض الأطراف أشكالاً من الاستقلال السياسي والاقتصادي، في حين قد تعرقل مسارات بديلة، وهو ما تراهن عليه إثيوبيا حالياً في إعادة صياغة مكانتها ودورها.

ثالثاً - الإستراتيجية البحرية الإثيوبية: الدوافع الأمنية وراء الطموح إلى منفذ بحري

يحلّل هذا الطرح المنطق المتعدد الأبعاد، الذي يحرك الفاعلين الإثيوبيين نحو السعي الحثيث، للوصول إلى البحر، مبيناً أن البعد الاقتصادي وحده غير كاف، لفهم الدوافع الكامنة وراء مذكرة التفاهم الأخيرة. فهذه المذكرة، في جوهرها، اتفاقية ذات طابع عسكري أولاً، تتخللها اعتبارات تجارية ثانوية، مرتبطة بممر بربرة. وبصرف النظر عن مدى تنفيذها، ستظل الدوافع الجوهرية مؤثرة بصورة مباشرة في عملية صنع القرار الإثيوبي.

ومن أبرز هذه الدوافع، تنامي إحساس القيادة الإثيوبية بحالة «الحصار الجغرافي»؛ فبينما تركز الخطابات العامة حول الإستراتيجية البحرية على رسوم الموانئ، وتكاليف التأخير، بهدف استمالة الرأي العام المحلي والدولي، فإن البعد الأمني، يبقى هو الأكثر عمقاً وحسماً. ويمكن تصنيف العوامل التي تؤثر في رسم ملامح هذه الإستراتيجية إلى محورين رئيسين: عوامل إقليمية، وأخرى محلية، يتداخل كل منهما في تشكيل الرؤية الإثيوبية، تجاه موقعها البحري المنشود.

١- **على الصعيد الإقليمي:** تتسم علاقة إثيوبيا بالصومال، بارتباطها الوثيق بمكافحة حركة الشباب، والانخراط في التعامل مع الولايات الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي. ورغم أن الوساطة التركية بين الجانبين، قد تسفر عن تهدئة مؤقتة، فإن جذور التوتر لا تزال قائمة. أما مع مصر فتتمحور الخلافات حول ملف نهر النيل، في حين تعود التوترات مع إريتريا إلى تداعيات اتفاقية بريتوريا، والوضع في السودان. وقد أظهر توقيع مذكرة التفاهم الأخيرة، مدى تعقّد علاقات إثيوبيا مع كل من مصر والصومال وإريتريا، في وقت شهد فيه عام ٢٠٢٤م تقارباً ملحوظاً بين الصومال وهذين البلدين، تجسّد في زيارات مكرورة للرئيس الصومالي حسن شيخ محمود إلى القاهرة وأسمرة، وانتهى بتشكيل تحالف ثلاثي جديد.

تؤثر هذه التوترات تأثيراً مباشراً في تحركات إثيوبيا في خليج عدن والبحر الأحمر، لا سيما مع مصر، في ظل أزمة سد النهضة. فقد أدى غياب اتفاق ملزم، وفشل المفاوضات، إلى تعميق حالة انعدام الثقة، بينما ترى

القاهرة أن أي قاعدة بحرية إثيوبية محتملة على البحر الأحمر، بما تمنحه من نفوذ على مضيق باب المندب – الممر الحيوي لقناة السويس – تمثل تهديدًا إضافيًا لمصالحها الإستراتيجية. وفي هذا السياق، وقّعت مصر والصومال، في ١٤ أغسطس عام ٢٠٢٤م اتفاقية دفاع، لتعزيز التعاون الأمني بينهما.

تدرك أديس أبابا، وسط تدهور علاقاتها مع مصر، وإريتريا، والصومال، وغموض الأوضاع في السودان، وتصاعد التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر، أن وضعها كدولة غير ساحلية، يشكل نقطة ضعف إستراتيجية، خاصة إذا ما حدث تصعيد عسكري في الإقليم. وفي مثل هذه الظروف، ترى القيادة الإثيوبية نفسها محاطة بدول معادية. وعلى الرغم من أن جيبوتي لم تصبح بعد مسرحًا لصراع واسع النطاق، فإن تداعيات هجمات الحوثيين على الملاحة في البحر الأحمر، تعيق بالفعل حركة التجارة، وترفع التكاليف على المستوردين الإثيوبيين. ومن هنا، لا يقتصر السعي على تنويع الوصول إلى الموانئ لأغراض تجارية فحسب، بل يمتد ليشمل خدمات لوجستية: عسكرية واستخباراتية.

وفي خضم هذه التوترات، طرحت تركيا مبادرة للوساطة بين إثيوبيا والصومال، مستفيدة من علاقاتها القوية مع الطرفين. وتُعد أنقرة أكبر مستثمر منفرد في الصومال، وتدير في مقديشو معسكر «توركسوم»، أكبر منشأة عسكرية تركية خارج البلاد. وقد أسفرت الجهود التركية عن «إعلان أنقرة»، الذي أكد سيادة الصومال ووحدة أراضيه، مع منح إثيوبيا إمكانية وصول تجاري إلى الساحل الصومالي. كما اتفق الطرفان على إجراء محادثات فنية برعاية تركيا، لضمان «وصول آمن وموثوق ومستدام» من البحر وإليه، تحت السيادة الصومالية.

ولا يقتصر الدور التركي على الوساطة؛ إذ تمتلك شركات تركية حصصًا مهمة في موانئ إقليمية، حيث تملك مجموعة «البريق» ٤٥٪ من ميناء مقديشو، فيما تمتلك شركة «ميتاج» القابضة ٣٠٪ من ميناء هوبيو بالشراكة مع مستثمرين صوماليين. ومع أن إعلان أنقرة وضع إطارًا للتعاون الإقليمي، فإنه لم يعالج جذور الخلافات العميقة.

ويعكس الإعلان في الوقت ذاته مدى تداخل قضايا الموانئ والممرات البحرية، مع الحسابات الأمنية الملحة؛ فالقرن الإفريقي يشهد سباقًا محمومًا على الموانئ، واستثمارات واسعة في الزراعة، والعقارات، والتعدين، إضافة إلى تعاون عسكري، يشمل توريد الأسلحة، والتدريب، والاستعانة بالمرتزقة. وبالنسبة لتركيا ودول الخليج، فقد أصبحت المنطقة جزءًا لا يتجزأ من محيطها الأمني، وامتدادًا لمجالها الإقليمي.

وفي هذا السياق، برزت الإمارات العربية المتحدة لاعبًا محوريًا؛ إذ بدأت حضورها الإقليمي باستثمارات إستراتيجية في موانئ جيبوتي، منتصف العقد الأول من الألفية، وأقامت قاعدة عسكرية في عصب إريتريا عام ٢٠١٥م، غير أن الشراكات الإماراتية شهدت تحولًا واضحًا؛ فإلى جانب بربرة، استثمرت أبوظبي في

ميناء بوصاصو في «بونتلاند»، عبر موانئ دبي العالمية، وكذلك في ميناء كيسمايو بـ«جوبالاند»، من خلال موانئ أبوظبي، كما وقّعت عام ٢٠٢٢م اتفاقية لتطوير ميناء «أبو عمامة» في السودان، المرتبط بمشاريع زراعية في منطقة أبو حمد.

تعكس هذه التحركات مرونة الإستراتيجية الاقتصادية الإماراتية، التي تتشكّل وفق أولوياتها في الأمن الغذائي، والخدمات اللوجستية، سواء عبر إنتاج الغذاء في السودان وصربيا، أو ضمان الوصول إلى الموانئ من عدن حتى السويس. ويجسد الانخراط التركي والإماراتي في إثيوبيا والقرن الإفريقي ملامح تحوّل أوسع في طبيعة العلاقات الدولية؛ حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية والأمنية، في إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة.

٢- على الصعيد المحلي: تسعى بعض القوى الدولية إلى استثمار النزاعات الإثيوبية، لتعزيز نفوذها. وفي السياق ذاته، برّر رئيس الوزراء أبي أحمد مسعى بلاده للوصول إلى البحر، بخطاب يتجاوز البعد الوطني الضيق، مشيراً إلى أن الصوماليين الإثيوبيين والعفاريين، ينبغي أن يتمتعوا بحق الوصول إلى البحر، أسوة بنظرائهم في الصومال وإريتريا. ورغم تغيّر ديناميكيات الفاعلين بأسلوب مستمر، فإنّ هناك ثوابت قليلة في القرن الإفريقي، أبرزها الانقسام المزمّن بين أديس أبابا وأسمرة، وأديس أبابا والقاهرة، فيما تبقى بقية الملفات عرضة للتحوّلات والتقلبات.

وعند توقيع مذكرة التفاهم، أخذ كل من أبي أحمد ورئيس أرض الصومال موسى بيحي في الحسبان، اعتبارات داخلية حساسة؛ ففي إثيوبيا، ما زالت الحكومة الفيدرالية تخوض مواجهة مع ميليشيا فانو في إقليم أمهرة، ومع جيش تحرير أورومو في أوروميا، فيما تتجدد بين الحين والآخر التوترات مع فصائل جبهة تحرير شعب تيغراي. وبخلاف الرأي القائل بأن مذكرة التفاهم مجرد أداة لصرف الأنظار عن هذه النزاعات، فإنه يمكن النظر إليها كوسيلة، لحشد فئات متباينة خلف مشروع سياسي، يسعى أبي أحمد إلى ترسيخ إرثه عبر الأجيال.

ومن منظور جيوسياسي داخلي، لا يقتصر تأثير المذكرة على إنشاء قاعدة بحرية وميناء تجاري في أرض الصومال، بل يمتد ليعيد تشكيل بنية السياسة الإثيوبية؛ إذ يمكن أن تسهم المذكرة في تعزيز نفوذ الأورومو والصوماليين، داخل المشهد السياسي، وتقليص الأهمية الإستراتيجية للممرات الشمالية عبر عفار، وتيغراي، وأمهرة، التي تربط إثيوبيا بميناءي: عصب وبورتسودان. هذا التحول قد يفتح آفاقاً جديدة أمام النخب السياسية والاقتصادية، القريبة جغرافياً من الممر الجديد، بينما يهّمس أطرافاً أخرى.

وعلى مستوى الداخل الصومالي، فجّرت المذكرة توترات حادة في ولاية أودال الغربية؛ فقد أعلنت حركة ولاية أودال (ASM) رفضها القاطع لها. وقد اندلعت اشتباكات بين شباب أودال وقوات أرض الصومال، ممّا زاد من حدة الصراع المحلي.

أما بالنسبة لجيبوتي، فإن المذكرة لا تمثل تهديدًا اقتصاديًا محتملاً فحسب، من خلال توفير بدائل للتجارة الإثيوبية، بعيداً عن موانئها، بل تمس أيضاً نفوذ الرئيس إسماعيل عمر جيله في أرض الصومال، وخاصة في منطقة أودال، التي تهيمن عليها قبيلة غادابورسي، مقابل هيمنة قبيلة إسحاق في مناطق أخرى. وتلعب التداخلات القبلية بين «إسحاق» و«عيسى» عبر الحدود الجيبوتية – الصومالية دوراً محورياً، في تفسير الأبعاد دون الوطنية للمذكرة.

وفي المحصلة، وسواء نُفذت مذكرة التفاهم، أو ظلت حبراً على ورق، فقد أسهمت في كشف وإعادة تشكيل التصدعات الجيوسياسية والإقليمية العميقة، التي ستظل مؤثرة في مستقبل الاقتصاد السياسي للقرن الإفريقي.

رابعاً- الطموحات البحرية الإثيوبية: تقاطعات الأمن والتنمية في مذكرة التفاهم مع أرض الصومال

تنبع الدوافع الكامنة وراء هذا التعقيد الأمني، المتعلق بالبنية التحتية، من منظور الحكومة الإثيوبية، من محاولة اقتفاء أثر الأسباب والآليات، التي ربطت بها أديس أبابا مبدأها المتعلق بالبحر الأحمر، بمسائل أوسع نطاقاً، تشمل التنمية والأمن. ويكشف هذا الربط عن رؤية إستراتيجية، تتجاوز مجرد الوصول إلى الموانئ، لتشمل أهدافاً جيوسياسية وأمنية بعيدة المدى.

وفي المقابل، فإن سقف التوقعات المرتفعة لعائدات ممر بربرة، من جانب الجهات المانحة، وأصحاب المصلحة، بما في ذلك التوقعات المرتبطة بكثافة النشاط الاقتصادي، وزيادة المكاسب المادية، عبر المنافسة وتحرير التجارة، كان يراهن على كفاءة الممر وتقنياته، لكنه أغفل التوترات المحلية والإقليمية المتصاعدة، وعدم الاستقرار السياسي. وقد انعكست هذه التوترات الإقليمية على السياسة الداخلية في كل من إثيوبيا وأرض الصومال؛ حيث تسهم جهات فاعلة إقليمية في تغذية الصراعات الداخلية بوجه أكبر.

فمذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال، جاءت متعددة الأوجه والرؤى؛ إذ أبرمتها إثيوبيا كاتفاقية أمنية في الأساس، مع السعي لترسيخ حضورها في قطاعات الخدمات اللوجستية، والزراعة، والعقارات، والتعدين. غير أن بعض جيرانها عُدوا هذه الخطوة استعادة لطموحات استعمارية سابقة، بينما رأى منتقدون محليون، أن هذه التحركات تصرف الانتباه عن الصراعات الداخلية المستمرة. وتظل الأهداف الحقيقية الكامنة وراء الاتفاق موضع ترقّب، لما ستكشفه التطورات المقبلة.

تتخطى رؤية الحكومة الإثيوبية هدف تحرير التجارة، لتسعى إلى ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية عظمى، ذات طموحات كبيرة، وأهمية جيوسياسية متزايدة. ويمثل توقيع مذكرة التفاهم مع أرض الصومال تحوُّلاً تكتيكياً في السياسة الخارجية الإثيوبية؛ إذ كسر محرمات سياسية راسخة، وأرسى سرديّة جديدة حول

أهمية البحر الأحمر. وقد أعيد ربط هذا المبدأ، كما هو موضح في الإستراتيجية الكبرى للمياه، بمستقبل إثيوبيا الاقتصادي وأمنها البحري، في آن واحد.

إنّ مذكرة التفاهم غير المنشورة بين إثيوبيا وأرض الصومال تمثل نموذجاً حياً للتفاعل المعقد، والمتضارب أحياناً، بين الطموحات الاقتصادية والمخاوف الأمنية في منطقة القرن الإفريقي. فبصفتها أكبر دولة غير ساحلية من حيث عدد السكان في العالم، تتشكّل عقيدة الحكومة الإثيوبية الناشئة تجاه البحر الأحمر أساساً، وفق أولويات أمنية، وإن كانت تحمل آثاراً اقتصادية مهمة. وتكمن أهمية ممرات إثيوبيا التجارية في أنها لا تقتصر على كونها قنوات لعبور السلع والخدمات، بل تشكّل أيضاً ساحات حيوية، تتفاوض فيها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية – وتتنافس أحياناً عبر الصراع – حول مفاهيم السيادة، والاستقلال، والأمن.

- * هذا البرنامج جزء من مشروع متعدد التخصصات، ممول من الحكومة البريطانية، وتابع لوزارة الخارجية، والكومنولث، والتنمية، في المملكة المتحدة، ويركز على سبل فهم الصراع في المناطق الحدودية. ويهدف إلى توفير أبحاث عملية لإعلام السياسات والبرامج، التي تدعم السلام في هذه المناطق.
- * معهد ريفت فالي (RVI)، هو منظمة مستقلة غير ربحية، تأسست في السودان عام ٢٠٠١م، ويعمل حاليًا في شرق ووسط إفريقيا، ولديه مكاتب في كينيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة... ويهدف المعهد إلى تعزيز المعرفة بمنطقة القرن الإفريقي ومجتمعاتها المتنوعة، وتحقيق فهم أفضل للحقائق المحلية، بهدف خلق دوائر تأثير في العمل المجتمعي والسياسي.

